

إيضاح المبهم من معاني السلم

في المنطق

تأليف

العلامة الشيخ أحمد عبد المنعم الدمنهوري
المتوفى سنة ١١٩٢ هـ

ويليه

شرح العلامة الأخضري على سلمه المذكور

ومعهما حواش شريفة

للعلامة الباجوري

اعتنى بها

محمد هادي الشيرخي الماريني





تأليف

العلامة الشيخ أحمد عبد المنعم الدمنهوري

المتوفى سنة ١١٩٢هـ

ويليه

شرح العلامة الأخضري على سلمه المذكور

ومعهما حواشٍ شريفة

للعلامة الباجوري

اعتنى بها

محمد هادي الشرخي المارديني

مكتبة سيدا

للطباعة والنشر والتوزيع

ديار بكر - تركيا

Title	: Iḍāḥ al-Mubham min Maānī as-Sullam	إيضاح المبهم من معاني السلّم في المنطق	الكتاب :
Classification:	Logic	: علم المنطق	التصنيف
Author	: Al-Sheikh Ahmad Abdul-Mun'im Ad-Damnahouri (D.1192 H.)	: الشيخ أحمد عبد المنعم الدمنهوري	المؤلف
Editor	: Muhammed Hadi Ash-Shamrkhi Al-Mardini.	: محمد هادي الشمرخي المارديني	المحقق
Publisher	: Librairie Seyda	: مكتبة سيدا	الناشر
Pages	: 128	: 128	عدد الصفحات
Size	: 17 x 24 cm	: 17 x 24 cm	قياس الصفحات
Year	: 2014 A.D - 1435 H.	: 2014 A.D - 1435 H.	سنة الطباعة
Printed in	: Lebanon	: لبنان	بلد الطباعة
Edition	: 2th	: الثانية	الطبعة

ويليه : شرح العلاّمة الأخضري على سلّمه المذكور

Exclusive rights by © **Seyda bookshop diyarbakir-turkey** No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

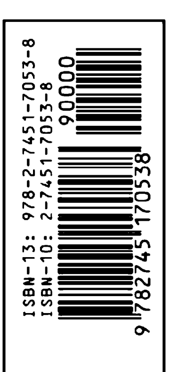
Tous droits exclusivement réservés à © **Librairie Seyda Diyar bakir-Turquie** Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة **لمكتبة سيدا** ديار بكر-تركيا ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

مكتبة سيدا
للطباعة والنشر والتوزيع
ديار بكر - تركيا

تلفون : ٠٤١٢٢٢٤٥٤٤٠
جوال : ٠٥٣٧٧٣٤٠٧٨٤٠

seydakitabevi@hotmail.com
www.seydayayinlari.com


ISBN-13: 978-2-7451-7053-8
ISBN-10: 2-7451-7053-8

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله المُلهم للصواب، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الكرام، والتابعين ومَن تبعهم بإحسان على الدوام.

وبعد، فيقول أحمد الدمنهوري بلّغه الله الآمال، ورزقه التوفيق في الأقوال والأفعال، قد سألني بعض الطلبة المبتدئين، أن أشرح **(سلم المنطق)** شرحًا يكون في غاية اللين، وأن لا أزيد على حلّ ألفاظه، ليظفر بفهم معناه مَن هو من حفّاظه، فأجبته لذلك، مستعينًا بالقادر المالك. مسميًّا له **(إيضاح المبهم من معاني السلم)** طالبًا من السميع البصير أن ينفع به كما نفع بأصله إنه على ذلك قدير.

قال رحمه الله تعالىٰ:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الـحَمْدُ لله الَّذِي قَدْ أَخْـرَجَـا[1] نَتَائِجَ الفِكَرِ[2] لأرْبَابِ الْحِجَا[3]

---

(١) قوله: (الذي قد أخرجا) بألف الإطلاق، وقد فسّر الشيخ الملوي الإخراج بالإظهار والأحسن أن يفسر بالإيجاد لأنه أبلغ من الإظهار، ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبل، وما هنا ليس كذلك، وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوّة المشتق، فقوله: الذي قد أخرجا في قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود إطلاقه عليه تعالىٰ خلافًا لمَن زعم عدم وروده، قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٢] لعله لعدم شهرته وعدم ذكره في الأسماء الحسنى المعروفة اهـ. باجوري.

(٢) قوله: (نتائج الفكر) أي النتائج التي تنشأ عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهي لغة الثمرة والفائدة، واصطلاحًا القول اللاّزم من تسليم قولين لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ الملوي في شرحه الكبير في باب القياس.

(٣) قوله: (لأرباب الحجا) متعلّق بقوله: أخرجا والأرباب جمع رب.

وَحَطَّ[١] عَنْهُمْ مِنْ سَمَاء الْعَقَلْ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
حَتَّى بَدَتْ لهم شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مِنْكَشِفَهْ

أقول: الحمد لغة الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته وعرفا فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه على الحامد أو غيره. والشكر لغة هو الحمد اصطلاحًا مع إبدال الحامد بالشاكر، وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله وتحقيق الكلام على البسملة والحمدلة والشكر والمدح لغة وعرفًا والنسبة بين الثلاثة في رسالتنا (**كشف اللثام عن مخدرات الأفهام**) والله علم على الذات الواجب الوجود، وأخرج بمعنى أظهر، والنتائج جمع نتيجة وهي المقدمة اللازمة للمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث، والفكر حركة النفس في المعقولات وحركتها في المحسوسات تخييل، والأرباب جمع رب والمراد به هنا الصاحب، والحجا العقل وهو مقصور. ومعنى البيت الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول نتائج أفكارهم وفي ذكر النتائج براعة استهلال.

وفي البيت سؤالان: **الأول**: لِمَ حمد بالجملة الاسميّة ولم يحمد بالفعليّة؟

الثاني: لِمَ قدّم الحمد على الله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم؟

والجواب عن الأول أنه حمد المولى لذاته وذاته سبحانه ثابتة مستمرة فناسب الحمد بالجملة الدالّة على الثبات والدوام وهي الجملة الاسميّة. وعن الثاني بأن المقام مقام الحمد وإن كان ذكر الله أهم في نفسه فقدّمت الأهمية العارضة على الأهمية الذاتيّة مراعاة للبلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

قوله: (وحطّ) بمعنى أزال؛ ومن قوله: من سماء العقل بمعنىٰ عن وهي ومجرورها بدل مما قبله أي أزال عن عقلهم الذي هو كالسماء بجامع كون كل

(١) قوله: (وحطَّ... الخ) معطوف على قوله: أخرجا إلى آخره من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علّته الغائية كما يفيده كلام الشيخ الملويّ في شرحه الكبير. اهـ. باجوري.

منهما محلًا لطلوع الكواكب، فكواكب العقل معنويّة وهي المعاني والأسرار وكواكب السماء حسيّة، والأصل من عقل كالسماء فحذفت أداة التشبيه، وأُضيف المشبّه به للمشبّه بعد تقديمه عليه، وهذا العمل جار في قوله من سحاب الجهل إذ أصله من جهل كالسحاب، ففعل به ما تقدّم والجامع بين الجهل الذي هو عدم العلم بالشيء، والسحاب كون كل منهما حائلًا ومعنى البيت، وحطّ عن عقولهم التي هي كالسماء كل حجاب أي حائل من الجهل الذي هو كالسحاب.

وفي هذا البيت سؤالان: **الأول**: عطف حطّ على أخرج من أي قبيل؟

الثاني: أن الجهل أمر عدميّ والسحاب أمر وجوديّ ولا يصح تشبيه العدميّ بالوجوديّ.

والجواب عن الأول أنه من قبيل عطف السبب على المسبب لأن إزالة الحجاب سبب في إظهاره النتائج. وعن الثاني بأن الجهل كما يُقال فيه عدم العلم بالشيء يُقال فيه إدراك الشيء على خلاف ما هو به فلم يكن عدميًا فصحّ التشبيه.

قوله: (حتى بدت) أي ظهرت غاية للحط. **قوله**: (شموس المعرفة) أي معرفة كالشموس ففعل به ما تقدّم، والمخدرات المستترات لأن الخدر معناه الستر، ومنكشفة ظاهرة، والمقصود من البيت انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم بظهور شموس المعارف التي كانت مستترة لدقتها.

وفي هذا البيت سؤالان: **الأول**: أن البيت الأول يُغني عنه.

الثاني: كان الأولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الأول بجنبه أو يذكره بجنب الأول لكون كل منهما مسببًا عن إزالة الحجب.

والجواب عن الأول أن النتائج في البيت الأول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أولاً، وما في البيت الثاني خاص بالمستورة البعيدة فلم يغن البيت الأول عنه. وعن الثاني بأنه قدّم البيت الأول حرصًا على براعة الاستهلال

فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطرّ إلى تأخير الثالث غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الأول. ثم قال:

نَــحْــمَــدُهُ جَــلَّ عَــلَــى الإنْــعَــامِ
بِــنِــعْــمَــةِ الإيــمَــانِ والإسْــلاَمِ
مَــنْ خَـصَّـنَـا بِـخَـيْـرِ مَـنْ قَـدْ أرْسِـلاَ
وَخَـيْـرِ مَـنْ حَـازَ الْـمَـقَـامَـاتِ الْـعُـلاَ
مُــحَــمَّــدٍ سَــيِّــد كُــلِّ مُــقْــتَــفَــى
الْـعَـرَبِـيِّ الْـهَـاشِـمِـيِّ الْـمُـصْـطَـفَـىٰ
صَـلَّـى عَـلَـيْـهِ اللهُ مَـا دَامَ[(١)] الْـحِـجَـا
يَـخُـوضُ[(٢)] مِـنْ بَـحْـرِ الْـمَـعَـانِـي لُـجَـجَـا
وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ[(٣)] ذَوِي الْـهُـدَى[(٤)]
مَـنْ شُـبِّـهُـوا بِـأَنْـجُـمٍ فـي الاهْـتِـدا

---

(١) قوله: (ما دام... الخ) ما مصدريّة بمعنى أنها آلة في سبك ما بعدها بمصدر ظرفيّة فلذلك فسّرت بمدة فالمعنى مدة دوام... الخ. وليس المراد تقيد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأييدها فكأنه قال ﷺ دائمًا وأبدًا جريًا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك، ويريدون التأييد وقوله: الحجا هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم.

(٢) قوله: (يخوض) فيه مجاز عقلي لأن فيه إسناد الشيء لغير مَن هو له فإن الخائض حقيقة النفس وإنما العقل آلة كما مرّ.

(٣) قوله: (وآله وصحبه) عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين، ومن أدلّته قراءة مَن قرأ تساءلون به والأرحام بجرّ الأرحام، ومَن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه، والمراد به في هذا المقام أقاربه ﷺ وقيل: أتقياء أُمته، وقيل: جمع أُمة الإجابة وهو الأولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصيًا.

(٤) قوله: (ذوي الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله: من شبهوا... الخ لأن التشبه ليس إلا للصحب يعلم مما يأتي وجعل الأول لكل من الآل والصحب، والثاني للصحب فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء. اهـ. باجوري.

أقول: حمد المولىٰ سبحانه وتعالىٰ حمدًا مطلقًا أولًا وحمده حمدًا مقيّدًا ثانيًا ليحصل له الثوابان المندوب على الحمد الأول والواجب على الحمد الثاني، وليكون شاكرًا ربّه على إلهامه للحمد الأول، لأن إلهامه إيّاه نعمة تحتاج إلى الشكر عليها. وقوله جلّ بمعنىٰ عظم، والإنعام هو إعطاء النعمة، والإيمان تصديق القلب بما جاء به النبيّ ﷺ من الأحكام والإسلام هو الأفعال الظاهرة كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعًا. ومعنىٰ البيت نثني عليه سبحانه وتعالىٰ لأجل إنعامهِ علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما إنقاذ المهجة من النار.

وفي البيت سؤالان: **الأول**: لِمَ حُمد أولًا بالجملة الاسميّة وهنا بالجملة الفعليّة؟

الثاني: لِمَ حُمد على الإنعام الذي هو الوصف ولم يُحمد على النعمة.

والجواب عن الأول أن الحمد هنا متعلقه النعم وهي متجددة فناسب أن يحمد بما يدلّ على التجدد وهي الجملة الفعلية. وعن الثاني بأن الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف.

وقوله: مَن خصّنا من اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمد وخصّنا أي معاشر المسلمين، ومَن بمعنىٰ رسول وحاز بمعنىٰ جمع والمقامات المراتب والعلى الرفيعة، ومحمد ﷺ بدل من خير، والسيد متولي أمر السواد أي الجيوش الكثيرة وهو ﷺ متولي أمر العالم بأسره، والمقتفي المتتبع بفتح الباء. وإذا كان سيّد المتبوعين فهو سيّد التابعين من باب أولى، والعربي نسبة للعرب، والهاشميّ نسبة لبني هاشم، والمصطفىٰ المختار والصلاة في اللغة العطف، فإن أُضيف إلى الله سُمِيَ رحمة، أو إلى الملائكة سُمِيَ استغفارًا أو إلى غيرهما سُمِيَ دعاء، والحجا تقدّم أنه العقل، واللجج جمع لجّة، وهي ما فيه صعوبة من الماء الغزير، والمراد بها هنا المعاني الصعبة؛ وآل النبيّ في مقام الدعاء كل مؤمن تقيّ وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى صحابي، وهو مَن اجتمع به ﷺ مؤمنًا به وذوي جمع ذو بمعنى صاحب الهدى. وقوله: مَن

شبهوا... الخ أي في قوله ﷺ: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم فحذف الفاعل هنا للتعظيم.

وفي هذه الأبيات الأربعة أربعة أسئلة: **الأول**: ما مدلول الضمير في خصّنا.

الثاني: أن قوله بخير مَن قد أرسلا يفيد معنى قوله سيّد كل مقتفى فما وجه عدم الاقتصار عليه.

الثالث: أنه قيّد الصلاة بدوام خوض العقل لججًا من بحر المعاني مع أن الأولى التعميم.

الرابع: لم قدم الآل على الصحب مع أن فيهم مَن هو أشرف الأنام بعد المصطفىٰ ﷺ وهو أبو بكر.

فالجواب عن الأول أن مدلول الضمير يصحّ أن يكون أُمة الإجابة كما قدرته، ويصح أن يكون أُمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٠٧] إذ ما من عذاب إلا وعند الله أشد منه فعدم تعذيب الكفار بالأشد إكرامًا له ﷺ. وعن الثاني بأن في الوصف بالسيادة إشعار بعموم رسالته ﷺ، وأن الأنبياء والمرسلين من أُمته ﷺ فهو متولّي أمر الجميع. وعن الثالث بأن القيد في الصلاة ليس مرادًا، بل المراد التعميم في جميع الأوقات. وعن الرابع بأن الصلاة ثبتت على الآل نصًّا في قوله ﷺ: «قولوا: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد» الحديث. وعلى الصحب بالقياس على الآل فاقتضى ذلك التقديم. ثم قال:

وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ[1] لِلْجَنَانِ
نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

---

(١) قوله: (فالمنطق... الخ) أي فأقول المنطق... الخ فاندفع ما يراد من أنه يجب أن يكون مضمون الجزاء مرتبًا على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء في الحقيقة الإخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذٍ أنهم نصّوا على أنه يجب حذف الفاء إذا كان المحذوف قولاً ويجاب بأن هذا=

فَـيَـعْـصِـمُ الأفْـكَـارَ عَـنْ غَـيِّ الْـخَـطَـا
وَعَـنْ دَقِـيـقِ الْـفَـهْـمِ يَـكْـشِـفُ الْـغِـطَـا
فَـــهَـــاكَ مِـــنْ أُصُـــولِـــهِ قَـــوَاعِـــدَا
تَـــجْـــمَـــعُ مِـــنْ فُـــنُـــونِـــهِ فَـــوَائِـــدَا

أقول: لفظة بعد تكون ظرف زمان كما في قولك: جاء زيد بعد عمرو وظرف مكان، كما في قولك: دار زيد بعد دار عمرو، ويصحّ استعمالها هنا في المعنيين باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها أو باعتبار أن مكانه في الرقم بعده، وهي هنا دالّة على الانتقال من كلام إلى آخر، فلا يؤتى بها في أول الكلام. والمنطق مصدر ميميّ يطلق باشتراك على النطق بمعنى اللفظ وعلى الإدراك، والمراد به هنا الفن المؤلّف فيه هذا الكتاب، سُمِّيَ بهذا الاسم لأنه يقوّي الإدراك ويعصمه عن الخطأ، فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في فكره، فمَن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرّق إليه الخطأ في الفكر، كما أن مَن راعى قواعد النحو لا يتطرّق إليه الخطأ في المقال، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: فالمنطق للجنان. نسبته كالنحو للسان. فيعصم الأفكار أي يحفظها عن غيّ الخطأ، والجنان يطلق على القلب المراد به هنا القوى الفكرية وإضافة غيّ إلى الخطأ من إضافة العام إلى الخاص، إذ الغيّ الضلال والخطأ نوع منه.

= ليس متفقًا عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنّف قد جرى على الطريقة الأخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم عن همع الهوامع للسيوطي. أشار المصنّف بهذا إلى ثمرة هذا الفن التي هي أحد المبادىء العشرة، وقوله: عن غيّ الخطأ متعلّق بقوله: يعصم والغيّ الضلال وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره سواء كان عن عمد وعن سهو والخطأ الضلال إذا كان عن سهو، وقيل: إذا كان عن عمد، وقيل: مطلقًا ففيه ثلاثة أقوال حكاها صاحب القاموس فعلى الأولين تكون إضافة الغيّ إليه من إضافة العام للخاص كما في شجر أراك وهي المسماة عِندهم بالإضافة التي للبيان أما على الأخير فهي من إضافة أحد المترادفين للآخر فسقط ما لبعضهم هنا.اهـ. باجوري.

قوله: (وعن دقيق الفهم) من إضافة الصفة إلى الموصوف فالمصدر بمعنى اسم المفعول أي المفهوم الدقيق، والغطا بكسر الغين: والمعنى أن مَن تمكن من هذا الفن صار النظريّ من المعاني المستورة ضروريًا مكشوفًا واضحًا له، وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان.

وهاك اسم فعل بمعنى خذ، وقواعدًا معمولة ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعيضية أي خذ قواعد هي بعض أصوله أي قواعده إذ القاعدة والأصل بمعنى واحد، وهو أمر كليّ ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع وقول المناطقة الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية والفنون الفروع والفوائد جمع فائدة، وهي في الأصل ما استفيد من علم أو مال والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعًا والفروع تشتمل على فوائد. ثم قال:

سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمُنَوْرَقِ
يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا
لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِى
بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلاَتِ يَهْتَدِي

أقول: الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلّف المفهوم من السياق وسمى يتعدّى لمفعولين للأول بنفسه، وللثاني بنفسه أو بالباء كما هنا، والسلم ما له درج يتوصل به من سفل إلى علو، واستعماله في المعاني مجاز والمنورّق بتقديم النون المزين، ويرقى يصعد، وعلم المنطق المراد به المسائل وشبّه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد، والمعنىٰ أن هذه المسائل التي نظمتها وسميتها بالسلم سهلة يتوصل بها إلى المسائل البعيدة الصعبة ثم طلب من المولىٰ سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصًا من الرياء.

فقال: والله أرجو... الخ أي أؤمل، والوجه الذات، والقالص الناقص، ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدى وأن يتوصل به إلى الكتب المطولات، فقال: وأن يكون... الخ.

والمبتدى مَن ليس له قدرة على تصوير مسائل الفن الذي يقرأ فيه فإن قدر على ذلك فمتوسط، وإن قدر على إقامة دليلها فمنته، وقد أجاب المولى سبحانه المؤلّف بعين ما طلب فكلّ مَن قرأ كتابه هذا بنيّة واعتناء يفتح الله عليه في هذا العلم، وقد شاهدنا ذلك وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلّف كان من أكابر الصوفية، وكان يجاب الدعوة رحمه الله تعالىٰ ونفعنا ببركاته وأعاد علينا من صالح دعواته. ثم قال:

فصل في جواز الاشتغال به

وَالْـخُـلْـفُ فِـي جَـوَازِ الاشْـتِـغَـالِ
بِـــهِ عَـــلَـــى ثَـــلاَثَـــةِ الأقْـــوَالِ
فَـابْـنُ الـصَّـلاَحِ وَالـنَّـوَاوِي حَـرَّمَـا
وَقَـالَ قَـوْمٌ يَـنْـبَـغِـي أنْ يُـعْـلَـمَـا
وَالْـقَـوْلَـةُ الْـمَـشْـهُـورَةُ الـصَّـحِـيـحَـهْ
جَـــوَازُهُ لِـــكَـــامِـــلِ الْـــقَـــرِيـــحَـــهْ
مُـــمَـــارِسِ الـــسُّـــنَّـــةِ وَالْـــكِـــتَـــابِ
لِـــيَـــهْـــتَـــدِي بِـــهِ إلَـــى الـــصَّـــوَابِ

أقول: ذكر في هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق لكونه من المبادىء العشرة التي ينبغي لكل شارع في علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه. وقد استوفى مبادىء هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدي سعيد قدورة في شرحه لهذا الكتاب، فمنها الاسم وقد تقدّم أن هذا العلم يسمى المنطق ويسمى معيار العلوم وعلم الميزان. ومنها التعريف وتقدم تعريف هذا العلم في الشرح ومنها النسبة، وتقدمت في قول المتن نسبته... الخ. ومنها الحكم وذكره المصنّف في هذا الفصل وبقية المبادىء في الشرح المذكور. واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع منه وبذلك قال النووي وابن الصلاح.

الثاني: الجواز وبذلك قال جماعة منهم الغزالي قائلًا مَن لم يعرفه لا ثقة بعلمه أي لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج إليه لعدم القواعد التي تضبطه.

الثالث: وهو المشهور الصحيح التفصيل فإن كان المشتغل ذكي القريحة قوي الفطنة ممارسًا للكتاب والسنّة جاز الاشتغال به وإلا فلا. واعلم أن هذا

الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالذي في طوالع البيضاوي. وأما الخالص منها كمختصر السنوسي والشمسية، وهذا التأليف فلا خلاف في جواز الاشتغال به بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه عليه، ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم ثم قال:

أنواع العلم الحادث

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ
وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ
وَقُدِّمَ الأَوَّلُ[1] عِنْدَ الْوَضْعِ
لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
وَالنَّظَرِي مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ
وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِيّ
وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ
يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلاَ
بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلا[2]

أقول: لفظ أنواع مخرج للعلم القديم فإنه لا تنوّع فيه فإتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيد وإيضاح للمبتدى والعلم معرفة المعلوم.

ثم إنه ينقسم إلى تصوّر وإلى تصديق وكل منهما إلى ضروري وإلى نظري، فالأقسام أربعة، فإن كان إدراك معنى مفرد فهو تصوّر كإدراك معنى زيد

---

(١) قوله: (وقدم الأول... الخ) أي وجوبًا صناعيًا كما صرّح به المصنّف في شرحه وإذا كان كذلك فالأولى قراءة الفعل في عبارته بصيغة الأمر ليفيد ذلك، وإن صح قراءته بصيغة الماضي المبنيّ للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدّموه والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصوّر على ما يتعلق بالتصديق.

(٢) قوله: (عند العقلاء) أل فيه للعهد والمعهود أرباب هذا الفن، وبهذا يندفع ما قد يقال وإن العوام لا يعرفون أن الموصل للتصديق يسمى حجة مع أنهم عقلاء، كذا يستفاد من كلام الشيخ الملوي إلا أنه قال بعد أن فسّر العقلاء بأرباب هذا الفن وأل في العقلاء للكمال، وناقشه بعض المحققين في أنه يقتضي أن أرباب غير هذا الفن ليسوا كاملين في العقل قال وعمومه ظاهر الفساد. اهـ. باجوري.

وإن كان إدراك وقوع نسبة فهو تصديق كإدراك وقوع القيام في قولنا زيد قائم، وهذا معنى قوله: إدراك مفرد البيت فزيد قائم اشتمل على تصوّرات أربعة، تصوّر الموضوع وهو زيد وتصوّر المحمول وهو قائم وتصوّر النسبة بينهما وهو تعلّق المحمول بالموضوع وتصوّر وقوعها، فالتصوّر الرابع يسمى تصديقًا، والثلاثة قبله شروط له وهذا مذهب الحكماء ومذهب الإمام أن التصديق هو التصورات الأربعة فيكون التصديق بسيطًا على مذهب الحكماء ومركبًا على مذهب الإمام، والمصنّف ماشٍ على مذهب الحكماء بتقدير مضاف في كلامه بين درك ونسبة وهو وقوع ثم إنك إذا أردت أن تكتب التصوّر والتصديق وتتعلمهما أو تعلمهما.

فالمراد بالوضع ما يشمل ذلك فقدم التصوّر على التصديق لأنه مقدم عليه طبعًا فيقدم وضعًا. وهذا معنى قوله: وقدم الأول البيت.

ثم بيّن أن النظريّ من كلٍّ من التصوّر والتصديق ما احتاج للتأمل، والضروري عكسه وهو ما لا يحتاج إلى ذلك فالأقسام أربعة كما تقدم.

مثال التصوّر الضروري إدراك معنى لفظ الواحد نصف الاثنين. ومثال التصوّر النظري إدراك معنى الواحد نصف سدس الاثني عشر، ومثال التصديق الضروريّ إدراك وقوع النسبة في قولنا الواحد نصف الاثنين. ومثال التصديق النظري إدراك وقوع النسبة في قولنا الواحد نصف سدس الاثني عشر. وبما تقرر علم انحصار العلوم في التصوّرات والتصديقات ولكل منهما مبادىء ومقاصد. فمبادىء التصوّرات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادىء التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس بأقسامه فانحصر فن المنطق في هذه الأبواب الأربعة. وأما بحث الدلالات ومباحث الألفاظ فإنما ذكر في كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه، ومَن نظر إلى أقسام القياس الخمسة عدّ الأبواب ثمانية ومَن عدّ معها مبحث الألفاظ مستقلاً كانت الأبواب عنده تسعة. ثم إن المناطقة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد بالقول الشارح كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان المتوصل به إلى معنى مفرد وهو معنى الإنسان، وهذا معنى قوله: وما به إلى تصوّر البيت.

واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق حجة أي قياسًا كالعالم متغير حادث وكل متغير حادث المتوصل به إلى النتيجة وهي العالم حادث وهذا معنىٰ قوله وما لتصديق البيت. ثم قال:

أنواع الدلالة الوضعية

دلاَلَـةُ الـلَّـفْـظِ عَـلَـى مَـا وَافَـقَـهْ يَـدْعُـونَـهَـا دِلاَلَـة الْـمُـطَـابَـقَـهْ[(١)]
وَجُـزْئِـهِ تَـضَـمُّـنًـا وَمَـا لَـزِمْ[(٢)] فَـهـوَ الْـتِـزَامٌ إنْ بِـعَـقْـلٍ الْـتُـزِمَ

أقول: مراده بالدلالة الوضعية اللفظية بدليل قوله في البيت دلالة اللفظ، ومراده في البيت دلالة اللفظ الوضعية بدليل قوله في الترجمة الوضعية: فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر وهو نوع من الجناس يُسمى احتباكًا. والدلالة فهم أمر من أمر كفهمنا الجرم المعهود من لفظ السماء، فلفظ السماء يُسمى دالًّا والجرم المعهود مدلولًا. والدلالة بحسب الدالّ ستة أقسام لأن الدالّ إما أن يكون لفظًا كالمثال المتقدم، أو غير لفظ كالدخان الدالّ على النار وكل منهما إما أن يكون دالًّا بالوضع أو بالطبع أو بالعقل، مثال دلالة غير اللفظ الوضعية دلالة الإشارة على معنى نعم أو لا. ودلالة النقوش على الألفاظ ومثال الطبقية دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل. ومثال العقلية دلالة العالم على موجده وهو الباري جلّ وعلا والدخان على النار، ومثال دلالة اللفظ الوضعية دلالة الأسد على الحيوان المفترس، والإنسان على الحيوان الناطق، ومثال الطبيعية دلالة الأنين على المرض وأح على ألم الصدر، ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته والصراخ

(١) قوله: (يدعونها دلالة المطابقة) أي يسمونها بذلك لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدّم، والإضافة في قوله دلالة المطابقة من إضافة المصاحب للصاحب.

(٢) قوله: (وما لزم... الخ) أي ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة، وهذا أولى مما أشار إليه الشيخ الملوي من أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة والتقدير، وأما ما لزم... الخ على أن المعنى وأما دلالة للفظ على ما لزم... الخ لأنه يصير الكلام عليه مستأنفًا غير متعلق بما قبله ليفوت حسن سبك التقسيم وما واقعة على شيء لا على لازم وإلا لضاع قوله لزم والإضافة في قولهم دلالة الالتزام من إضافة المسبب للسبب، وذكر الضمير في قوله فهو التزام رعاية للخبر.

على مصيبة نزلت بالصارخ والمختار من هذه الأقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقولنا اللفظية مخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة.

وقولنا: الوضعية مخرج للفظية الطبيعية والعقلية، ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام: مطابقية، وتضمنية، والتزامية.

فالأولى: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق، **والثانية**: دلالته على جزء المعنى في ضمنه كدلالته على الحيوان الناطق في ضمن الحيوان الناطق، **والثالثة**: دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له كدلالته على قبول العلم وصنعة الكتابة على ما فيه، وهذا معنى قوله دلالة اللفظ البيتين، وسُميت الأولى دلالة المطابقة لمطابقة الفهم للوضع اللغوي لأن الواضع وضع اللفظ ليدلّ على المعنى بتمامه، وقد فهمناه منه بتمامه، والثانية دلالة تضمن لأن الجزء في ضمن الكل، والثالثة دلالة التزام لأن المفهوم خارج عن المعنى لازم له، وقوله: أن يعقل التزام، أشار به إلى أن اللازم لا بد أن يكون لازمًا في الذهن سواء لازم مع ذلك في الخارج كلزوم الزوجية للأربعة أم لا كلزوم البصر للعمى، وأما إذا كان لازمًا في الخارج فقط كسواد الغراب، فلا يُسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المطابقة، وإن سُمِيَ بذلك عند الأصوليين فالباء في قوله: بعقل بمعنى في والمراد بالعقل الذهن أي القوّة المدركة، ثم إن كلًّا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهي لا تستلزمهما كما إذا كان المعنى بسيطًا ولا لازم له، ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنىٰ مركبًا وله لازم ذهنيّ وتنفرد دلالة التضمن فيما إذا كان المعنىٰ مركبًا ولا لازم له ذهنيًا وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنىٰ بسيطًا كالنقطة وله لازم ذهنيّ والله أعلم. ثم قال:

فصل في مباحث الألفاظ

مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ[1] حَيْثُ يُوجَدُ إمَّــا مُــرَكَّــبٌ وَإمَّــا مُــفْــرَدُ
فَــأَوَّلٌ مَــا دَلَّ جُــزْؤُهُ عَــلَــى جُـزْءِ مَـعْـنَـاهُ بِـعَـكْـسِ مَـا تَـلاَ
وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي الْمُفْرَدَا كُلِّيٌّ أوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا[2]
فَـمُـفْـهِـمُ اشْـتِـرَاك الْـكُـلِّـيُّ كَـأَسَـدٍ وَعَـكْـسُـهُ الْـجُـزّئِـيُّ

أقول: اللفظ إما أن يكون مهملًا كدبز أو مستعملًا كزيد ولا عبرة بالمهمل، ولذلك أهمله المصنّف، ثم المستعمل إما أن يكون مفردًا وإما أن يكون مركبًا، **فالأول**: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد، **والثاني**: ما دلّ جزؤه عل جزء معناه كزيد قائم، والكلام على المركب بقسميه أعني ما هو في قوّة المفرد، وما كان محضًا يأتي في المعرفات والقضايا والأقيسة، والمقصود هنا المفرد، وهما قسمان: جزئي إن منع تصوّر معناه من وقوع الشركة كزيد، وكليّ إن لم يمنع تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه كالأسد، وهو ستة أقسام: كليّ لم يوجد من أفراده فرد، وكليّ وجد منها فرد، وكليّ وجد منها أفراد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان:

الأول: وهو الذي لم يوجد من أفراده فرد إما مع استحالة الوجود كاجتماع الضدّين أو مع جواز الوجود كبحر من زئبق.

والثاني: وهو الذي وجد من أفراده فرد إما مع استحالة التعدد كالمعبود بحق، أو مع جواز التعدد كشمس.

---

(١) قوله: (مستعمل الألفاظ... الخ) أي المستعمل منها فالإضافة على معنى من، وخرج على ذلك المهمل فلا يتقسم إلى ذلك لأنه لا معنى له حتى يقال فيه المركب ما دلّ جزؤه على جزء معناه، والمفرد ما لا يدلّ جزؤه إلى آخره.

(٢) قوله: (حيث وجدا) أي في أي تركيب وجد فيه المفرد فهي حيثية إطلاق كما في نظيره والألف فيه للإطلاق.اهـ. باجوري.

والثالث: وهو ما وجد منه أفراد إما مع التناهي أو مع عدم التناهي كنعيم أهل الجنّة أو كمال الله تعالىٰ.

فائدة: اللفظ يوصف بالإفراد والتركيب حقيقة، ووصف المعنىٰ بهما مجاز، والمعنىٰ يوصف بالكليّة والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز فإن قلت كان الأولى للمصنّف أن يقدّم المفرد على المركب لأنه جزؤه، والجزء مقدم على الكل طبعًا، فالجواب أن معنى المركب ثبوتي، ومعنى المفرد عدميّ والإثبات أشرف من النفي فقدّمه عليه لذلك وبهذا يجاب عن تقديمه الكليّ على الجزئيّ، وقوله على جزء معناه بتحريك الزاي بالضم كما قرأ به شعبة من رواية عاصم. ثم قال:

وَأَوَّلاً لِلذَّات إنْ فِيهَا انْدَرَجْ   فَانْسُبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ
وَالْكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ   جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ خَاص
وَأَوَّلٌ[١] ثَلاَثَةٌ بِلاَ شَطَطْ   جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

أقول: مراده بالأول الكليّ في قوله كليّ أو جزئيّ، يعني أن الكليّ إن كان داخلًا في الذات بأن يكون جزءًا من المعنىٰ المدلول للفظ يقال له كليّ ذاتي كالحيوان والناطق بالنسبة إلى الإنسان وإن كان خارجًا عن الذات بأن لم يكن كذلك يسمّى كليًّا عرضيًا كالماشي والضاحك بالنسبة له وإن كان عبارة عن الماهية كإنسان فهو ذاتي بناء على أن الذاتي ما ليس بعرضيّ، والكليّ الذاتي إما أن يكون مشتركًا بين الماهية وبين غيرها أو مختصًا بها، **فالأول**: يُسمى جنسًا كالحيوان بالنسبة للإنسان، **والثاني**: يُسمى فصلًا كالناطق بالنسبة له، والكليّ

(١) قوله: (وأول) أي الذي الجنس وقوله: ثلاثة أي بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله وإلا فمع النظر إليه يكون الجنس أربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله: بلا شطط أي بلا زيادة يعني ولا نقص، ففي كلامه اكتفاء قال بعضهم: إن قوله بلا شطط لا بشطط لأن حق حرف النفي التقديم على جميع المنفي وهو الباء مع الشطط الدالّ مجموعها على ملابسة الثلاثة للشطط، وإنما قدمت الباء تزيينًا للفظ وهذا إنما يتجه على القول بأن لا في مثل ذلك ليست بمعنى غير، وأما على القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف. اهـ. باجوري.

العرضيّ إما أن يكون مشتركًا أو مختصًا فإن كان مشتركًا بين الماهية وغيرها يُسمى عرضًا عامًا كالماشي بالنسبة للإنسان وإن كان خاصًا بها يُسمى خاصة كالضاحك بالنسبة له والكليّ الذي هو عبارة عن نفس الماهية كالإنسان فإنه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يُسمى نوعًا، فهذه الكليات الخمس التي هي مبادىء التصورات المشار إليها بقوله: والكليات البيت، ثم إن أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام قريب كالحيوان بالنسبة للإنسان وبعيد كالجسم بالنسبة له، ومتوسط كالنامي بالنسبة له وهو المشار إليه بقوله وأول البيت. ثم قال:

فصل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني

وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلاَ نُقْصَانِ
تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ وَالاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

أقول: اللفظ إما أن يكون واحدًا أو متعددًا أو على كل فالمعنى إما أن يكون واحدًا أو متعددًا، فالأقسام أربعة فمثال اتحاد اللفظ والمعنى إنسان، ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى عين فإنه يطلق على الباصرة والجارية وغيرهما. **فالقسم الأول**: إن اتحد المعنى في إفراده سُمِيَ كليًا متواطئًا كالإنسان، وإن اختلف فيها بالشدة والضعف سُمِيَ كليًا مشككًا كالبياض فإن معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلًا، **والقسم الثاني**: وهو ما اتَّحد فيه اللفظ وتعدد المعنى يُسمى مشتركًا ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى إنسان وبشر فهما مترادفان والنسبة بينهما الترادف، ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى إنسان وفرس فهما متباينان على ما فيه والنسبة بينهما التباين فهذه الأقسام الخمسة التي ذكرها في قوله ونسبة الألفاظ البيتين ومراده بالتخالف التباين. ثم قال:

وَاللَّفْظُ إمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ
أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلاَ وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

أقول: اللفظ إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر كزيد قائم، وإن وجد معناه به فهو طلب أي إنشاء كقولك: اعلم يا زيد، **والأول**: يأتي عند قوله:

ما احتمل الصدق لذاته جرى

البيت.

والثاني: ثلاثة أقسام لأنه إن كان من مستعل كقول المخدوم لخادمه: اسقني ماء فهو أمر وإن كان من أدنى كقول الخادم لسيده: أعطني درهمًا فهو

دعاء، وإن كان من مساوٍ يُسمى التماسًا كقول بعض الخدمة لبعض: أعطني عمامتي وهذا معنى قوله:

والـلـفـظ إمـا طـلـب أو خـبـر

البيتين؛ وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول ثم قال:

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ
وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا
وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ[1] هُوَ الْجُزْئِيَّهْ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

أقول: الكل هو المجموع المحكوم عليه كقولك: أهل الأزهر علماء إذ فيهم مَن لم يشم للعلم رائحة، والكلية الحكم على كل فرد كقولك كل إنسان قابل للفهم، والجزئية الحكم على بعض الأفراد كقولك: بعض أهل الأزهر علماء. والجزء ما تركب منه ومن غيره كل كالسمر والخيط للحصير، فكل منهما يقال له جزء والحصير كل. وأشار المصنّف بقوله: ككل ذاك... الخ إلى حديث ذي اليدين المشهور لما قال للمصطفى: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله، فقال كل ذلك لم يكن والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل بدليل قوله للمصطفى بل بعض ذلك قد كان. ثم قال:

(١) قوله: (والحكم للبعض... الخ) اللام فيه بمعنى على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان إنسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحدًا أو أكثر.

فصل في المعرفات

مُـعَـرِّفٌ عَـلَـىٰ ثَـلاَثَـةٍ قُـسِـمْ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ[1] وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا
وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لاَ قَرِيبٍ وَقَعَا
وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ
وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

أقول: لما قدم الكلام على مبادىء التصورات وهي الكليات الخمس أخذ يتكلم على مقاصدها وهي القول الشارح، فالمعرفات جمع معرف بكسر الراء ويقال له: تعريف، وقول الشارح أيضًا وهي ما كانت معرفته سببًا في معرفة المعرف بفتح الراء كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان فإن معرفته سبب في معرفة الإنسان، وهو خمسة أقسام: حد تام وناقص، ورسم تام وناقص. ومعرفة باللفظ فالحد التام هو التعريف بالجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق. والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق والرسم التام هو التعريف بالجنس القريب، والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك. وأما التعريف باللفظ فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه كتعريف الغضنفر بالأسد. ومراد المصنّف بالحد والرسم في البيت الثاني التامان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحد وناقص الرسم. ثم قال:

وَشَـرْطُ كُـلٍّ أَنْ يُـرَى مُـطَّـرِدَا مُـنْـعَـكِـسًـا وَظَـاهِـرًا لاَ أَبْـعَـدَا

---

(١) قوله: (ورسمي) ويقال له رسم أيضًا فإن قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء إلى نفسه لأنه منسوب للرسم الذي هو هو أجيب بأنه منسوب للرسم اللغوي وهو الأثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر، قال بعضهم: ويمكن أن يتكلّف بأن يقال إنه منصوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراده فيكون من نسبة النوع إلى فرده.

وَلاَ مُسَاوِيًا وَلاَ تَجَوُّزَا بِلاَ قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا
وَلاَ بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلاَ مُشْتَرَكٍ[١] مِنَ الْقَرِينَةِ خَلاَ
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
وَلاَ يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَو وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

أقول: شرط المعرف أن يكون مطردًا منعكسًا أي جامعًا لأفراد المعرف مانعًا من دخول غيرها كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، فلو كان غير جامع كتعريف الحيوان بالناطق أو غير مانع كتعريف الإنسان بالحيوان لم يصح التعريف وأن يكون ظاهرًا كتعريف الحنطة بالقمح. وأما إذا كان أبعد منه كتعريف الأسد بالغضنفر أو مساويًا كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج، والزوج بما ليس بفرد فلا يصح. وأن لا يكون بألفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد كتعريف البليد بالحمار، فإن وجدت قرينة يحترز بها عن المعنىٰ الحقيقي صح التعريف كتعريف البليد بحمار يكتب، وأن لا تتوقف معرفته على معرفة المحدود كتعريف العدد الفرد بما تقدم وعكسه وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة كتعريف الشمس بالعين فإن وجدت قرينة كتعريفها بالعين المضيئة صح التعريف. وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز كتعريف الفاعل بأنه الاسم المرفوع لأن الرفع حكم من أحكامه لأن المعرف بفتح الراء يتوقف على أجزاء التعريف، وإذا جعلنا الحكم جزءًا منها، والحال أنه يتوقف على المعرف بفتح الراء لأن الحكم الصادر على الشيء فرع عن تصوّره لزم الدور وهو ممنوع، ولا يجوز إدخال أو التي للشك في الحد كقولك في تعريف البليد هو الذي لا يفهم أو لا يستقيم على سبيل الشك أي إما هذا وإما هذا وأما أو التي للتقسيم فإنه يجوز إدخالها على معنى أن المعرف قسمان، قسم كذا وقسم كذا فيكون

(١) قوله: (ولا مشترك... الخ) أي ولا بمشترك لفظي خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس هي عين، فلو وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فيما ذكر هي عين تضيء في الآفاق لم يمتنع التعريف به ومحل الامتناع إذ لم يرد بذلك المشترك جميع المعاني التي وضع لها وإلا جاز التعريف به كتعريف القضية بأنها قول... الخ، والقول مشترك بين المعقول والملفوظ والمراد في التعريف المذكور كل منهما. اهـ. باجوري.

التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين مثاله تعريف النظر بالفكر المؤدّي إلى علم أو غلبة ظن، يعني أن النظر قسمان: **الأول**: الفكر المؤدّي إلى العلم. **والثاني**: الفكر المؤدّي إلى غلبة ظن، وأما في الرسم فيجوز دخولها كقولك في تعريف الإنسان هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة، والفرق بين الحد والرسم أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك. ثم قال:

باب في القضايا وأحكامها

مَـا ٱحْـتَـمَـلَ الـصِّـدْقَ لِـذَاتِـهِ جَـرَى
بَـيْـنَـهُـمْ قَـضِـيّـةً وَخَـبَـرَا

أقول: لمّا فرغ من مبادىء التصوّرات ومقاصدها أخذ يتكلم على مبادىء التصديقات وهي القضايا وأحكامها وواحد القضايا قضية وهي مرادفة للخبر وتعريفها مركب احتمل الصدق والكذب لذاته، فاحتمال الصدق والكذب يخرج الإنشاء وقوله لذاته ليدخل فيه ما يقطع بصدقه كخبر الله ورسوله وما يقطع بكذبه ككون الواحد نصف الثمانية لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن المخبر والواقع، فالقطع بأحد الأمرين من جهة المخبر أو المخبر به. ثم قال:

ثُـمَّ الـقَـضَـايَـا عِـنْـدَهُـمْ قِـسْـمَـانِ
شَـرْطِـيَّـةٌ حَـمـلـيَّـةٌ وَالـثَّـانِـي[1]
كُـلِّـيَّـةٌ شَـخْـصِـيَّـةٌ وَالأَوَّلُ[2]
إمَّـا مُـسَـوَّرٌ وَإمَّـا مُـهْـمَـلُ
وَالـسُّـورُ[3] كُـلِّـيًّـا وَجُـزْئِـيًّـا[4] يُـرَى
وَأَرْبَـعٌ أَقْـسَـامُـهُ حَـيْـثُ جَـرَى

(١) قوله: (والثاني) إنما قال والثاني ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الحملية نظرًا لكونها قسمًا وسيأتي الكلام على الأول في قوله وإن على التعليق... الخ.

(٢) قوله: (والأول) أي الذي هو الكلية بالمعنى الذي أراده المصنّف منها فيما تقدم ولم يقل والأولى نظرًا لكونها قسمًا كما تقدم في نظيره، وقوله: إما مسور أي بالسور الكليّ أو الجزئيّ، وقوله: وإما مهمل أي من السور.

(٣) قوله: والسور... الخ) هو ما دلّ على الإحاطة بجمع الأفراد أو ببعضها في الحملية ككل وبعض كما سيذكره المصنّف وما دلّ على الإحاطة بجميع الأوضاع أي الأحوال الممكنة أو ببعضها في الشرطية ككلما، وقد يكون كما سيأتي سُمِّيَ بذلك تشبيهًا له=

إِمَّـــا بُـــكُـــلٍّ أَوْ بِـــبَـــعْـــضٍ أَوْ بِـــلاَ
شَــيْءٍ وَلَــيْــسَ بَــعْــضُ أَوْ شِــبْــهٍ جَــلاَ
وَكُـــلُّـــهَـــا مُـــوَجَـــبَـــةٌ وَسَـــالِـــبَـــهْ
فَـــهْـــيَ إذًا إِلَـــى الـــثَّـــمَـــانِ آيِـــبَـــهْ
وَالأَوَّلُ الْـــمَـــوْضُـــوعُ بِـــالْـــحَـــمْـــلِـــيَّـــهْ
وَالآخِـــرُ الْـــمَـــحْـــمُـــولُ بِـــالـــسَّـــوِيَّـــهْ

أقول: القضية قسمان: شرطية وحملية والأولى يأتي الكلام عليها في المتن والثانية وهي الحملية أي ما اشتملت على موضوع ومحمول كزيد كاتب إما أن يكون موضوعها كليًّا كالإنسان حيوان أو جزئيًّا كزيد كاتب، فالثانية تُسمى شخصية، والأولى إن كانت مهملة من السور سُميت مهملة كالإنسان حيوان وإن كانت مسورة بأن كان السور كلًّا أو ما في معناه، فالقضية كلية ككل إنسان أو عامة الإنسان حيوان وإن كان بعضًا أو ما في معناه فجزئية كبعض الإنسان أو واحد من الإنسان حيوان فنلخص أن القضايا أربعة: شخصية إن كان موضوعها جزئيًّا كزيد كاتب، ومهملة إن كان كليًّا ولم تسوّر كالإنسان حيوان. وكليّة بأن سوّرت بالسور الكليّ ككل إنسان حيوان، وجزئيّة إن سوّرت بالسور الجزئي كبعض الإنسان حيوان، وكل من هذه الأربعة إما أن يكون موجبًا كما تقدم أو سالبًا كزيد ليس بكاتب، والإنسان ليس بحجر ولا شيء من الإنسان بحجر وبعض الإنسان ليسَ بحجر فتكون الأقسام ثمانية، والأول من كل واحد يُسمى موضوعًا. والثاني يُسمى محمولًا وهو المشار إليه بقوله والأول ـ البيت. واعلم أن المصنّف قال في تعريف القضية ما احتمل الصدق ولم يقل والكذب للاكتفاء وتعليم الأدب في التعبير. ثم قال:

وَإِنْ عَـلَـى الـتَّـعْـلِـيـقِ فِـيـهَـا قَـدْ حُـكِـمْ
فَـــإِنَّـــهَـــا شَـــرْطِـــيَّـــةٌ وَتَـــنْـــقَـــسِـــمْ

= بسور البلد المحيط بكلها أو بعضها بجامع الإحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وإن كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة.

(٤) قوله: (كليًّا وجزئيًّا) وكل منهما إما إيجابي وإما سلبي فأقسامه أربعة كما ذكره المصنّف بعد. اهـ. باجوري.

أَيْــضًــا إِلَــى شَــرْطِــيَّــةٍ مُــتَّــصَــلَــهْ
وَمِــثْــلُــهَــا شَــرْطِــيَّــةٌ مُــنْــفَــصِــلَــهْ
جُـــزْءَاهُـــمَـــا مُـــقَـــدَّمٌ وَتَـــالِـــي
أَمَّـــا بَـــيَـــانُ ذَاتِ الاتِّـــصَـــالَ
مَـــا أَوْجَـــبَـــتْ تَـــلازُم الْـــجُـــزْأَيْـــنِ
وَذَاتُ الانْـــفِـــصَـــالِ دُونَ مَـــيْـــنِ
مَـا أَوْجَـبَـتْ تَـنَـافُـرًا بَـيْـنَـهُـمَـا
أَقْـسَـامُـهَـا ثَـلاَثَـةٌ فَـلْـتُـعْـلَـمَـا
مَـانِـعُ جَـمْـعٍ أَو خُـلُـوٍّ أَوْ هُـمَـا
وَهُـوَ الْـحَـقِـيـقِـيُّ الأَخَـصُّ فَـاعْـلَـمَـا

أقول: لما تكلم على القضية الحملية أخذ يتكلم على الشرطية لأن الأولى جزء من الثانية، والجزء مقدم على الكل، وعرفها بقوله وإن على التعليق البيت، يعني أن القضية الشرطية ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد إما زوج وإما فرد. فالأولى تُسمى شرطية متصلة. والثانية تُسمى شرطية منفصلة، وأول كل منهما يُسمى مقدمًا، والثاني يُسمى تاليًا فالشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين بأن يكون أحدهما لازمًا للآخر كالمثال المتقدم فإن طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار، والشرطية المنفصلة ما أوجبت أي دلّت على التنافر بينهما فإن الزوجية في المثال المتقدم منافرة للفردية، وهي ثلاثة أقسام: مانعة جمع وهي ما دلّت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم، والتالي وإن جوّزت الخلو كقولنا: الجسم إما أبيض وإما أسود فإن الجمع بين البياض والسواد ممتنع ويجوز الخلوّ عنهما بكونه أحمر مثلًا، ومانعة خلوّ وهي ما دلّت على امتناع الخلوّ من طرفيها وإن جوّزت الاجتماع كقولنا زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق فإن الخلوّ عن الطرفين ممتنع ويجوز الجمع بأن يكون في نحو مركب، ومانعة جمع وخلوّ وهي ما دلّت على امتناع الجمع والخلوّ كقولنا العدد إما زوج أو فرد فالزوجية والفردية لا يجتمعان ولا يخلو العدد عنهما وهي أخصّ

من مانعة الجمع لمنعها الخلوّ ومن مانعة الخلوّ لمنعها الجمع فبينها وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق. وتُسمى حقيقية لأنها أحق باسم الانفصال. ولم يبيّن المصنّف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما فعل في الحملية تقريبًا على المبتدىء وذلك في المطوّلات.

فصل في التناقض

تَنَاقُضٌ خُلَفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي ... كَيْفَ وَصِدْقُ وَاحِدِ أَمْرٌ قُفِي
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً[1] بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ[2]
فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً[3] كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ[4]
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ ... نُقِيضُهَا[5] مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

أقول: التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس ذكرهما المصنّف للاحتياج إليهما، ومعنى التناقض في الأصل ثبوت الشيء وسلبه كزيد ولا زيد وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب ومعناه هنا اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرى. فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين كزيد ولا زيد وبالإيجاب والسلب المعبّر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالكم المعبّر عنه عندهم بالكلية والجزئية ككل إنسان حيوان وبعض الإنسان

---

(١) قوله: (وإن تكن محصورة بالسور... الخ) أي سواء كانت كليّة أو جزئيّة وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتأمل.

(٢) قوله: (فانقض بضد سورها المذكور) لا يخفى عليك أن سور الإيجاب الكليّ ضده سور السلب الجزئيّ وبالعكس. وسور الإيجاب الجزئي ضده سور السلب الكليّ وبالعكس.

(٣) قوله: (فإن تكن موجبة... الخ) الفاء إما تفريعية أو فصيحة مثل ما مرّ.

(٤) قوله: (نقيضها سالبة جزئيّة) أي وبالعكس، ففي المصنّف اكتفاء للعلم بذلك مما ذكره. وإنما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهما معًا كما في قولك كل حيوان إنسان لا شيء من الحيوان بإنسان والنقيضان لا يكذبان معًا كما علم مما مرّ.

(٥) قوله: (وإن تكن سالبة كليّة نقيضها... الخ) أي وبالعكس ففي كلامه اكتفاء لما تقدم، وإنما لم يكن نقيض السالبة الكلية موجبة كلية لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهما معًا كما مرّ. اهـ. باجوري.

حيوان وبحيث تصدّق إحداهما وتكذب الأخرى قولنا زيد فاضل زيد ليس بفاسق لاتفاقهما على الصدق مثال ما انطبق عليه تعريف المصنّف زيد عالم زيد ليس بعالم، وهذا بالنسبة لغير المسورة أما هي فلا بد من الاختلاف في الكم أيضًا.

مثال التناقض في القضايا الأربع على ما ذهب إليه المصنّف في الشخصية زيد كاتب زيد ليس بكاتب، وفي المهملة الإنسان حيوان الإنسان ليس بحيوان. وفي الكلية كل إنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان. وفي الجزئية بعض الإنسان حيوان لا شيء من الإنسان بحيوان ولكن الذي يدلّ عليه كلامه الآتي من أن المهملة في قوّة الجزئية يوافق قول غيره من المحققين إن نقيض المهملة سالبة كلية، فنقيض الإنسان حيوان لا شيء من الإنسان بحيوان فتكون المهملة داخلة في المسورة بالسور الجزئي.

واعلم أن التناقض لا يتحقق بين القضيتين إلا مع اتفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطولات ترجع إلى وحدة واحدة وهي اتحاد النسبة الحكيمة فتلخص أن القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات وأن المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والكم مع الاتفاق فيما ذكر والله أعلم.

فصل في العكس المستوي

الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّهْ ... مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِيَّهْ
وَالْكَمِّ إلاَّ الْمُوْجَبَ الْكُلِّيَّهْ ... فَعَوَّضُهَا الْمُوجَبَةُ الْجُزْئِيَّهْ
وَالْعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ اجْتِمَاعُ الْخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلُهَا الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ ... لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّهْ
وَالْعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ ... وَلَيْسَ فِي مِرَتَّبٍ بِالْوَضْعِ

أقول: العكس في اللغة التحويل. وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام عكس مستوٍ. وعكس نقيض موافق. وعكس نقيض مخالف ومتى أطلق العكس فالمراد به الأول فتقييد المصنّف العكس بالمستوى زيادة إيضاح للمبتدىء وعرفه المصنّف بقوله العكس. . . الخ. يعني أن العكس هو أن يصير المحمول موضوعًا والموضوع محمولًا مع بقاء الصدق والكيف والكم. مثال ذلك بعض الإنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان، فالقضية الأولى موجبة جزئية صادقة، والثانية كذلك. ويُستثنى من هذا الضابط الموجبة الكلية فإن عكسها موجبة جزئية كقولنا: كل إنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان، والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان. وهما السلب والجزئية فتخرج السالبة الجزئية والمهملة السلبية لأنها في قوتها، ويبقى الشخصية بقسميها. أعني الموجبة والسالبة والكلية كذلك والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة فالشخصية الموجبة زيد كاتب عكسها بعض الكاتب زيد والسالبة إن كان محمولها جزئيًا انعكست كنفسها كقولنا زيد ليس بعمرو عكسه عمرو ليس بزيد وإن كان كليًّا انعكست إلى سالبة كلية نحو زيد ليس بحمار عكسه لا شيء من الحمار بزيد، والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة نحو كل إنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان. والسالبة تنعكس كنفسها نحو لا شيء من الإنسان بحجر وعكسه لا شيء من الحجر بإنسان. والجزئية تنعكس كنفسها نحو بعض الإنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان. والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها أو إلى

الموجبة الجزئية نحو الإنسان حيوان عكسه الحيوان إنسان أو بعض الحيوان إنسان.

وأما الجزئية السالبة نحو بعض الحيوان ليس بإنسان. والمهملة السالبة نحو الحيوان ليس بإنسان فلا عكس لهما كما تقدم. ثم إن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي وهي الحمليات والشرطيات المتصلة. وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط وهي الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها. وهذا معنى قوله والعكس في مرتب البيت. ثم قال:

باب في القياس

إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا　　مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ[1] قَوْلاً آخَرَا[2]
ثُمَّ الْقِيَاسُ[3] عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ　　فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بَالاقْتِرَانِي[4]
وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ　　بِقُوَّةٍ وَٱخْتَصَّ بِالْحَمِلْيَّةِ
فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا　　مُقَدِّمَاتِهِ[5] عَلَى مَا وَجَبَا
وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَٱنْظُرَا　　صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
فَإِنَّ لازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ　　بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ
وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى　　فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى
وَذَاتَ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا　　وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ كُبَرَاهُمَا
وَٱصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ　　وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

أقول: هذا شروع في مقاصد التصديقات وهو القياس. ومعناه لغة تقدير شيء على مثال شيء آخر. واصطلاحًا لفظ تركب من قضيتين فأكثر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر. والأول: يُسمى قياسًا بسيطًا. والثاني: يُسمى قياسًا

(١) قوله: (بالذات) أي بذاته فأل عوض عن الضمير على مذهب المجيز لذلك.
(٢) قوله: (قولاً آخرًا) أي مغايرًا لكل من المقدمتين واعترض بأن النتيجة لا بد أن تكون متركبة من أجزاء المقدمتين وحينئذٍ فلا تكون مغايرة لهما؛ وأجيب بأن المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزائها غير أجزائهما، فإذا قلت مثلاً كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج أن كل إنسان جسم. وهذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى المذكور فافهم.
(٣) قوله: (قوله: ثم القياس... الخ) ثم للترتيب الذكري وقوله: عندهم أي المناطقة.
(٤) قوله: (فمنه ما يُدعى بالاقتراني) يعني أن من القياس قسمًا يُسمى بالاقتراني لاقتران حدوده، واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما بأداة الاستثناء التي هي لكن وسيأتي قسيم ذلك في قوله: ومنه ما يُدعى بالاستثنائي... الخ.
(٥) قوله: (مقدماته) المراد بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق الواحد.اهـ. باجوري.

مركبًا. وسيأتي في كلامه وإنه يرجع إلى البسيط. مثال الأول العالم متغيّر وكل متغيّر حادث يلزم عنه العالم حادث؛ ومثال الثاني النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق تقطع يده يلزم عنه النباش بقطع يده فخرج بقيد التركيب من قضيتين اللفظ المفرد والقضية الواحدة. وخرج بالقول الآخر ما إذا كان القول أحد المقدمتين كقولنا: كل إنسان ناطق وكل ناطق بشر فإن النتيجة وهي كل إنسان بشر هي إحدى المقدمتين. وخرج بقولنا لذاته ما إذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين كقولنا زيد مساوٍ لعمرو وعمرو مساوٍ لبكر، فالنتيجة وهي زيد مساوٍ لبكر ليست لازمة لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء، ثم إن القياس ينقسم إلى قسمين: اقترانيّ وشرطيّ، والثاني يأتي في قوله: ومنه ما يدعى بالاستثنائي... الخ، والأول: هو ما دلّ على النتيجة بالقوة: أي بالمعنى بأن تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها لا بصورتها كالعالم حادث فيما تقدم؛ وخرج بذلك القياس الشرطيّ فإنه دالّ على النتيجة بالفعل، أي ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها كقولنا: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا لكنه إنسان ينتج فهو حيوان، وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها كذا، قالوا: والذي يظهر أن هذا بحسب الظاهر لأن النتيجة لازم القياس، ولا يصح أن يكون اللازم جزءًا من الملزوم بل مغاير له فافهم، ويتركب هذا القياس من الحمليات والشرطيات، وأما قول المتن واختصّ بالحملية فجرى على الغالب.

فإن أردت تركيب القياس الاقترانيّ فركّبه على الوجه المعتبر عندهم من الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب كالتغير في المثال المتقدم، ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة أي القضية التي جعلت جزء دليل سميت بذلك لتقدمها على المطلوب فإن لم تكن جزء دليل فلا تُسمى مقدمة بأن تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى، ومن تمييز الصحيح من الفاسد لأن النتيجة لازم واللازم بحسب ملزومه إن صحيحًا فصحيح، وإن فاسدًا ففاسد، فالنتيجة صحيحة، وإن كان كل من المقدمتين صحيحًا وإلا ففاسدة، ومن اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى، والمراد بالمقدمة الصغرى المشتملة على الحد الأصغر الذي هو موضوع النتيجة كالعالم متغير في المثال المتقدم، وبالكبرى المشتملة على الحد الأكبر الذي هو محمول النتيجة ككل متغير حادث،

والمتكرر بين الحد الأصغر والأكبر يُسمى حدًّا أوسط، وهو الذي يحذف عند أخذ النتيجة كالمتغير فيما تقدم، فقول المصنّف وأصغر... الخ يستغنى عنه بقوله:

وما من المقدمات البيت

ثم قال:

فصل في الأشكال

الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلاَءِ النَّاسِ[١]
يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاس[٢]
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ
إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
وَلِلْمُقَدِّمَاتِ[٣] أَشْكَالٌ فَقَطْ
أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطْ[٤]
حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى
يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ[٥] وَيُدْرَى

---

(١) قوله: (عند هؤلاء الناس) يعني المناطقة، وقيّد بذلك لأن الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشيء مطلقًا.

(٢) قوله: (يطلق على قضيتي قياس) أي على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط، ففي كلام المصنّف مجاز لغوي ومجاز بالحذف، واحترز بقوله: قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت: كل إنسان حيوان وكل فرس صهال فلا تُسمى هيئتهما شكلاً.

(٣) قوله: (وللمقدمات) المراد بالجمع المثنى كما مرّ. وقوله: فقط مقدم من تأخير لأن حقّها التأخير عن قوله: أربعة كما لا يخفى.

(٤) قوله: (بحسب الحد الوسط) أي بالنظر لأحواله من حمله في الصغرى ووضعه في الكبرى وحمله فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى وحمله في الكبرى كما يعلم مما بعد.

(٥) قوله: (يُدعى بشكل أول) أي يُسمى بذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح لأن ظاهره أن المسمى بالشكل الأول المذكور من الحمل والواقع أن المسمى به إنما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك، وكذا يقال فيما بعد، وقوله: ويدري أ بشكل أول ففيه الحذف من الثاني لدلالة الأول.اهـ. باجوري.

واعلم أن ما ذكره المصنّف هو مذهب الأقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون إلى أن شرط إنتاج هذا الشكل إيجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف=

وَحَـمْـلُـهُ فِـي الْـكُـلِّ ثَـانِـيًـا عُـرِفْ
وَوَضْـعُـهُ فِـي الْـكُـلِّ ثَـالِـثًـا أُلِـفْ
وَرَابِـعُ الأَشْـكَـالِ عَـكْـسُ الأَوَّلِ
وَهِـيَ عَـلَـى الـتَّـرْتِـيـبِ فِـي الـتَّـكَـمُّـلِ
فَـحَـيْـثُ عَـنْ هَـذَ الـنِّـظَـامِ يُـعْـدَلُ
فَـفَـاسِـدُ الـنِّـظَـامِ أَمَّـا الأَوَّلُ

أقول: هذا فصل ساقط في بعض النسخ؛ والشكل يطلق لغة على هيئة الشيء، ومعناه عند المناطقة هيئة قضيتي قياس، فعن في كلام المصنف بمعنى على وهناك مضاف محذوف: أي يطلق على هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه لا من حيث السور إذ بالنظر لذلك تُسمى أنواع القياس ضروريًا، وأنواع الشكل أربعة. لأن الحد الوسط إن كان محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول كقولنا: العالم متغير وكل متغير حادث. وإن كان محمولًا في القضيتين فهو الثاني كقولنا: العالم متغير ولا شيء من القديم بمتغير. وإن كان موضوعًا فيهما فهو الثالث كقولنا العالم متغير العالم حادث. وإن كان عكس الأول بأن كان الحد الوسط موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى فهو الرابع كقولنا: المتغير حادث العالم متغير.

واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم في الضرب الأول من الشكل الأول كل (ج ب) وكل (ب ا) مكان كل إنسان حيوان، وكل

= مع كلية إحداهما، وبنوا على ذلك أن المنتج من ضروبه ثمانية وعليه فالضرب السادس أن يكون مركبًا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الإنسان ليس بجماد، وكل ناطق إنسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس بناطق، والضرب السابع أن يكون مركبًا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل إنسان حيوان وبعض الجماد ليس بإنسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بجماد، والضرب الثامن أن يكون مركبًا من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لا شيء من الحيوان بجماد وبعض الإنسان حيوان ونتيجته سالبة جزئية، وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس بإنسان ويشترط لإنتاج هذه الأضرب الثلاث زيادة على ما مرّ شروط تطلب من المطولات.

حيوان حساس قصدًا للاختصار، وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد للإيضاح وإن كان الأوضح منه التمثيل بنحو كل صلاة عبادة، وكل عبادة تفتقر إلى النيّة للاقتصار، وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب، فالأول أكملها ويليه الثاني... الخ، فإن وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيئات الأربع فنظمه فاسد كقولنا: كل إنسان حيوان وكل فرس صهال فقوله فيما يأتي والثاني كالخروج عن أشكاله تكرار مع هذه لزيادة الإيضاح للمبتدىء. ثم إن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة يتصوّر فيه ستة عشر ضربًا لأن لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئيّة والإيجاب والسلب أربعة أحوال وكل حالة من حالات الأولى تؤخذ مع أربع حالات الثانية وليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه الشروط التي ذكرها المصنّف بقوله. أما الأول:

فَشَرْطُهُ الإيجَابُ فِي صُغْرَاهُ
وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

وَالثَّانِي أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ
كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

وَالثَّالِثُ الإيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا
وَإِنْ تُرَى كُلِّيَّةً إحْدَاهُمَا

وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخِسَّتَيْنْ
إلاَّ بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَبِينْ

صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ
كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

أقول: يشترط الإنتاج الشكل الأول شرطان: **الشرط الأول**: أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كليّة أو جزئيّة، والثاني أن تكون الكبرى كليّة سواء كانت موجبة أو سالبة، والحاصل من ضرب حالتي الضرب الأولى في حالتي الثانية أربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل.

الضرب الأول: موجبتان وكليتان، والنتيجة موجبة كلية كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس ينتج كلّ إنسان حساس.

الضرب الثاني: كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كليّة كقولنا: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الإنسان بحجر.

الضرب الثالث: موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا: بعض الإنسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج بعض الإنسان حساس.

الضرب الرابع: صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كليّة، والنتيجة سالبة جزئيّة كقولنا: بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج بعض الإنسان ليس بحجر، فقد أنتج هذا الشكل المطالب الأربعة وبهذا كان أفضل الأشكال، ويشترط لإنتاج الشكل الثاني شرطان:

الأول: أن يختلف المقدمتان في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة. **الثاني**: أن تكون الكبرى كليّة فالكبرى إن كانت موجبة فالصغرى سالبة كليّة أو جزئيّة، وإن كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كليّة أو جزئيّة؛ والحاصل من ضرب حالتي الكبرى في حالتي الصغرى أربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل كالشكل الذي قبله.

الضرب الأول: كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الإنسان بحجر. **الضرب الثاني**: كليتان والكبرى موجبة كقولنا: لا شيء من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان ينتج لا شيء من الحجر بإنسان فالنتيجة في هذين الضربين سالبة كلية. **الضرب الثالث**: موجبة جزئيّة وسالبة كليّة كبرى كقولنا: بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الإنسان ليس بحجر. **الضرب الرابع**: سالبة جزئيّة صغرى وموجبة كليّة كبرى كقولنا: بعض الحجر ليس بحيوان وكل إنسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بإنسان فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئية فقد أنتج هذا الشكل السلب فقط كليًا في الضربين الأولين وجزئيًا في الآخرين. ويشترط لإنتاج الشكل الثالث شرطان الأول أن تكون الصغرى موجبة. والثاني أن تكون إحدى المقدمتين كلية، فالصغرى إن كانت كلية أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع وإن كان جزئية أنتجت مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة. فالحاصل ستة أضرب وهي المنتجة من هذا الشكل.

الضرب الأول: كليتان موجبتان كقولنا: كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق. **الضرب الثاني**: موجبتان والكبرى كلية كقولنا: بعض الإنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان الناطق. **الضرب الثالث**: موجبتان والصغرى كلية كقولنا: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهذه الأضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئيّة. **الضرب الرابع**: كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كقولنا: كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر. **الضرب الخامس**: صغرى موجبة جزئيّة كبرى وسالبة كلية كقولنا: بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر. **الضرب السادس**: موجبة كلية صغرى وسالبة جزئيّة كلية كقولنا: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فالنتيجة في هذه الأضرب الثلاثة سالبة جزئيّة. فعلم أن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئيّة موجبة في الثلاثة الأول وسالبة في الثلاثة بعدها. ويشترط لإنتاج الشكل الرابع شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين إلا في صورة واحدة، والمراد بالخستين السلب والجزئية وعدم اجتماع الخستين صادق بأربعة أضرب ويُزاد على ذلك الصورة المستثناة فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة:

الضرب الأول: كليتان موجبتان كقولنا: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق، **الضرب الثاني**: موجبتان والصغرى كلية كقولنا: كل إنسان حيوان وبعض الناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق، فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئيّة، **الضرب الثالث**: كليتان والكبرى موجبة كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق، **الضرب الرابع**: والكبرى سالبة كقولنا: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بإنسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر، **الضرب الخامس**: موجبة جزئيّة صغرى وسالبة كليّة كبرى كما ذكر المصنّف كقولنا بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحجر بإنسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر، وإن النتيجة في الضربين الأولين الإيجاب الجزئيّ، وفي الأخيرين السلب الجزئي، وفي الثالث السلب الكليّ، ودليل إنتاج الشكل الثاني خصوص السلب الجزئيّ وإنتاج

الثالث خصوص الجزئيّة، وإنتاج الرابع ما تقدم في المطولات. ثم قال:

فَمُنْتِجٌ[1] لأوَّلٍ[2] أَرْبَعَةُ
كَالثَّانِ[3] ثُمَّ ثَالِثٌ[4] فَسِتَّةُ
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا
وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

أقول: هذا نتيجة ما تقدّم من الشروط وهو ظاهر غني عن الشرح غير أن المصنّف لم يبيّن ما تركب منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة وقد بيّنها في الشرح وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لتسهيل الإحاطة بحفظها، وهي هذه:

ومنتج من أول الأشكال
أربعة خذها على التوالي
كل فكل منتج كلا وإن
يليه لا شيء فلا شيء فمن

(١) قوله: (فمنتج... الخ) الفاء للسببية لأن ما تقدم سبب لما سيذكره، وجملة المنتج عشرة على ما جرى عليه المصنّف من أن المنتج من الرابع خمسة، وأما على ما ذهب إليه بعض المتأخرين فاثنان وعشرون.

(٢) قوله: (لأول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف والأصل من ضروب أول.

(٣) قوله: (كالثان) أي في أن المنتجة أربعة.

(٤) قوله: (ثم ثالث) يحتمل أن ثم للترتيب في الذكر ويحتمل أنها للترتيب في الرتبة. اهـ. باجوري.

واعلم أن الاستثنائي مؤلّف من مقدمتين إحداهما شرطية وتُسمى كبرى والأخرى استثنائية وتُسمى صغرى ولذلك يُسمى ياسمين كما سيذكره المصنّف، فالأول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية، والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وإنما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لأن ألفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية، وأيضًا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقتراني بأن جعلتهما على هيئة الشكل الأوَّل المركب من جملية وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى، فإذا قلت مثلاً كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان لكنه إنسان وجدته في قوة قولك هذا إنسان وكل ما كان إنسانًا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان إلا في تقديم الصغرىٰ وتأخيرها في اللفظ أفاده الملوي في كبيره. اهـ. باجوري.

بـعـض فـكـل نـتـجـه بـعـض ومـا
بـعـض فـلا يـنـتـج لـيـس فـاعـلـمـا
والـشـان أيـضًـا أربـع كـل فـلا
وعـكـسـه نـتـجـهـا لا فـاعـقـلا
بـعـض فـلا ولـيـس كـل لـهـمـا
لـيـس نـتـيـجـة فـكـل مـسـتـفـهـمًـا
وثـالـث سـت وهـي كـل فـكـل
بـعـض فـكـل عـكـسـه بـعـض فـكـل
كـل فـلا بـعـض فـلا كـل قـفـي
بـلـيـس فـيـهـا الـنـتـج لـيـس فـاقـتـفـي
ورابـع خـمـس وهـي كـل فـكـل
كـل فـبـعـض بـعـض نـتـج لا تـحـلّ
لا كـل لا والـعـكـس لـيـس بـعـض لا
يـنـتـج لـيـس فـافـهـمـن وحـصـلا

وقد اقتصرت في بعض الأبيات على لا من لا شيء وليس من ليس بعض، وأشرت للموجبة الكلية بكل وللجزئيّة ببعض ومن فهم ما قدمته في الشرح فهم معنى هذه الأبيات وبفهمك الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة تفهم أن ما عداها عن الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم، وقد وضعوا لذلك جدولاً في المطولات يعرف منه العقيم من غيره، واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم والله أعلم. ثم قال:

وَتَـتْـبَـعُ الـنَّـتِـيـجَـةُ الأَخَـسَّ مِـنْ
تِـلْـكَ الْـمُـقَـدِّمَـاتِ هٰـكَـذَا زُكِـنْ
وَهٰـذِهِ الأَشْـكَـالُ بِـالْـحَـمْـلِـيِّ
مُـخْـتَـصَّـةٌ وَلَـيْـسَ بِـالـشَّـرْطِـيِّ
وَالْـحَـذْفُ فِـي بَـعْـضِ الْـمُـقَـدِّمَـاتِ
أَوِ الـنَّـتِـيـجَـةُ لِـعِـلْـمٍ آتِ

وَتَـــنْـــتَـــهِـــي إِلَـــى ضَـــرُورَةٍ لِـــمَـــا
مِـــنْ دَوْرٍ أَوْ تَـــسَـــلْـــسُـــلٍ قَـــدْ لَـــزِمَـــا

أقول: الخسّة السلب والجزئيّة والشرف الإيجاب والكليّة فإذا اشتمل مقدمات القياس على خسّة، فالنتيجة تابعة لذلك فخسّة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الأول في المقدمة الثانية، ولذلك كانت النتيجة كليّة وخسّة الجزئيّة في الضرب الثالث منه في المقدمة الأولى، ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئيّة واجتمع الخستان في الضرب الرابع منه الجزئية في المقدمة الأولى، والسلب في الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئيّة، وقوله: زكن بمعنى علم.

ثم إن هذه الأشكال الأربعة خاصة بالقياس الجليّ أي ما تركب من القضايا الجليّة ولا تكون في القياس الشرطيّ أي ما تركب من القضايا الشرطيّة على ما ذهب إليه المصنّف تبعًا لبعض المناطقة والذي عليه المحققون منهم أنه يكون في المركب من القضايا الشرطيّة أيضًا نحو إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، وكلما كان حيوانًا فهو حساس فينتج إن كان هذا إنسانًا فهو حساس.

ثم إنه يصحّ حذف إحدى المقدمتين الأولى أو الثانية أو النتيجة للعلم بالمحذوف، فمن حذف المقدمة الأولى قولك النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ لمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده، فالنباش تقطع يده فقولنا: وكل سارق... الخ، كبرى لصغرى محذوفة وهي النباش سارق، ومن حذف الثانية قولك الإنسان ناطق فهو حيوان، فالمحذوف وكل ناطق حيوان، ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث في جواب ما الدليل على حدوث العالم وقد تحذف المقدمة والنتيجة معًا كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبيَاء: الآية ٢٢] الآية، إذ التقدير لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالىٰ ثم إن المقدمات لا بد أن تنتهي إلى الضرورة بحيث لا يحتاج في فهم معناه إلى تأمل لأنها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها، وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف على غيره... الخ للزم على ذلك

الدور أو التسلسل إن رجعنا للمتوقف عليه الأول أو ذهبنا لا إلى نهاية فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهي إلى ضرورية.

مثال الأول الأربعة تنقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج ينتج الأربعة زوج، ومثال الثاني ما إذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالىٰ فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي لو لم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزه ولو كان جائزه لكان حادثًا ولو كان حادثًا لافتقر إلى محدث ولو افتقر إلى محدث لتعدد الإلـٰه ولو تعدد الإلـٰه لفسدت السمـٰوات والأرض لكن فسادهما منتفٍ فانتفى ما أدّى إليه من جواز الوجود وما يترتب عليه فثبت وجوب وجوده تعالىٰ فانتهينا إلى مقدمة ضروريّة وهي لو تعدد الإلـٰه لفسدت السـٰموات والأرض، ثم قال:

فصل في الاستثنائيّ

وَمِـنْـهُ مَـا يُـدْعَـى بِـالاسْـتِـثْـنَـائِـي
يُـعْـرَفُ بِـالـشَّـرْطِ بِـلاَ امْـتِـرَاءِ
وَهُـوَ الَّـذِي دَلَّ عَـلَـى الـنَّـتِـيـجَـةِ
أَوْ ضِـدَّهَـا بِـالْـفِـعْـلِ لاَ بِـالْـقُـوَّةِ
فَـإِنْ يَـكُ الـشَّـرْطِـيُّ ذَا اتِّـصَـالِ
أَنْـتَـجَ وَضْـعُ ذَاكَ وَضْـعَ الـتَّـالِـي
وَرَفْـعُ تَـالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ وَلاَ
يَـلْـزَمُ فِـي عَـكْـسِـهِـمَـا لِـمَـا انْـجَـلَـى

أقول: الترجمة ساقطة في بعض النسخ، وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الاستثنائي المسمّى أيضًا بالشرطيّ باعتبار اشتمال القضية الأولى المسمّاة بالكبرى على شرط وباعتبار اشتمال الثانية المسمّاة بالصغرى على حرف الاستثناء وهو لكن فقوله: ومنه معطوف على قوله: فمنه ما يدعى بالاقترانيّ فيما تقدم، كما أشرت إليه هناك وعرفه المصنّف بأنه ما دلّ على النتيجة أو ضدها بالفعل بأن ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها على ما تقدم، فخرج القياس الاقتراني فإنه دالّ على النتيجة بالقوة كما تقدم، مثال ما دلّ على النتيجة قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا لكنه إنسان ينتج فهو حيوان، فهذه النتيجة هي تالي الشرطيّة ومثال ما دلّ على ضد النتيجة أي نقيضها قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضًا لو لم يكن حيوانًا لم يكن إنسانًا، لكنه إنسان ينتج فهو حيوان فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو مقدم الشرطيّة، ثم إن كان مركبًا من القضايا الشرطيّة المتصلة أنتج منه ضربان هما استثناء عين المقدم ونقيض التالي. وأما استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيئًا مثال ذلك لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا،

فاستثناء عين المقدم وهو إنسان ينتج عين التالي وهو حيوان واستثناء نقيض التالي وهو حيوان ينتج نقيض المقدم وهو إنسان، وأما استثناء عين التالي وهو حيوان فلا ينتج شيئًا لأنه لازم ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم، وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئًا لأنه ملزوم، ونفي الملزوم لا يقتضي نفي اللازم بخلافه في الضربين الأولين فإن نفي اللازم الذي هو التالي يقتضي نفي الملزوم الذي هو المقدم وثبوت الملزوم الذي هو المقدم يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي هذا معنى قول المصنّف لما انجلى أي لما اتضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، فقول المصنّف أنتج وضع ذاك أي المقدم بدليل ذكر التالي بعده والمراد بالوضع الثبوت وبالرفع وبالعكس استثناء عين التالي أو نقيض المقدم. فالضروب أربعة اثنان منتجان واثنان عقيمان ثم قال:

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا
يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا
وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ
مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا
مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

أقول: القياس المركب من الشرطيات المنفصلة إما أن يكون مركبًا من مانعة الجمع والخلوّ. أو من مانعة الجمع فقط أو من مانعة الخلوّ فقط فإن كان مركبًا من الأول فأضربه المنتجة أربعة اثنان من جانب الوضع، واثنان من جانب الرفع مثال ذلك العدد إما زوج، إما فرد. فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد واستثناء فرد منتج لنقيض زوج واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر وإن كان مركبًا من مانعة الجمع، فالمنتج منه ضربان وهما استثناء عين كل من الطرفين ليحصل نقيض الآخر، وأما استثناء النقيض فلا ينتج شيئًا مثال ذلك إما أن يكون هذا الشيء أبيض، وإما أن يكون أسود فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض، وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئًا وإن كان مركبًا من مانعة الخلوّ أنتج منه ضربان وهما استثناء نقيض كل من

الطرفين ليحصل عين الآخر، وأما استثناء العين فلا ينتج شيئًا عكس المركب من مانعة الجمع مثال ذلك زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق، فاستثناء نقيض في البحر منتج للايغرق واستثناء نقيض لا يغرق منتج لفي البحر، فنقول لكنه ليس في البحر فلا يغرق ولكنه يغرق فهو في البحر. ثم قال:

لواحق القياس

وَمِـنْـهُ مَـا يَـدْعُـونَـهُ مُـرَكَّـبَـا   لِـكَـوْنِـهِ مِـنْ حُـجَـجٍ قَـدْ رُكِّـبَـا
فَـرَكِّـبَـنْـهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَـعْـلَـمَـهْ   وَٱقْـلِـبْ نَـتِـيـجَـةً بِـهِ مُـقَـدِّمَـهْ
يَـلْـزَمُ مِـنْ تَـرْكِـيـبَـهَـا بِـأُخْـرَى   نَـتِـيـجَـةٌ إِلَـى هَـلُـمَّ جَـرَّا
مُـتَّـصِـلُ الـنَّـتَـائِـجِ الَّـذِي حَـوَى   يَـكُـونُ أَوْ مَـفْـصُـولُـهَـا كُـلٌّ سَـوَا

أقول: القياس إن تركب من قضيتين سمّي قياسًا بسيطًا نحو العالم متغير وكل متغير حادث وإن تركب من أكثر من قضيتين سمّي قياسًا مركبًا نحو النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والنتيجة النباش تقطع يده، وهذا القياس ينقسم إلى متصل النتائج إن ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة صغرى وركبت مع مقدمة كبرى وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك وهلم جرا، كما قال المصنّف كقولنا: النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق ينتج النباش سارق، وتقول النباش سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده إلى آخر ما تريد، وإلى مفصولها وهو ما لم تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا، والتحقيق أنه يرجع إلى القياس البسيط لأنه أقيسة طويت نتائجها في الذكر وهي مرادة في المعنى، وسُمِيَ الأول متصل النتائج لاتصال نتائجه بمقدماته بخلاف الثاني. ثم قال:

وَإِنْ بِـجُـزْئِـيّ عَـلَـى كُـلٍّ ٱسْـتُـدِلّ   فَـذَا بِـالاسْـتِـقْـرَاءِ عِـنْـدَهُـمْ عُـقِـلْ
وَعَـكْـسُـهُ يُـدْعَـى الْـقِـيَـاسَ الْـمَـنْـطِـقِ   وَهُـوَ الَّـذِي قَـدَّمْـتُـهُ فَـحَـقِّـقِ
وَحَـيْـثُ جُـزْئِـيٌّ عَـلَـى جُـزْئِـيٍّ حُـمِـلْ   لِـجَـامِـعٍ فَـذَاكَ تَـمْـثِـيـلٌ جُـعِـلْ
وَلاَ يُـفِـيـدُ الْـقَـطْـعَ بِـالـدَّلِـيـلِ   قِـيَـاسُ الاسْـتِـقْـرَاءِ وَالـتَّـمْـثِـيـلِ

أقول: المفيد للمطلوب التصديق ثلاثة أقسام: استقراء وقياس وتمثيل.

فالأول: هو الاستدلال على الكليّ بالجزئيّ كقولنا: كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل بدليل أن الفرس والإنسان والحمار مثلًا كذلك. **والثاني**: هو الاستدلال

على الجزئيّ بالكليّ عكس الاستقراء كقولنا العالم حادث، والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير وكل متغير حادث، وقد تقدم ذلك بأشكاله. **والثالث**: الاستدلال على جزئيّ بجزئيّ كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر للجامع بينهما وهو الإسكار، وهما جزئيّان من مطلق المسكر، والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس، وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيد أنه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح وأن العلّة الجزئيّ المحمول عليه غير العلّة في الجزئيّ المحمول. ثم قال:

أقسام الحجة

وَحُجَّةٌ[1] نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ ... أَقْسَامُ هذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ
خِطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ ... وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

أقول: المراد بالحجة القياس ولما كان الواجب على المنطقيّ أن ينظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطأ في القياس كما يأتي في قول المصنّف، وخطأ البرهان البيت احتجاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان نقلي، وهو ما كانت مادّته مأخوذة من الكتاب والسنّة والإجماع، وعقليّ وأقسامه خمسة:

أولها: البرهان وسيأتي في كلام المصنّف.

ثانيها: الجدل وهو ما تركب من قضايا مشهورة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو مسلمة بين الخصمين سواء كانت صادقة أم كاذبة ليبنى الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه. والمقصود منه قهر الخصم وإقناع مَن لا قدرة له على فهم البرهان.

ثالثها: الخطابة وهو ما تركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة. **فالأول**: كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه؛ **والثانية**: هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز النقيض نحو هذا لا يخالط الناس وكل مَن لا يخالط الناس متكبر فهذا متكبر. والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى.

---

(١) قوله: (وحجة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل، وقوله: نقلية نسبة للنقل لاستنادها إليه وإن كان العقل هو المدرك لها وهي ما كان كل من مقدمتها أو إحداهما من الكتاب أو السنّة أو الإجماع تصريحًا أو استنباطًا. فإن قيل: سيجعل المصنّف البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدمتين كلتاهما أو إحداهما نقلية، أُجيب بأنه لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون إلا عقليًا على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما مقدمتاه عقليتان لأنهم إنما يبحثون عن العقليات أفاده الملوي في كبيره، وقوله: عقلية نسبة للعقل لاستنادها إليه.اهـ. باجوري.

رابعها: الشعر: وهو ما تألّف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو الخمر ياقوتة سيّالة والعسل مرة مهرعة. أي متقايأة: والغرض منه انفعال النفس لترغيبها في شيء أو تنفيرها عنه.

خامسها: السفسطة: وهي ما تألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال. والغرض منها الإيقاع في الشكوك والشبه الكاذبة، ويقال لها: مغالطة ومشاغبة؛ واستعمالها حرام بجميع أنواعها، ومن أقبح تلك الأنواع المغالطة الخارجية وهي أن يشغل المناظر الذي لا فهم له ولا انقياد للحق فهم خصمه بما يشوّش عليه ككلام قبيح ليظهر لناس أنه غلبه، ويستر بذلك جهله وهو كثير في زماننا بل هو الواقع، فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقى لا ليستعمل إلا لضرورة له كدفع كافر معاند كالسم لا يستعمل إلا في الأمراض الخبيثة. ولم يرتّب المصنّف بين أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على ما سمح به النظم وترتيبها على ما ذكرته. ثم قال:

أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ[1] مِنْ ... مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهِدَاتِ ... مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ
وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

(١) قوله: (ما ألف... الخ) عطف بيان على البرهان أو خبر لمبتدأ محذوف وشملت المقدمات في كلامه الضرورية والنظرية والعقلية والنقلية على ما تقدم، واعلم أن البرهان قسمان لمي وإني وذلك لأن الحد الوسط لا بد أن يكون علّة للمطلوب ذهنًا وإلا لم يصح الاستدلال ثم لا يخلو إما أن يكون علّة في الخارج أيضًا بمعنى أنه سبب فيه كما في قولك زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم ينتج زيد محموم فإن تعفن الأخلاط بمعنى خروج الطبائع عن الاستقامة علّة لثبوت الحمى في الخارج كما هو علّة له في الذهن، ويُسمى البرهان حينئذٍ لميا لإفادته اللمية التي هي العلّة، وسُميت بذلك لأنه يقال في السؤال عنها لم وإما أن لا يكون كذلك كما في قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط ينتج زيد متعفن الأخلاط فإن الحمى ليست علّة لثبوت تعفن الأخلاط في الخارج بل الواقع العكس، ويُسمى البرهان حينئذٍ إنيا لإفادته إنية الحكم أي ثبوته، وسُمي بذلك لأنه يقال فيه إن كان كذا.اهـ. باجوري.

أقول: أعظم هذه الخمسة البرهان. وهو ما تألف من مقدمات يقينية بأن يكون اعتقادها جازمًا مطابقًا ثابتًا لا يتغير واليقينيات على ما ذكر المصنّف ستة:

الأولى: الأوليات. أي البديهيات جمع أولى وهو ما حكم فيه العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل كالسماء فوقنا والأرض تحتنا.

الثاني: المشاهدات وتُسَمى الوجدانيات. وهي ما ندرك بالحواس الباطنيّة من غير توقف على عقل كجوع الإنسان وعطشه ولذّاته وألمه.

والثالث: المجربات وهي ما حكم به العقل والحسّ مع التكرر كقولنا: السقمونيات مسهلة والخمر مسكر.

والرابع: المتواترات. وهي ما حكم بها العقل مع حاسة السمع علمنا بغزّة والشافعي بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب.

والخامس: الحدسيات: وهي ما حكم بها العقل والحسّ من غير توقف على تكرر كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، أي الظن بذلك ظنًّا قويًّا.

السادس: المحسوسات: وهي ما يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكلها في الرأس خاصة به إلا اللمس فإنه يتعدّى إلى بقية البدن. وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة فعدّ اليقينيات خمسة. ووجه حصر اليقينيات في الستة أن المعنى إما أن يستقل العقل به فهو الأوليات أو لا يحتاج إليه فهو الوجدانيات والمحسوسات أو يحتاج له ولغيره فهو التجريبات والمتواترات والحدسيات والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير بسبب أنه قد لا يكون له تجربة ولا تواتر ولا حدس لعدم مشاركته في ذلك للمستدل قاله بعضهم. ثم قال:

وَفِــي دِلاَلَــةِ الْـمُـقَـدِّمَـاتِ عَـلَـى النَّـتِيـجَـةِ خِـلاَفٌ آتِ
عَـقْـلِـيٌّ أَوْ عَـادِيٌّ أوْ تَـوَلُّـدُ أَوْ وَاجِــبٌ وَالأَوَّلُ الْـمُـؤَيَّـدُ

أقول: في إفادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب: **الأول**: أن النتيجة لازمة للنظر لزومًا عقليًّا لا تنفكُّ عنه بمعنى أن مَن علم علم المقدمين امتنع أن لا يعلم النتيجة، فالعلم بالنتيجة لازم للمتقدمين كلزوم الرؤيا للمرئي وهو مذهب إمام الحرمين. **الثاني**: أن العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر لأن النظر مخلوق لله تعالىٰ، والعلم بالنتيجة يوجد عنده لا به وهذا مذهب الشيخ الأشعري. **والثالث**: أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر بجعل النظر مقدورًا للناظر مباشرة، فالنتيجة متولدة عنه كتولد حركة الخاتم عن حركة الأصبع وهذا مذهب المعتزلة البانين له على أصل مهدوم. وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه. **الرابع**: أن النتيجة معلول للنظر وهو علّة وهذا مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلّة وهو باطل لأن العلّة لا تفارق معلولها والنظر لا يجامع النتيجة لأنه ضد العلم فلا يجامعه. ثم قال:

خاتمـة

وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا
فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا
وَفِي الْمَعَانِي لالْتِبَاسِ الْكَاذِبَهْ بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَم الْمُخَاطَبَهْ
كَمِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِي كَالذَّاتِي أَوْ نَاتِجٍ إحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ
وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْم النَّوْعِ وَجَعْلُكَ الْقَطْعِيّ غَيْرَ الْقَطْعِيّ
وَالثَّانِ كَالْخُروجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكُ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إكْمَالِهِ

أقول: الواجب في صحة النتيجة الاحتراز عن الخطأ في القياس، والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس وتارة من جهة صورته، والأول إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس فيشبه المراد بغيره كقولك: هذه عين أي شمس، وكل عين تنبع الماء سيّالة ينتج هذه سيّالة وهو باطل لعدم تكرر الحد الوسط إذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى أو استعمال اللفظ المباين كالمرادف كقولك: هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم، وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف بقيد كونه قاطعًا مرادفًا للسيف الذي هو الآلة المعلومة لا بهذا القيد وهو مباين له، وأما من جهة المعنى فبأن تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة كقولنا: الجالس في السفينة يتحرك، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد، والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التي هي محمول القضية الأولى كالحركة الذاتية التي هي موضوع الثانية، أو من جهة جعل النتيجة إحدى المقدمتين بتغييرها كقولنا: هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة، وهذه النتيجة إحدى المقدمتين ويسمى ذلك مصادرة عن المطلوب وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين فلم يحصل علم زائد عليها أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع كقولنا: الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج الفرس

ناطق وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان الذي هو جنس بحكم الإنسان الذي هو نوع أو من جهة جعل الأمر الوهميّ الغير القطعيّ كالقطعيّ كقولك: في رجل يخبط في البحث وهو بعيد عن الفهم، هذا يتكلم بألفاظ العلم، وكل مَن يتكلم بألفاظ العلم عالم ينتج هذا عالم، وبطلان النتيجة من جهة جعل توهّم عالميته كالمقطوع بها. وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته فبأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة كقولنا: كل إنسان حيوان وكل حجر جماد.

وقد تقدم التنبيه على أن هذا التكرار لزيادة الإيضاح للمبتدىء أو يكون فاقد شرط من شروط الإنتاج المتقدمة للأشكال الأربعة كأن تكون صغرى الشكل الأول المشترط إيجابها سالبة أو تكون كبرى المشترط كليتها جزئية كقولنا: في الأولى لا شيء من الإنسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لا شيء من الإنسان بجسم وهو باطل الشرط وهو إيجاب الصغرى، وفي الثانية كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الإنسان فرس وهو باطل لفقد الشرط وهو كلية الكبرى، وقس على ذلك فقد أي شرط من شروط الأشكال الباقية ثم قال:

هٰذَا تَمَامُ[(١)] الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ[(٢)] مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ
قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرْ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرْ
الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمٰنِ الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ

---

(١) قوله: (هذا تمام... الخ) المتبادر أن اسم الإشارة عائد بما تضمنه كلامه في قوله: (وخطأ البرهان... الخ) من القواعد وعليه فتمام بمعنىً متمم وجوّز بعض المحققين أنه عائد لما تضمنه كلامه في هذا المتن من المسائل، وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يخفى، وقوله: الغرض أي ذي الغرض لأن هذا المؤلّف ليس غرضًا لشيء آخر بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه ذلك الغرض هو الرضا مع القبول، كذا قالوا: والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف لأنه لا شك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل.

(٢) قوله: (المقصود) صفة كاشفة لأن الغرض لا يكون إلا مقصود. اهـ. باجوري.

مَـغْـفِـرَةً تُـحِـيـطُ بِـالـذُّنُـوبِ   وَتَكْشِفُ الْغِطَا عَنِ الْقُلُوبِ
وَأَنْ يُـثـيـبَـنَـا بِـجَـنَّـةِ الْـعُـلَـى   فَـإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَـفَـضَّـلاَ

أقول: الأُمهات جمع أُم، وأُم كل شيء أصله، وتقدم مرادفة الأصل للقاعدة والمحمود الخاص من كلام الفلاسفة والعقائد المنابذة للشريعة والفلق الصبح، ونظمه من النظم وهو الكلام المقفّى الموزون قصدًا، وهذا النظم من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات، والعبد المتصف بالعبودية وهي غاية التذلّل والخضوع وليس للعبد وصف أشرف منها، ولهذا قدم موصوفها على غيره ورحمة الله إحسانه أو إرادة إحسانه فهي من صفات الأفعال، ومن صفات المعاني على الثاني والمرتجى المؤمّل والمنّان فعال من المنّ وهو تعداد النعم وهو محمود من الله مذموم من الخلق والمغفرة الستر، ومعنى إحاطتها بالذنوب ستر جميعها، وكشف الغطاء عن القلوب عبارة عن زوال الران عنها والثواب جزاء العمل والعمل لأجل الثواب غير مذموم وإن كان العمل لذات الله تعالىٰ تعظيمًا له أكمل منه، وقوله: فإنه إكرم. . . الخ علّة لقوله: المرتجى إلى هنا أي إنما أملت منه هذه الأمور لأنه أكرم مَن تفضل بها أو أفعل التفضيل ليس على بابه إذ الكرم حقيقة ليس إلا له سبحانه ولا يخفى ما في طلب المغفرة أولًا وطلب الثواب ثانيًا من التخلية والتحلية، ثم قال:

وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحَا   وَكُنْ لإِصْلاَحِ الْفَسَادِ نَاصِحَا
وَأَصْـلِـحِ الْـفَـسَـادَ بِـالـتَّـأَمُّـلِ   وَإِنْ بَـدِيـهَـةً فَـلاَ تُـبَـدِّلِ
إِذَ قِـيـلَ كَـمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا   لأَجْـلِ كَـوْنِ فَـهْـمِـهِ قَـبِـيحَـا
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي   الْعُذْرُ حَقًّا وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي
وَلِبُنَيَّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ   مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
لاَ سِيَّمَا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ   ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ

أقول: طلب المصنّف متعطفًا ممن نظر في كتابه أن يسامحه من زلل وقع له فيه وأن ينصح في إصلاحه، وأن يتأمل في ذلك ولا يعجل لأن الغالب على المستعجل عدم الإصابة وتزييف الصحيح لقبح فهمه إذ لو كان فهمه حسنًا لما استعجل، ثم إن المصنّف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب أي المقصود من

كلامه العذر حق للمبتدىء متأكد ينبغي أن يلتمس له فإنه ابن إحدى وعشرين سنة، ومن هذا سنة معذرته مستحسن قبولها خصوصًا وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن، والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك. فإن قلت قوله: وكن لإصلاح الفساد... الخ يغني عن قوله: وأصلح فما فائدة ذكره بعد «قلت» إنه لا يغني عنه لأن الأول أمر بإصلاح الفساد، والثاني أمر بإصلاحه مع التأمل لا مع السرعة فمفاد الأول غير مفاد الثاني. ثم قال:

وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ[1] تَأْلِيفُ هٰذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ[2] مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ الْمِئِينَ
ثُمَّ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ سَرْمَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاةِ السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

أقول: أخبر المصنّف أن تأليف هذا الرجز كان في أول محرّم سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجريّة النبويّة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وتقدم معنىٰ الصلاة والسلام الأمان من النقائص والسرمد الدائم وتقدم معنىٰ الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب، وقوله: ما قطعت شمس النهار... الخ المقصود منه التعميم في جميع الأوقات كما في قوله فيما تقدم: ما دام الحجا... الخ، والأبرج جمع برج وهو اسم لجزء من اثني عشر جزءًا

(١) قوله: (وكان في أوائل المحرم) أي في الأزمنة التي هي أوائل المحرم، وإنما سُمِيَ الشهر المعروف المحرم لتحريم القتال فيه في صدر الإسلام، وقوله: تأليف... الخ فاعل كان بناء على أنها تامة كما هو المتبادر، ومعنى التأليف ضمّ شيء إلى شيء على وجه فيه أُلفة بضم الهمزة ومراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذي أجزاؤه مستفعلن ست مرات، ولعل المراد بالمنظم تام النظام لا المنظوم وإلا لم يكن له فائدة بعد قوله هذا الرجز فليتأمل وليراجع.

(٢) قوله: (من سنة إحدى وأربعين) أي حال كون أوائل المحرم من سنة... الخ أو حال كون المحرم من سنة... الخ، فقوله: من سنة... الخ حال من الأوائل أو من المحرم، وقوله: وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لا بد أن يُراد آخر سني إحدى وأربعين حتى يصح ذلك، نعم على القول بإثبات بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى ما ذكر. اهـ. باجوري.

من الفلك الثامن وهو مقسوم ثلاثين جزءًا كل جزء يُسمى درجة والشمس تقطع في كل يوم درجة فتقطع الفلك في ثلاثمائة وستين يومًا، وهي عدد السنة الشمسية والبدر اسم للقمر ليلة أربعة عشر يومًا من الشهر العربي، والدُّجى جمع دجية وهي الظلمة.

وهذا آخر ما أردنا كتابته نسأل مَن وفقنا له أن ينفع به إنه على ذلك قدير وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم.

شرح العلامة الأخضري على سلمه المذكور
ومعهما حواشٍ شريفة
للعلامة الباجوري

اعتنى بها

محمد هادي الشيرخي المارديني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء سمٰوات تتجلّى فيها شموس المعارف. ووسع دوائر أفهامهم فأولجهم قباب المخدرات من عرائس المعاني واللطائف. وحباهم بحدائق العقول فتناولوا من ثمراتها فأصبحت آفاق قلوبهم مشرقة بسائر العلوم، ففاقوا من عداهم من الورى، واستقرّوا على ذرى المجد وحلّوا منابر العزّ بما سبق لهم في الكتاب المرقوم. فتاهوا في رحاب العلم وعرصات الفهم على بساط حجج المعقول. متبعين آثار الأصول، طلبًا لتحقيق المنقول فأصبحوا على بصيرة من الدين، وفي أبهج السبل سالكين. وأشهد أن لا إلـٰه إلاّ الله وحده لا شريك له، الرب الكريم الذي تقدّس وتعالىٰ عن أن يُحاط برفيع مجده وعظيم جلاله وكبريائه، وأشهد أن سيّدنا ومولانا وحبيبنا وشفيعنا وذخرنا محمدًا عبده ورسوله قطب الجمال وتاج الكمال وديوان الشرف وبدر الترف، خاتم رسله وأنبيائه وسيّد أصفيائه وأزكى أوليائه صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة أرقى بها مراقي الإخلاص وأنال بها غاية الاختصاص.

أما بعد: فلما وضعت الأُرجوزة المسمّاة بالسلم المرونق في علم المنطق، وجاءت بحمد الله جملة كافية ولمقاصد من فنّها حاوية، راودني بعض الإخوان من الطلبة أكرمهم الله المرة بعد المرة على أن أضع عليها شرحًا مفيدًا يبث ما انطوت عليه من المعاني، ويشيد ما تقاصر فيها من المباني فأجبته لذلك طالبًا من الله تعالىٰ حسن التوفيق إلى مهايع التحقيق، وإن كنت لست أهلًا لذلك، ولكني حملني عليه تفاؤل ولم أضعه لمَن هو أعلى مني بل لأمثالي من المبتدئين والله الله يا أخي في الاعتذار وترك الاعتراض المؤمن يلتمس العذر لأخيه المؤمن والله الله في الدعاء لي ولوالديَّ بالمغفرة والرحمة يرحمك الله وبالله التوفيق.

الحَمْدُ لله الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا[(١)] نَتَائِجَ الْفِكْرِ لأرْبَابِ الْحِجَا

قال المحققون: الحمد هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته مطلقًا سواء كانت من باب الإحسان أو الكمال، والشكر هو الثناء بالكلام وغيره على المنعم بسبب إنعامه على الشاكر، فتبيّن من هذا أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه يجتمعان في صورة وينفرد كل قسم بصورة، فالحمد أعمّ سببًا وأخصّ محلاً، والشكر بالعكس وإنما عبرنا بالكلام دون اللسان كما فعل بعض ليشمل الحمد المحامد الأربعة، وفي كون أل في الحمد جنسية أو عهدية اضطراب، والأصح أنها جنسيّة. واختار بعضهم العهدية محتجًا بما يخرجنا بسطه عن الغرض من الإيجاز والاختصار. ولما كان اسم الجلالة أعظم الأسماء لكونه جامعًا للذات والصفات اقترن به الحمد دون غيره من الأسماء، وإنما افتتحنا هذا الرجز بالحمد اقتداء بالقرآن العظيم وبالنبيّ ﷺ إذ كان يفعله في خطبه، ولما رُوِيَ عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر»، وبعضهم يكتفي بالبسملة عن الحمدلة بناء على أن المراد بالحمد في الحديث معناه بأي لفظ كان وبه أجيب عن مالك وغيره من المصنّفين كابن الحاجب وفي البيت براعة الاستهلال، ومعناها عند أهل البلاغة أن يذكر المؤلّف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده وتُسمى بالألماع، والحجا العقل، وبالله التوفيق.

---

(١) قوله: (الذي قد أخرجا) بألف الإطلاق، وقد فسّر الشيخ الملوي الإخراج بالإظهار والأحسن أن يفسّر بالإيجاد لأنه أبلغ من الإظهار ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود، قيل: وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق، ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق، فقوله: الذي قد أخرجا في قوة المخرج ولم يعبّر به مع ورود إطلاقه عليه تعالىٰ خلافًا لمَن زعم عدم وروده، قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ مُخۡرِجٌ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٢] لعله لعدم شهرته وعدم ذكره في الأسماء الحسنى المعروفة، فإن قيل: من القواعد أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوّته يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق لتقتضي العبارة علية الإخراج للحمد، مع أن المتبادر أن المراد بالحمد ما يشمل الحمد القديم وهو غير معلّل، أُجيب بأن المعلّل في الحقيقة إنما هو إنشاء الثناء كما تقدم، وبهذا يُجاب أيضًا عما يقال يرد على العلية المذكورة أن حمد الحوادث له تعالىٰ ليس لخصوص ذلك بل لكونه الإلـٰه الحق.

وَحَـطَّ عَـنْـهُـمْ مِـنْ سَـمَـاءِ الْـعَـقْـلِ
كُـلّ حِـجَـابٍ مِـنْ سَـحَـابِ الْـجَـهْـلِ

وحطّ معطوف على أخرج، والضمير في عنهم يعود على أرباب الحجا، وسمّى العقل سماء مجازًا لكونه محلاً لطلوع شمس المعارف المنيرة كما أن السماء محل لظهور شمس الإشراق الحسيّة، وعلى الجهل أيضًا سحابًا مجازًا لكونه يحجب العقل عن الإدراكات المعنوية، كما أن السحاب يحجب النظر عن مطالعة الشمس الحسيّة هذا وجه المشاكلة بينهما.

فإن قلت إن السحاب أمر وجودي والجهل أمر عدميّ إذ هو نفي العلم وتشبيه الوجودي بالعدميّ غير سديد فلا مشاكلة إذًا بينهما. قلت: سقوط هذا السؤال لا يخفى على كل ذي بال إذ لا نسلم أن الجهل أمر عدميّ بل هو أمر وجودي بدليل أن الإنسان أي الروح قبل حجبه بالحجاب الناشىء عن التراب كان مدركًا لدقائق المعاني وهو الأصل في نفوس الأخيار، وإنما عاقها عن ذلك وجوب الحجب الجسمانية والنفسانية التي على عدد الأطوار ويدلّك على إدراكه قبل الحجاب إقراره في الظهور يوم ألست بربكم بالوحدانية لانتفاء الحجاب الحائل بينه وبين الصواب وذلك أن الأرواح من العوالم الملكوتية والأبدان من العوالم الملكية، فوضع العالم الروحاني في القالب الجسماني ليتم الوعد الربّاني فصار أطوار البدن حجبًا للروح فنسيت ما أدركته بسبب تلك الحجب فخوطبت بعد الظهور بما أقرّت به في الظهور، فتبيّن من هذا أن الجهل أمر وجودي وهو الناشىء عن الحجاب الحائل بين الروح والمعاني الدقيقة حتى صارت لا تدركها إلا بالتفكر وخرق الحجب العادية لمَن وفّقه الله تعالىٰ وبه أستعين

حَتَّى بَدَتْ[1] لهم[2] شُمُوسُ الْمَعرِفَهْ
رَأَوْا مُـخَـدِّرَاتِـهَـا مُـنْـكَـشِـفَـهْ

---

(١) قوله: (حتى بدت... الخ) أشار المصنّف في شرحه إلى أن حتى هنا تفريعية على قوله: حط... الخ وجعلها الشيخ الملوي غائيّة وهو يقتضي أن ما جعلت غاية له وهو الحط تدريجي بمعنى أنه يحصل شيئًا فشيئًا وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وإن كان قد يتوهم خلافه. فإن قيل: القاعدة أن الغاية بعد حتى داخلة في المغيا فيقتضي جعلها غائية أن الحط موجود وقت بدو شموس المعرفة لهم، وليس كذلك أجيب بأن=

هذا البيت من تمام ما قبله بيّن في ثمرة رفع الحجاب عن قلوب أُولي الألباب، والمعنى حطّ عنه ذلك حتى انتهى بهم الأمر إلى أن ظهرت لهم شموس من الأفهام والمعارف فنظروا مخدرات عرائس المعاني واللطائف، وقولنا: رأوا مخدراتها على حذف مضاف أي رأوا مخدرات عرائس المعرفة منكشفة وهذا النوع من المجاز الذي يعرف بلزوم تقييده كجناح الذلّ. والخدر هو الستر. قال امرؤ القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات إنك مرجلي

والضمير في قوله: رأوا عائد أيضًا لأرباب الحجا، وهذا البيت نظير قولنا في الأُرجوزة الموسومة بالزهرة السنيّة:

فأصبحت شمس القلوب مشرقة
وبجلال ربها محققه

نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإنْعَامِ
بِنِعْمَةِ الإيمَانِ وَالإسْلاَمِ

عبّر بالمضارع في نحمده دون الماضي إشعارًا بدوام الحمد واستمراره إذ هو مشعر بالثبوت والماضي بالانقطاع، وقوله: على الإنعام متعلّق بنحمده وجلّ بمعنى عظم والحمد هنا مقيّد ولا شك أن من أجلِّ النعم التي يجب أن يحمد عليها تبارك وتعالىٰ نعمة الإيمان والإسلام إذ هي محل الفائدة ونجاة العائدة نسألة سبحانه وتعالىٰ أن يختم لنا بأكمل حالات الإيمان والإسلام. وبالله التوفيق.

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلاَ
وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلاَ

= محل الدخول إذا لم تقم قرينة على عدمه كما هنا أو أن حتى هنا بمعنى إلى كما أشار له الشيخ الملويّ حيث فسّرها بها، والقاعدة أن الغاية بعدها لا تدخل في المغيا بخلاف حتى ولذا قال بعضهم:

وفي دخول الغاية الأصح لا تدخل مع إلى وحتى دخلا

(٢) قوله: (لهم) أي لأرباب الحجا. اهـ. باجوري.

هذا إقرار بنعمة أُخرى من أعظم النعم التي يجب علينا أن نحمد الله تعالىٰ عليها وهي أن جعلنا أُمة سيّد أهل السمٰوات والأرض رئيس الأشراف وسلطان الموقف ﷺ تسليمًا كثيرًا لأنه خيرة المرسلين وأُمته خير الأُمم، قال تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: الآية ١١٠] الآية، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٣] الآية، ومن قولنا: من خصّنا موصولة خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي خصّنا. ثم فسّره ﷺ باسمه الأعظم بقوله:

مُـحَـمَّـدٍ سَـيِّـدِ كُـلِّ مُـقْـتَـفَـى
الْـعَـرَبِـيِّ الْـهَـاشِـمِـيِّ الْـمُـصْـطَـفَـىٰ

محمد بدل من لفظ خير في البيت المتقدم وسيّد نعته والمقتفي المتبع والمراد به المرسلون، ولا شك أنه ﷺ أشرف المرسلين لقوله ﷺ: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»، وقوله: «أنا العاقب» وتقديم العربيّ في البيت على الهاشمي من حسن الترتيب العقليّ لأن بني هاشم نوع من العرب وتقديم الجنس على نوعه أولى، ثم قال المصطفىٰ: أي من بني هاشم إشارة إلى قوله ﷺ: «إن الله اصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل واصطفىٰ قريشًا من كنانة واصطفىٰ من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فأنا خيار من خيار من خيار» وبالله التوفيق.

صَـلَّـىٰ عَـلَـيْـهِ اللهُ مَـا دَامَ الْـحِـجَـا
يَـخُـوضُ مِـنْ بَـحْـرِ الْـمَـعَـانِـي لُـجَـجَـا

لما ذكرنا اسمه ﷺ في البيت المتقدّم وجب أن نُصلِّي عليه لأن من ذكره أو ذكر بين يديه ولم يصلّ عليه بخيل، والصلاة على النبيّ ﷺ واجبة على كل مسلم مرة في عمره، وتبقى بعد ذلك مؤكدة، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: الآية ٥٦]، وقال ﷺ: «أولىٰ الناس فيَّ يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة» وقال ﷺ: «صلّوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم» وقال عليه الصلاة والسلام: «الصلاة عليّ نور يوم القيامة ونور في القلب ونور في القبر ونور على

الصراط»، وقال ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا عليّ من الصلاة فيه»، والأحاديث في فضلها جمّة لا تنحصر وخصائصها لا تنضبط، فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمة في جميع الأوقات، واتفق على أن جميع الأعمال منها مقبول ومردود إلا الصلاة عليه ﷺ فإنها مقطوع بقبولها إكرامًا له عليه الصلاة والسلام، وورد أن كل دعاء مفتتح ومختتم بها لا يرد وناهيك بهذا شرفًا وكفى به تفضيلاً، والصلاة من الله تعالىٰ زيادة تشريف وإكرام ورفع درجة وإنعام، ومن الملائكة تسبيح ومنّا دعاء، وما من قولنا ما دام الحجا مصدريّة ظرفيّة أي مدة دوام الحجا يخوض الحجا من بحر المعاني واللجج جمع لجّة وهي البركة، وفي هذا تنبيه على أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالىٰ كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] الآية، وقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: الآية ٧٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: الآية ١١٤] وهذا البيت من تمام البراعة المذكورة في أول بيت، وبالله التوفيق.

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى
مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدا(١)

ورد في الحديث أنهم قالوا: «أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلّي عليك، فقال: قولوا اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد

(١) قوله: (إلى الاهتدا) هذا بيان للجامع بين المشبّه والمشبّه به، وقد يقال: كان مقتضى الظاهر أن يكون في الهداية لأنها وصف كل من المشبّه والمشبّه به، فتكون هي الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فإنه وصف للمهتدي بكل منهما كما لا يخفى. وقد يُجاب بما أشار له الشيخ الملويّ من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما يهتدي به فهو مصدر المبنيّ للمفعول، ولا شك أنه صفة لكل منهما. لا يقال: الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم لأن الأول ينجّي من الهلاك الأخروي بل ومن الدنيوي بخلاف الثاني فكيف تشبّه الصحابة بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن وجه الشبه يكون أقوى في المشبّه به لأنّا نقول التشبيه إنما هو باعتبار الحسّ والمألوف، ولا يخفى أن الاهتداء في المشبّه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافي أنه أقوى في المشبّه باعتبار آخر فيتأمل. اهـ. باجوري.

كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد». فلذلك وجب أن نصلّي عليه وعلى آله كما أمرنا، واختلف في معنىٰ الآل فقيل: هم أهل بيته وعترته، وقيل: بنو هاشم، وقيل: بنو عبد المطلب، واختلف في إضافته إلى الضمير فمنعها الكسائي والنحاس وأجازها الجمهور، وزعم الزبيدي أن إضافته إلى الضمير من لحن العامّة، قال المرادي: والصحيح أنها من كلام العرب، واختلف في الصلاة على غيره عليه الصلاة والسلام على أقوال: ثالثها الأصح تجوز بالتبعية، وأما صحبه فهم كل مَن اجتمع معه مؤمنًا به وعبارة مَن اجتمع أولى من عبارة مَن رأى ليدخل مثل ابن أُمّ مكتوم، ولفظ الصحب اسم جمع لصاحب وقولنا:

من شبهوا بأنجم في الاهتدا

إشارة إلى قوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم» وفي البيت العطف على ضمير الخفض من غير إعادة حرف الجر وهو ممنوع عند جمهور البصريين، وأجازه الكوفيون والشلوبين، والأخفش وهو الصحيح عند المحققين كابن مالك، أما دليله عندهم نثرًا فقراءة حمزة تساءلون به والأرحام بخفض الأرحام وقولهم ما فيها غيره وفرسه بخفض فرسه وأما نظمًا فما أنشده سيبويه:

فاليوم قد صرت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك اليوم من عجب

وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ
نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ
فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا
وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغطَا

في هذين البيتين إشارة إلى تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف، فمَن قال إنه آلة عرّفه بأن قال المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، فقولهم: مراعاتها تنبيه على أن المنطق نفسه لا يعصم الفكر بل يقيّد المراعاة إذ قد يخطىء المنطقيّ لذهوله عن المراعاة كما أن النحويّ قد يلحن

لذهوله أيضًا، ومَن قال إنه علم قال المنطق علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة فيه وهذا الخلاف حكاه في المطالب وهو لفظيّ وبالله سبحانه وتعالىٰ التوفيق.

فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا
تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا
سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمُرَوْنَقِ
يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

هاك بمعنى خُذ، والقاعدة ما يبنى عليه الشيء والفنون والفروع والضمير في سميته عائد على التأليف المفهوم من السياق والسلم المعراج وهو في الحسّ ما له أدراج ليتوصل به إلى سطح وشبهه، قال تعالىٰ: ﴿أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٥] وهو في المعاني كل ما يتوصل به من قريب إلى بعيد وهو المراد على أنه حقيقة في الحسّ مجاز في المعاني ووجه العلاقة هنا أن هذا التأليف لصغر جرمه وقربه وسهولة فهمه بالنسبة إلى غيره من مصنّفات المنطق المطوّلة بمثابة السلم الذي يرقى به من أرض إلى سماء لأنه يعين على فهمها والدخول في علمها. فإن قلت هذا التأليف من المنطق فكيف جعلته سلمًا للمنطق لأن جزء الشيء لا يكون سلمًا له. قلت: المراد أن هذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق كما مرّ وأيضًا فإن المنطق منه سهل ومنه صعب فالمعاني السهلة سلم للصعبة فلا اعتراض والمرونق المزين. قال الشاعر:

فهذا عليه رونق الخط وحده
وهذا عليه رونق الخط والملك

وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا
لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي
بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلاَتِ يَهْتَدِي

اسم الجلالة منصوب على التعظيم بأرجو والقالص الناقص، ولما كان هذا الكتاب سببًا إلى المطوّلات وسلمًا يرقى به من هذا الفن درجات وبابًا

يدخل به من هذا الفن على المخدّرات، قلت في آخر البيت:

به إلى المطوّلات يهتدي

ولا شك أن مَن حفظه وفهمه يكون له سببًا في الدخول في هذا الفن ويضمن له حلّ مهماته ويعينه على فهم مطوّلاته؛ وبالله التوفيق.

فصل في جواز الاشتغال به

وَالْـخُـلْـفُ فِـي جَـوَازِ الاشْـتِـغَـالِ
بِـهِ عَـلَـى ثَـلاَثَـةٍ أَقْـوَالِ
فَـابْـنُ الـصَّـلاَحِ وَالـنَّـوَاوِي حَـرَّمَـا
وَقَـالَ قَـوْمٌ[1] يَـنْـبَـغِـي أَنْ يُـعْـلَـمَـا
وَالْـقَـوْلَـةُ الْـمَـشْـهُـورَةُ الـصَّـحِـيـحَـهْ
جَـوَازُهُ لِـكَـامِـلِ الْـقَـرِيـحَـهْ
مُـمَـارِسِ الـسُّـنَّـةِ وَالْـكِـتَـابِ
لِـيَـهْـتَـدِي بِـهِ إِلَـى الـصَّـوَابِ

هذا الفصل موضوع لذكر الخلاف المذكور في جواز الاشتغال بعلم المنطق ليكون المبتدىء على بصيرة من مقصوده، وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال كما ذكر فمنعه النووي وابن الصلاح واستحبّه الغزالي ومَن تبعه قائلاً مَن لا يعرفه لا يوثق بعلمه والمختار والصحيح جوازه لذكي القريحة صحيح الذهن سليم الطبع ممارس الكتاب والسنّة لئلاّ يؤول به إلى اتباع بعض الطرق الوهمية فيفسد المقدمات والأقيسة النظرية لتنزل قدمه في بعض الدركات السفلية، ومنه

(١) قوله: (وقال قوم) هم الغزالي ومَن تبعه كما يعلم من شرح المصنّف وقوله: ينبغي أن يعلما طرق فيه الشيخ الملويّ احتمالي الوجوب والندب حيث قال وقوله: ينبغي يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية، ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب. اهـ لكن المصنّف جزم بحمله على الاستحباب حيث قال: واستحبه الغزالي ومَن تبعه، وفي كلام بعضهم أن لفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب مجاز في الوجوب، وأيضًا في كلام ابن يعقوب أن الغزالي لم يجعله من فروض الكفاية، وأما ما قاله من أن مَن لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمحمول على أن المراد أنه لا يوثق بعلمه الوثوق التامّ وهو محمول أيضًا على مَن لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب، وما يروى من أنه رجع إلى تحريمه فلم يثبت. اهـ ملخصًا من كلام بعض المحققين. اهـ. باجوري.

ضلّت المعتزلة والقدرية وغيرهم من الطوائف البدعية فخاضوا في ذلك حتى بدلوا وغيّروا في السنّة الشرعية والملّة المحمدية فباءوا بضلالة جلية وجهالة غبية. اللهم وفّقنا لاتباع النبيين وتوفنا مسلمين لا مبدلين ولا مغيرين يا رب العالمين وبالله التوفيق.

أنواع العلم الحادث

إدْرَاكُ مُـفْـرَدٍ تَـصَـوُّرًا عُـلِـمْ   وَدَرْكُ نِـسْـبَـةٍ بِـتَـصْـدِيـقٍ وُسِـمْ
وَقُـدِّمَ الأَوَّلُ عِـنْـدَ الْـوَضْـعِ   لأَنَّـهُ مُـقَـدَّمٌ بِـالـطَّـبْـعِ

وصف العلم بالحادث إخراجًا للعلم القديم إذ لا يوصف بضرورة ولا نظر والإدراك وصول النفس للمعنى بتمامه من نسبة أو غيرها، وهو قسمان: إدراك مفرد وإدراك نسبة، **فالأول**: يُسمى تصوُّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراكنا معنى العالم أو الحدوث، **والثاني**: يُسمى تصديقًا وفيه خلاف فمذهب الإمام أن التصديق إدراك الماهية مع الحكم عليها بالنفي أو الإثبات. ومذهب الحكماء أنه مجرد إدراك النسبة خاصة والتصوّرات الثلاثة عندهم شروط هذا معنى قولهم التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على مذهب الإمام، فمذهب الحكماء أن التصديق من قولك العالم حادث مجرد إدراك نسبة الحدوث إلى العالم، ومذهب الإمام أنه المجموع من إدراك وقوع النسبة وتصوّر العالم والحدوث والنسبة ثم التصديق جازم وغير جازم، فالأول إن لم يقبل التغير فعلم كالحكم بأن الجبل حجر والإنسان متحرك، وإن قبل فاعتقاد إما صحيح إن طابق كتوحيد المقلدين من المسلمين، وإما فاسد إن لم يطابق كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية والفلاسفة قدم العالم وغير الجازم ما قارنه احتمال، إما ظن إن ترجح على مقابله. أو وهم وهو مقابله، أو شك إن تساويا.

تنبيه: قال إمام الحرمين لا يعرف العلم بالحقيقة لتعذّره بل بالقسمة والمثال، وقال الرازي: هو ضروري يستحيل أن يكون غيره كاشفًا له، واختير أنه معرفة المعلوم فيشمل الموجود والمعدوم قيل ولا يضرّ الاشتقاق هنا حتى يلزم الدور انتهى. قوله:

وقـدم الأول عـنـد الـوضـع

البيت هذا من الترتيب العقلي يعني أنه يجب تقديم التصوّر على التصديق وضعًا كما أنه مقدم عليه طبعًا، لأن كل تصديق لا بد معه من تصوّر إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فإن قلت ما ذكرته من منع تقديم التصديق على التصوّر قد نقله ابن الحاجب في تأليفه الفرعي، والشيخ ابن أبي زيد وغيرهما. قلت: أجابوا عن ذلك بأجوبة منها أن المطلوب إنما هو مطلق الشعور لا تحصيل كل الماهية وذلك يحصل بالحكم ومنها أن المطلوب التصوّر الذهنيّ وقد حصل وبالله التوفيق.

وَالنَّظَرِيّ مَا ٱحْتَاجَ[1] لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيّ الْجَلِيّ

أعني أن العلم الحادث قسمان ضروري ونظري، فالضروري ما يدرك بديهة بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والنار محرقة. والنظري ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأن العلم حادث.

تنبيه: في العلوم مذاهب ثالثها أن بعضها ضروري وبعضها كسبي، وفصل في المطالع بين التصوّر فجعله ضروريًا، وبين التصديق فجوّز فيه الأمرين والنظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدّي إلى استعلام ما ليس بمعلوم، والياء في قوله: والنظري للنسبة وسكنت للضرورة وبالله تعالىٰ التوفيق.

---

(١) قوله: (ما أحتاج) أي إدراك احتاج سواء كان ذلك الإدراك تصوّرًا أو تصديقًا كما علمت، وقوله: للتأمل أي للفكر والنظر لكن لا بالمعنى الاصطلاحي الذي هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلى أمر مجهول تصوّري أو تصديقي، وإلا لكان تعريف النظري غير جامع، وتعريف الضروري غير مانع لعدم شمول الأول لما احتاج إلى الاستقراء الذي هو تتبع أفراد المحكوم عليه كما في قولهم: كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ ولما احتاج إلى التمثيل الذي هو القياس الأصولي كما في قول الإمام الشافعي رضي الله عنه: النبيذ حرام كالخمر مع شمول الثاني لذلك، ولهذا قال الشيخ الملويّ: يجب أن يعنوا بالنظر في هذا المقام ما هو أعمّ من القياس ولواحقه أي بأن يريدوا به ما يوصل إلى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخصّ التعريف والقياس كما قد يتوهم من التعبير بالنظريّ، فإن المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحي فقط وليس كذلك بل هو منسوب للنظر بمعنى يعم الاصطلاحي وما ألحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل فليتأمل. اهـ. باجوري.

وَمَـا بِـهِ إِلَـى تَـصَـوُّرٍ وُصِـلْ　　　يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
وَمَـا لِـتَـصْـدِيـقٍ بِـهِ تُـوُصِّـلاَ　　　بِـحُـجَّةٍ يُعْـرَفُ عِـنْـدَ الْـعُـقَـلاَ

اعلم أن الموصل إلى التصوّرات يدعى بالقول الشارح كالحد والرسم والمثال، وسيأتي بيانه في فصل المعرفات إن شاء الله تعالىٰ، والموصل إلى التصديقات يُسمى حجة كالقياس والاستقراء والتمثيل، وسيأتي أيضًا في محله إن شاء الله تعالىٰ، وما في البيتين موصولة عائدها الضمير المجرور بالباء وبه في البيت الأول يتعلّق بوصل، وفي الثاني بتوصلا وهو بضم التاء والواو وكسر الصاد مبنيّ للمفعول وبالله التوفيق.

أنواع الدلالة الوضعية

دِلاَلَـةُ الـلَّـفْـظِ عَـلَـى مَـا وَافَـقَـهْ ... يَـدْعُـونَـهَـا دِلاَلَـةَ الْـمُـطَـابَـقَـهْ
وَجُـزْئِـهِ تَـضَـمُّـنًـا وَمَـا لُـزِمْ ... فَـهُـوَ الْـتِـزَامٌ إنْ بِـعَـقْـلٍ الْـتُـزِمْ

هذا الفصل موضوع لذكر أنواع الدلالة الوضعية وهي التي يكون للوضع فيها مدخل، وهي ثلاثة أنواع لأن اللفظ إما أن يدلّ على جميع المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة لمطابقة الدالّ على المدلول أو على جزء معناه، فدلالة التضمن سُميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول أو على لازم معناه الذهني لزم مع ذلك في الخارج أم لا، فدلالة الالتزام لاستلزام المعنى للمدلول، **فالأول**: كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق إذ هو موضوع لذلك المعنى، **والثاني**: كدلالة الإنسان على الحيوان، **والثالث**: كدلالة الإنسان على قابل العلم وهذا لازم ذهنًا وخارجًا ولا يشترط فيه اللزوم الخارجي لحصول الفهم بدونه كدلالة العمى على البصر وهذا لازم له في الذهن، أي مهما ذكر ذكر معه فهو منافٍ له في الخارج، ودلالة المطابقة نقلية اتفاقًا، وفي الأخريين أقوال ثالثها الالتزامية عقلية، والتضمنية والالتزام يستلزمان المطابقة دون العكس خلافًا للإمام، وقولنا دلالة اللفظ البيت أي دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه لكونه موضوعًا له تدعى دلالة المطابقة في اصطلاحهم، وقولنا وجزئه تضمنًا مجرور معطوف على ما وافقه أي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له تُسمى تضمنًا، وقولنا: وما لزم معطوف أيضًا أي ودلالة اللفظ على ما لزم معناه تُسمى التزامًا، وقولنا: إن بعقل التزم أي يشترط في الدلالة الالتزامية أن يكون اللزوم ذهنًا سواء لزم مع ذلك في الخارج كالأربعة للزوجية أو عقليًا خاصة كما في الضدّين، أما إذا كان اللزوم خارجيًا فقط كالسواد للغرب فليس بدلالة الالتزام وترتيب هذه الدلالات في القوة بحسب ترتيبها في البداءة فالأولى أقواها وهلمّ جرا.

فصل في مباحث الألفاظ

مُـسْـتَـعْـمَـلُ الأَلْـفَـاظ حَـيْـثُ يُـوجَـدُ
إمَّـــا مُـــرَكَّـــبٌ وَإمَّـــا مُـــفْـــرَدُ
فَـــأَوَّلٌ مَـــا دَلَّ جُـــزْؤُهُ عـــلَـــى
جُـــزْءٍ مَـعْـنَـاهُ بِـعَـكْـسٍ مَـا تَـلاَ
وَهْـوَ عَـلَـى قِـسْـمَـيْـنِ أعْـنِـي الْـمُـفْـرَدَا
كُـــلِّـــيٌّ أوْ جُـــزْئِـــيٌّ حَـــيْـــثُ وُجِـــدَا
فَـــمُـــفْـــهِـــمُ اشْـــتِـــرَاكِ الْـــكُـــلِّـــيُّ
كَـــأَسَـــدٍ وَعَـــكْـــسُـــهُ الْـــجُـــزْئِـــيُّ
وَأوَّلاً لِـــلـــذَّاتِ إنْ فِـــيـــهَـــا انْـــدَرَجْ
فَـــانْـــسُـــبْـــهُ أَوْ لِـــعَـــارِضٍ إذَا خَـــرَجْ

هذا الفصل في مباحث الألفاظ. اعلم أن اللفظ قسمان مهمل كأسماء حروف الهجاء. ومستعمل وهو قسمان: مركب وهو ما دلّ جزؤه على جزء معناه وهو تقييدي نحو الحيوان والناطق وهو المفيد في اكتساب التصوّر فهو في قوّة المفرد، وخبريّ في نحو زيد قائم ومفرد وهو عكس المركب أي ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه كزيد وقام وهل وهي أقسام المفرد الثلاثة لأنه إما أن لا يستقل بالمفهومية بالحرف والأداة وإلا فإن دلّ على زمان معين فالفعل، وإلا فالاسم ثم المفرد إما كليّ أو جزئيّ، فالكليّ هو الذي لا يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه سواء استحال وجوده في الخارج كاجتماع الضدّين، أو أمكن ولم يوجد كبحر من زئبق وجبل من ياقوت أو وجد منه واحد مع إمكان غيره كالشمس أو استحالته كالدلالة أو كان كثيرًا متناهيًا كالإنسان وغير متناه كالعدد أو الجزئي ما يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه، ويُسمى

الحقيقي كزيد فإن ذاته يستحيل جعلها لغيره، ثم الكلي إذا كان مندرجًا في حقيقة جزئياته سُمِيَ ذاتيًا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتها وإن لم يندرج بل كان خارجًا عن الحقيقة سُمِّي عرضيًا كالكاتب مثلاً فإنه ليس داخلاً في حقيقة زيد وعمرو، أما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يُسمّى ذاتيًا ولا عرضيًا بل واسطة ونوعًا مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية والناطقة.

وقولنا: مستعمل الألفاظ البيت. احترازًا من المهملة وأول في البيت الثاني مبتدأ وسوّغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل، وقولنا: جزء معناه وهو بضمّ الزاي لغة في الجزء وبها قُرِئ قوله تعالىٰ: ثم اجعل على كل جبل منهم جزءًا، وهي كالإنسان فإنه عبارة عن سبعية، وقولنا: بعكس ما تلا عائد ما محذوف لأنه متصل منصوب بفعل وتلا أي تبع جزئيّ في البيت الثالث محذوف التنوين للضرورة، وقولنا في البيت الرابع: فمفهم اشتراك خبر مقدم على الكليّ، وقولنا: وعكسه الجزئيّ كذلك ويحتمل العكس، والأسد مثال لكثير المتناهي. وقولنا: وأولاً للذات البيت أوَّلاً منصوب على الاشتغال وهو الأرجح لكونه قبل فعل ذي طلب، والمعنى أنس الأول وهو الكليّ للذات إن اندرج فيها أو للعرض إن لم يندرج فيها بل خرج، وبالله التوفيق.

وَالْكُلِّيَّاتُ(١) خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ
جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ

---

(١) قوله: (والكليات) بتخفيف الياء للوزن، وقوله: خمسة دون انتقاص أي ودون زيادة، ففي كلام المصنّف اكتفاء على حد قوله تعالىٰ: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: الآية ٨١] انحصار الكليات في الخمسة أن الكلي إما جزء من الماهية وهو الجنس والفصل وإما تمامها وهو النوع وإما خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام. واعلم أنه قد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الأول وآخر الشطر الثاني كما هنا لكن العروضيين لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه، وعلى تسليم أنه يُسمّى تذييلاً فالتذييل الجائز خاص بمجزوء البسيط والكامل والمتدارك بناء على طريقة مَن أثبته وكأن مَن استعمله تسامح لشبه مستفعلن آخر مشطور الرجز بمستفعلن=

وَأَوَّلٌ ثَلاَثَةٌ بِلاَ شَطَطْ
جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

أعني أن الكليَّ على خمسة أقسام: جنس وفصل وعرض ونوع وخاصة لأنه إما أن يكون تمام ما تحته من الجزئيات أو مندرجًا فيها أو خارجًا عنها.

فالأول: النوع وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو.

والثاني: الجنس إن كان مقولًا على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو في حال الشركة، والفصل إن كان مقولًا على كثيرين متفقين بالحقيقة.

والثالث: إن كان مقولًا على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء وهو ذاته، فالخاصة وإن كان مقولًا على كثيرين مختلفين بالحقيقة، فالعرض العام فمثال الجنس الحيوان للإنسان والفصل كالناطق والنوع كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان والخاصة كالضاحك والعرض العام كالمتحرك، وهو ثلاثة أقسام لازم كالتنفس والتحرك للإنسان وسريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وبطيء كالشيب والشباب، ثم الجنس على ثلاثة أقسام بعيد لا جنس فوقه كالجوهر ويُسمى الجنس العالي وجنس الأجناس، وقريب لا جنس تحته وهو الأسفل والأخير كالحيوان للإنسان ومتوسط وهو ما بينهما كالجسم، وقولنا: والكليات البيت أي والكليات خمسة بلا نقص ولا زيادة بدليل الحصر المتقدم وجنس وما بعده خبر مبتدأ محذوف أي وهو جنس إلى آخره وحذف لفظ العام الذي هو نعت لعرض العلم به، وحذفت تاء الخاصة للترخيم وإن لم تكن منادى إلا أنها تصلح للنداء فرخمت للضرورة كقول امرىء القيس:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

= آخر مجزوء ما ذكره.اهـ. باجوري.

وأول في البيت الثاني مبتدأ نكرة، والمسوغ التفصيل ولا في قوله: بلا شطط زحلقت عن محلها، والشطط الزيادة كما في حديث لها مهر مثلها لا وكس ولا شطط أي لا نقص ولا زيادة وأو للتقسيم وبالله التوفيق.

فصل في نسبة الألفاظ للمعاني

وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلاَ نُقْصَانِ
تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ وَالاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

اعلم أن نسبة الكليّ إلى معناه خمسة أقسام: وهي التواطؤ والتشاكك والتخالف والاشتراك والترادف لأنه إما أن تستوي أفراده فيه كالإنسان بالنسبة إلى أفراده فمتواطىء لتوافق أفراد معناه فيه، وإما أن يكون بعض معانيه أولى من البعض، كالبياض فإن معناه في الثلج أولى منه في العاج، وإما أن يكون بعض معانيه أقدم من البعض كالوجود فإن معناه في الواجب قبله في الممكن فمشكك لتشكيكه الناظر في أنه متواطىء نظرًا إلى اشتراك جهة الأفراد في أصل المعنى أو غير متواطىء نظرًا إلى جهة الاختلاف، وإما أن يتعدد اللفظ والمعنى كالإنسان والفرس فمتباين أي أحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناهما، وإما أن يتحد المعنى دون اللفظ كالإنسان والبشر فمترادف لترادفهما أي لتواليهما على معنى واحد، وإما أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فمشترك لاشتراك المعنى فيه.

وَاللَّفْظُ[1] إمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلاَثَةٌ[2] سَتُذْكَرُ
أَمْرٌ مَعَ ٱسْتِعْلاَ وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

---

(١) قوله: (واللفظ) أي المعهود وهو المستعمل، وقوله: إما طلب أو خبر أي أو تنبيه، والأول: ما دلّ على الطلب النفسي، والثاني: ما احتمل الصدق والكذب، والثالث: ما دلّ على تمنٍ أو ترجٍ أو نحو ذلك ولا يرد على الأول قولك لمن معه ماء أنا عطشان ونحوه لأن دلالته على الطلب ليست بذاته بل بقرينة المقام.

(٢) قوله: (وأول ثلاثة... الخ) لا يخفى أن الأول في كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كاضرب، وطلب الترك كلا تضرب وظاهر سياق المصنّف أن هذا التقسيم جار في كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله: أمر مع استعلا لأنه لا يظهر إلا في طلب الفعل إذ طلب الترك لا يُسمّى أمرًا إلا أن يقال إنه منبيّ على أن طلب الترك طلب فعل الضد. اهـ. باجوري.

أعنى أن اللفظ المركب قسمان: طلب وخبر، والطلب إن كان فعلاً كان مع الاستعلاء أمرًا ومع الخضوع دعاء ومع التساوي التماسًا وإن لا فإن لم يحتمل صدقًا ولا كذبًا كان تنبيهًا وكل ذلك إنشاء ولا كلام للمناطقة في الإنشاء لأن الصدق والكذب لا يعرضان له ومدار فنهم عليهما، والخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ   كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ
وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا   فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا
وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّهْ   وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

قد تقدم بيان الكلِّي والجزئيّ، ونتكلم هنا على اصطلاحهم في الكل والكلية والجزء والجزئية، فالكل هو الحكم على المجموع كقولنا: كل بني تميم يحملون الصخرة، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقَّة: الآية ١٧] والكلية هي الحكم على كل فرد ككل بني تميم يأكل الرغيف، والجزئية هي الحكم على بعض الأفراد، والجزء ما تركب منه ومن غيره كل وقولنا:

ككل ذاك ليس ذا وقوع

إشارة إلى ما تؤول به حديث ذي اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله، قال كل ذلك لم يقع أي مجموعه وإلا فبعضه وقع، ويُروى أن الراوي قال بل بعضه وقع واللام في قولنا لكل فرد بمعنى أي وحيثما حكمنا على كل فرد، فذلك الكلية واللام في البعض كذلك أيضًا، وفي البيت الأول نقل الحديث بالمعنى والجمهور على جوازه للعارف، وقال الماوردي: إن نسي اللفظ جاز وإلا فلا، وقيل بجوازه بلفظ مرادف، وقيل بجوازه إن كان موجبه علمًا، وقيل بالمنع مطلقًا والله الهادي للصواب.

فصل في المعرفات

لما فرغ من الكلام على مبادىء التصورات وما يتعلق بها شرع الآن يتكلم على مقاصد التصورات، ولما كان التصديق مسبوقًا بالتصور طبعًا بدأ بمبادىء التصورات ومقاصدها وضعًا وسيأتي الكلام على التصديقات إن شاء الله تعالىٰ.

واعلم أن مدار هذا الفن على العلم إذ العلم تصوّر أو تصديق معه تصوّر ولا يتوصل إلى التصوّر إلا بالقول الشارح وهو الحدود، كما أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة وهي البراهين ثم لك الحدود والبراهين لها صورة ومادة وغاية، فمادتها معرفة الكليات الخمس وما يتعلق بها وتقدم الكلام عليها، وغايتها معرفة المحدود. وها نحن نتكلم على صورته وكيفية تركيبه في هذا الفصل، وذكر الغزالي في المستصفى قولين: هل الحد عين المحدود أو خلافه، وجعله القوافي لفظيًّا قائلاً هو غيره إن أريد به اللفظ وعينه إن أريد به المعنى، والمعرف للشيء هو الذي يلزم من تصوّره تصوّره أو امتيازه عن غيره، قال: ولا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرف موجود قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه، ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف، ولا أخص لكونه أخفى فهو مساويه في العموم والخصوص انتهى كلام القرافي:

مُعَرَّفٌ عَلَى ثَلاَثَةٍ قُسِمْ
حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا
وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا
وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا
جِنْسٍ بَعِيدٍ لاَ قَرِيبٍ وَقَعَا

وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ
أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ٱرْتَبَطْ
وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا
تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

اعلم أن المعرّف على ثلاثة أقسام: حقيقي، ورسمي، ولفظي: فالحقيقي قسمان: تامّ وناقص، فالتامّ ذكر الجنس القريب والفصل كالحيوان الناطق للإنسان، والناقص ذكر الفصل فقط أو مع جنس بعيد وسمي هذا النوع حقيقيًّا لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة فنسب للحقيقة لهذا المعنى، والرسمي قسمان: تامّ وناقص، فالتامّ ذكر الجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك للإنسان، والناقص ذكر الخاصة وحدها أو مع جنس بعيد كالضاحك بالقابلية لا بالفعل، والخاصة معنى كليّ يلزم الشيء ولا يوجد في غيره وهي خارجية بخلاف الفصل، والجنس فإنهما ذاتيان كما تقدم ويعرف ذلك بوضع اللغة وفرض العقل واللفظي تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه عند السامع كالقمر للبدر والتقييد بالسامع زاده العراقي لعروض انعكاس الشهرة في اللغة.

تنبيه: الحد لغة المنع والرسم العلامة، ومنه قول جميل بن معمر:

رسم دار وقفت في طلله
كدت أقضي الحياة من جلله

أي علاماتها وآثارها من رماد ونحوه، وسُمِّيَ الحد التامّ تامًّا لكونه بالذاتيات، والناقص منه أي من الحد ما كان ببعض الأجزاء، وسُمِّيَ ناقصًا لنقص بعضها، فالتامّ هو الكاشف للحقيقة كلها، والرسم إنما هو باللوازم الخارجية وسُمِيَ بذلك لكونها علامة على الحقيقة لا كاشفة لها، وفي هذا المحل كلام وبحث يطول تتبعه فليطالع في محله من المطوّلات، وقولنا معرّف في البيت الأول مبتدأ وحذفت منه أل للضرورة، وقولنا: ناقص الحد وناقص الرسم دليل على أن المراد في البيت الثاني الحد التام والرسم التام، وهذا من الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر وهو واقع في العربية كعكسه وأزلنا تضعيف

الصاد من الخاصة للضرورة كقول ابن البشاء. مهما ترقى مادة الموضوع. خفّف دالّ المادة للضرورة، وقولنا: مع جنس أبعد صرف أبعد لضرورة، وارتبط معناه اقترن، وقولنا: وما بلفظي البيت ما موصولة مبتدأ صلتها شهر وفصل بين الصلة والموصول بالظرف والمجرور لأن العرب توسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتوسع في غيرها، والخبر تبديل... الخ ورديف صفة لموصوف محذوف أي بلفظ رديف وأشهرا صفة لرديف وحذف لفظ منه للعلم به وتقدير البيت، والمعرف الذي اشتهر في اصطلاحهم باللفظي هو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه.

تنبيه: ما ذكرنا من التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها مبني على القول بجواز التعريف بالمفرد، وقال الزركشي: والأصح خلافه ولذلك عدوا التعريف من الأقوال المؤلّفة.

فائدة: قيل أربعة لا يقام عليها برهان ولا تطلب بدليل وهي الحدود والعوائد والإجماع والاعتقادات الكامنة في النفس فلا يقال: ما الدليل على صحتها في نفس الأمر، ولا يقال: ما الدليل على صحة هذا الحد وإنما يرد بالنقض والمعارضة والله الموفّق للصواب.

وَشَــــرْطُ كُـــلٍّ[1] أَنْ يُـــرَى مُـــطَّـــرِدَا
مُـــنْــعَــكِــسًــا وَظَــاهِــرًا لاَ أَبْــعَــدَا

---

(١) قوله: (وشرط كل... الخ) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشرط في اللفظي كغيره وتعقبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الأمور فيه لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه إذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الأشهر غير جامع ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ غير الأشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرف ولا مساويًا لأن الفرض أنه أشهر منه ولا مجازًا لأن المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضًا دخول الدور فيه كما صرّح به ابن قاسم في الآيات وهكذا الباقي.اهـ وهو وجيه لكن ناقش بعض المحققين في قوله: وهكذا الباقي بأنه يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركًا بين معنى رديفه غير الأشهر وبين معنى آخر وبهذا يعلم ما في قوله لأنه لا يعقل تخلّق شيء منها عنه فليتأمل.اهـ. باجوري.

وَلاَ مُسَاوِيًا وَلاَ تَجَوُّزَا
بِلاَ قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا
وَلاَ بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلاَ
مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلاَ
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
وَلاَ يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ
وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

اعلم أنه يشترط في كل واحد من المعرّفات أن يكون جامعًا لأفراد الحدود وهو معنى مطردًا ومانعًا من دخول غيره في الحدود وهو معنى منعكسًا، هذا معناه عند القرافي، وقال الغزالي وابن الحاجب المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري على ألسنة الفقهاء، وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساويًا له، فالخفي كقولنا: ما هو البر؟ فنقول: الحنطة والمساوي كقولنا: المتحرك ما ليس بساكن ويجتنب فيها أيضًا الألفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية وكل ما فيه إجمال، قال الغزالي: إلا إذا كانت قرينة تدلّ على تفصيله فيجوز ولا يجوز أيضًا بما تتوقف معرفته على معرفة المحدود للزوم الدور، قالوا: كالعلم لا يقال فيه معرفة المعلوم لأن المعلوم مشتق من العلم، والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه فمعرفة المعلوم إذن تتوقف على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم فجاء الدور، وقال الزركشي: لا يلزم الدور من الاشتقاق يعني لاختلاف جهة التوقف أو لكونه معيّة وذلك يخرج عن الدور ويجتنب أيضًا في الحدود دخول الحكم لأن التصديق فرع التصوّر، والتصوّر فرع الحد فيلزم الدور ولا يجوز أيضًا دخول أو في الحقيقي، قال الأصبهاني: لئلاّ يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البدل وذلك محال، وأما في الرسم فجائز، وقولنا: وشرط كل البيت شرط مبتدأ وتنوين كل للعوض عن اسم وأن وصلتها خبر ومطردًا حال من ضمير يرى ومنعكسًا كذلك وقولنا: لا أبعدا أي لا أبعد منه في الفهم لكونه أخفى وتقديم الأبعد أولى من تقديم

مساويًا لأنه إذا كان يتحرّز فيه من التحديد بالمساوي فلأن يتحرّز فيه من التحديد بالأخفى أحرى، وقولنا: ولا تجوّزا أي ولا بلفظ تجوز فهو على حذف مضاف وتحرّز على صبغة المجهول نعت لقرينة ويدري أي يعرف، وقولنا: أن تدخل الأحكام في الحدود في محل المبتدأ ومن جملة خبر مقدم، وقولنا: جائز في الرسم خبر مبتدأ محذوف، أي وذكر أو جائز، وقولنا: فادرِ ما رووا أي فاعلم ما رووه من التعليل والفرق بين الحقيقي والرسمي وهو ما تقدم من أن النوع الواحد لا يكون له فصلان ويكون له خواص كثيرة فيجوز في قولنا الحيوان الضاحك أو الكاتب، لا في الحيوان الناطق ولا يجوز أيضًا جعل جزء المحدود جنسًا له كالعشرة خمسة وخمسة وبالله التوفيق.

باب في القضايا وأحكامها

لما فرغ من الكلام على مبادىء التصورات ومقاصدها. وهو الجزء الأول طفق الآن يتكلم على مبادىء التصديقات. وسيأتي الكلام على مقاصدها إن شاء الله تعالىٰ. واعلم أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة كما مرّ. ولها أيضًا مادة وصورة وغاية. فغايتها أنها تفيد معرفة صحيح التصديق من سقيمه كما أن القول الشارح يفيد معرفة صحيح التصوّر من سقيمه، وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالىٰ على صور الحجج. ولنتكلم الآن على مبادئها وبالله التوفيق.

مَـا ٱحْـتَـمَـلَ[1] الـصِّـدْقَ لِـذَاتِـهِ جَـرَى
بَـيْـنَـهُـمَ قَـضِـيَّـةً وَخَـبَـرَا

قد تقدم أن اللفظ المركب قسمان طلب وخبر، وقد قدّمنا الكلام على الطلب. وها نحن نتكلم على الخبر. اعلم رحمك الله تعالىٰ أن ما يحتمل الصدق والكذب لذاته يُسمى في الاصطلاح قضية وخبرًا، وإنما قلنا لذاته ليدخل نحو السماء تحتنا والأرض فوقنا فإن هذا بالنظر إلى تركيبه يحتملها وإنما جزمنا بكذبه لمشاهدة نقيضه والله تعالىٰ الموفّق للصواب.

ثُـمَّ الْـقَـضَـايَـا عِـنْـدَهُـمْ قِـسْـمَـانِ
شَـرْطِـيَّـةٌ حَـمْـلِـيَّـةٌ وَالـثَّـانِـي

---

(١) قوله: (ما احتمل... الخ) ما واقعة على اللفظ الشامل لجميع الألفاظ فهي جنس، وخرج بقوله: احتمل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمرو وكغلام زيد وبقوله لذاته ما احتمله لا لذاته بل للازمه كالإنشاءات من الأمر والنهي وغيرهما، فإن قولك: اسقني مثلاً وإن احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك: أنا طالب للسقيا منك ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه، فالأول: أخبار الله وأخبار رسله والأخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين، والثاني: كأخبار مسيلمة الكذاب في دعواه النبوّة والأخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الأربعة لأن ذلك يحتمل الصدق لذاته وإن قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الإخراج والإدخال.اهـ. باجوري.

كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ
إمَّا مُسَوَّرٌ وَإمَّا مُهْمَلُ
وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى
وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى
إمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلاَ
شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلاَ
وَكُلُّهَا مُوَجَبَةٌ وَسَالِبَهْ
فَهْيَ إذًا إلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

يعني أن القضية قسمان شرطيّة وحمليّة: والحمليّة إما شخصية وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئيًّا معينًا كزيد كاتب. وإما أن تتميز جزئيّة بذكر السور كبعض الإنسان كاتب فهي المحصورة الجزئيّة. أو تتميز كليته بذكره ككل إنسان حيوان فالمحصورة الكلية. وإما أن تكون مهملة كإنسان كاتب وهي في قوة الجزئية لتحققها فيها فتلك أربع وكلها إما موجبة أو سالبة فصارت ثمانية.

واعلم أن السور هو اللفظ الدالّ على كمية الأفراد وهو أربعة أقسام: سور إيجاب كليّ ككل إنسان حيوان وسور إيجاب جزئيّ كبعض الإنسان حيوان. وسور سلب كليّ كلا شيء من الإنسان بحجر. وسور سلب جزئيّ كليس بعض الإنسان بحجر فهذه الأربع هي معاني السور وغلب التعبير باللفظ المذكور ويجوز التعبير بغيره مع حفظ معناه ولذلك قال أو شبه جلا أي ظهر معناه فيه، وقوله: ثم القضايا للبيت ثم للترتيب الذكري خاصة، وحملية معطوف على شرطيّة وحذف العاطف ضرورة. والثاني: أي والقسم الثاني من قسمي القضايا وهو الحملية قسمان أيضًا كلية وشخصية وحذف العاطف أيضًا للضرورة. والأول أي والقسم الأول من قسمي الحملي وهو الكلي قسمان أيضًا إما مسور أي تقدمه سور كليّ أو جزئيّ. وإما مهمل أي لم يسبقه سور كليّ ولا جزئيّ. وقولنا: أربع حذفت التاء من أربع وإن كان الممدود مذكرًا للضرورة أي وأقسام السور أربعة حيث وجد، وقولنا وكلها البيت أي وكل

تلك القضايا الأربع إما موجبة أو سالبة صارت ثمانية من ضرب اثنين في أربعة. وآيبة أي راجعة.

وَالأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ بِالْحَمْلِيَّهْ
وَالآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

لما فرغ من تقسيم الحملية أخذ يتكلم على تسمية جزئيها ويعني أن المناطقة اصطلحوا على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الأول موضوعًا، والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولاً وهذا معنى قولنا، والأول الموضوع البيت أي والجزء الأول وهو المحكوم عليه يُسمى موضوعًا، والجزء الآخر وهو المحكوم به يُسمّى محمولاً.

فإن قلت فلم سُمِيَ هذا أول وهذا آخر مع أنا قد نجد المحكوم به مقدمًا كقام زيد فالجواب أنه وإن كان مقدمًا وضعًا فهو متأخر طبعًا.

تنبيه: الحملية هي التي ينحلّ طرفاها إلى مفردين وهي ثمانية كما تقدم، والشرطيّة هي التي ينحل طرفاها إلى جملتين وإليه أشار بقوله:

وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ
فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ(١)
أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ
وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

---

(١) قوله: (وتنقسم... الخ) قسمها المصنّف إلى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم إلى مخصوصة وكليّة وجزئيّة ومهملة فالأولى: ما حكم فيها على وضع معين من الأوضاع الممكنة أي حال معين من الأحوال الممكنة مثالها متصلة نحو إن جئتني الآن أكرمتك ومنفصلة نحو زيد الآن إما كاتب أو غير كاتب، والثانية: ما ذكر فيها ما يدلّ على تعميم جميع الأوضاع مثالها متصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومنفصلة دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا، والثالثة: ما ذكر فيها ما يدلّ على تعميم بعض الأوضاع مثالها متصلة قد يكون إذا كان هذا حيوانًا كان إنسانًا ومنفصلة قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانًا أو فرسًا والرابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك مثالها متصلة إن كان هذا إنسانًا كان حيوانًا ومنفصلة إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا فتنبّه.اهـ. باجوري.

جُـــزْءَاهُـــمَــا مُـــقَـــدَّمٌ وَتَـــالِـــي
أَمَّـــا بَـــيَـــانُ ذَاتِ الاتِّـــصَـــال
مَــا أَوْجَــبَــتْ تَــلاَزُمَ الْــجُــزْأَيْــنِ
وَذَاتُ الانْـــفِـــصَـــالِ دُونَ مَـــيْـــنِ
مَـا أَوْجَـبَـتْ تَـنَـافُـرًا بَـيْـنَـهُـمَـا
أَقْـسَـامُـهَـا ثَـلاَثَـةٌ فَـلْـتُـعْـلَـمَـا
مَـانِـعُ جَـمْـعٍ أَوْ خُـلُـوٍّ أَوْ هُـمَـا
وَهُـوَ الْـحَـقِـيـقِـيُّ الأَخَـصُّ فَـاعْـلَـمَـا

القضية الشرطية هي التي يحكم فيها على التعليق أي وجود إحدى قضيتيها معلّق على وجود الأخرى أو على نفيها، وهي قسمان: متصلة ومنفصلة، والجزء الأول منها يُسمّى مقدمًا، والثاني تاليًا فالمتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها وهي التي توجب التلازم بين جزأيها نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، وكقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فجزآهما متلازمان، والمنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق وهي التي جزآها متعاندان نحو العالم، إما قديم أو حادث وزيد إما حيّ أو ميت وهي على ثلاثة أقسام مانعة الجمع نحو هذا العدد إما مساوٍ لذلك أو أكثر فيمتنع اجتماعهما، ويمكن الخلوّ عنهما بأن يكون أقل، ومانعة الخلو نحو إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق ليمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يغرق ويمتنع خلوّه عنهما بأن لا يكون في البحر ويغرق ومانعتهما كالعدد، إما زوج أو فرد فيمتنع اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد ويمتنع خلوّه عنهما، وهذا القسم هو الحقيقي وهو أخصّ من قسميه لأنه مهما حكم فيه بالتنافر بين طرفيه وضعًا ورفعًا فإنه يشاركه في مثاله مانع الجمع لصدقه عليه ومانع الرفع لصدقه عليه، ويبقى كل قسم منهما مختصًّا بمثاله فهما أعم وهو أخصّ منهما. وقلنا: وإن على التعليق البيت إن شرطيّة وحكم شرطها والجواب فإنها ولذلك قرن بالفاء وجوبًا لأنه لا يصح لأن يكون شرطًا، وأيضًا منصوب على المصدريّة من آض يئيض أيضًا إذا رجع. وقولنا:

أمـــا بـــيـــان ذات الاتـــصـــال

البيت جواب أما ما أوجبت تلازم وحذفت الفاء من جوابها وذلك واقع نثرًا ونظمًا، أما نثرًا فكما وقع في خطبته ﷺ أما بعد ما بال رجال. وأما نظمًا فكقول الشاعر:

فـأمـا الـقـتـال لا قـتـال لـديـكـم
ولـكـن سـيـرًا فـي عـراض الـمـواكـب

فحذفت الفاء من قوله: لا قتال وهو جواب، أما قولنا: أو هما أي أو مانعتهما أي مانعة الجمع والخلوّ والله أعلم.

فصل في التناقض

لما فرغ من القضايا وأقسامها طفق يتكلم على أحكامها. فمن ذلك التناقض وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأُخرى كاذبة والله أعلم.

تَنَاقُضٌ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْف وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تَبَدِّلَهْ
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ
فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نُقيضُهَا مُوجبَةٌ جُزْئِيَّهْ

يعني أن التناقض عبارة عن اختلاف قضيتين في الصدق والكيف، وهو الإيجاب والسلب فشرطه أن لا يختلفا إلا بالإيجاب والسلب، ولا بد أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة، فقولنا: تناقض مبتدأ وسوغه بالنكرة التفصيل، وقولنا: فإن تكن شخصية... الخ.

هذه قاعدة تعين في كيفية التناقض على ما اشتهر تقريره وصعب تحصيله، وهي أن القضية إما أن تكون عارية عن السور فهذه إن كانت سالبة كان نقيضها موجبة، كزيد قائم ليس زيد بقائم أو الإنسان حيوان، والإنسان ليس بحيوان، وهذا معنى قولنا: فنقيضها بالكيف البيت، أي فإن كانت القضية شخصية أو مهملة فتناقضها بحسب الكيف وهو الإيجاب والسلب بأن تبدله، فإن كان إيجابًا فتناقضها بحسب أن تبدله سلبًا وبالعكس، وإما أن تكون مسورة فتناقضها بضد سورها بأن تعوّض عن سورها سورًا يناقضها، وإليه الإشارة بقولنا: وإن تكن محصورة البيت، أي وإن كانت القضية محصورة بأن تقدمها سورة فتناقضها بذكر نقيض سورها.

وأقسام السور أربعة كما تقدم فالمسورات أربع، موجبة كليّة ككل إنسان حيوان فنقيضها سالبة جزئيّة كليس بعض الإنسان بحيوان، وسالبة كليّة كلا شيء من الإنسان بحجر فنقيضها موجبة جزئيّة نحو بعض الإنسان حجر، وإن في البيتين شرطيّة وجوابها نقيضها فحذفت الفاء من جوابها للضرورة كقول حسان رضي الله عنه:

مَن يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيّان

فكان من حقّه أن يقول: فالله لكن حذف الفاء للضرورة، وورد حذفها نثرًا كما في الصحيح فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها، أي فاستمتع.

فصل في العكس المستوي

تكلّم في هذا الفصل على حكم من أحكام القضايا وهو العكس المستوي. فالعكس المستوي عبارة عن تحويل جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيف والكم إلا الكلي فيعوّض عنه الإيجاب الجزئيّ وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ[1] وَالْكَيْفِيَّهْ[2]
وَالْكَمِّ إلاَّ الْمُوْجَبَ الْكُلِّيَّهْ[3] فَعَوَّضُهَا الْمُوجَبَةُ الْجُزْئِيَّهْ
وَالْعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اْجْتِمَاعُ الْخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلُهَا الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّهْ
وَالْعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالْوَضْعِ

اعلم أن المقصود من العكس ما كان لازمًا من جهة الترتيب، لا ما يتفق في بعض الأمور وإن لم يلزم في القانون الكليّ وكل قضية يلزمها العكس

---

(١) قوله: (مع بقاء الصدق) أي على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم بل وجه الاتفاق كما في قولك في عكس كل إنسان ناطق كل ناطق إنسان فإن بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلّفه في قولك: كل إنسان حيوان لو عكس كلية ولم يقل المصنّف مع بقاء الصدق والكذب لأنه لا يلزم مَن كذب الأصل كذب العكس، فإن قولك: كل حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الإنسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده وإن لم يكن موجودًا في الأصل كما لا يخفى.

(٢) قوله: (والكيفية) أي الإيجاب أو السلب، وقوله: والكم أي الكلية أو الجزئية.

(٣) قوله: (إلا الموجب الكلية) استثناء من الأخير وحذف التاء من الموجبة ترخيمًا للضرورة. فإن قيل: التعريف لا يدخله الاستثناء لأنه للماهية لا للأفراد. أجيب بأن هذا ليس تعريفًا بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنّف في شرحه وعلى تسليم أنه تعريف فما ذكر من تدقيقات المناطقة والمصنّف لم يعتن بذلك تقريبًا وتسهيلاً للمبتدىء، أفاده الملويّ في كبيره.اهـ. باجوري.

فعكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم إلا الموجبة الكلية فتعكس موجبة جزئيّة لأنا لو عكسناها مثل نفسها لم تصدق. والمقصود من هذا الفصل إنما هو ما كان لازمًا على جهة الصدق، فتقول في عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان، فلو عكسنا مثل نفسها فقلت: كل حيوان إنسان لم تصدق، ثم إن العكس لازم لكل قضية طبيعية الترتيب إلا التي تجتمع فيها الخستان وهما السالبة والجزئيّة، كليس بعض الحيوان إنسان فلا يصدق عكسها وتلحق بها المهملة السالبة لأنها في قوّتها تحقيقًا فيها كما مضى، والسالبة الكليّة تنعكس صادقة مثل نفسها كلا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الحجر بإنسان، والموجبة الكليّة تنعكس صادقة موجبة جزئية كما تقدم، والموجبة الجزئية تنعكس صادقة مثل نفسها أيضًا كبعض الحيوان إنسان وبعض الإنسان حيوان، والموجبة المهملة كالجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها كالإنسان كاتب والكاتب إنسان.

واعلم أن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي، وإليه الإشارة بقولنا: والعكس في مرتب بالطبع، احترازًا من المنفصلات فإن تحويل طرفيها ليس عكسًا لأن كلاً من طرفيها صالح لأن يكون مقدمًا، وثانيًا فلا يتعيّن ترتيبها إلا بالوضع بخلاف الحملية والمتصلة فإن ترتيبها طبيعي وإن انعكس طرفاها فهي مرتبة بالقوّة، واحترز بالمستوي من عكس النقيض.

باب في القياس

لما فرغ من الكلام على ما يتعلّق بمبادىء التصديقات شرع يتكلم هنا على مقاصد التصديقات وهي القياس وما يتعلق به، فالقياس قول مؤلّف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر وهو قسمان: **الأول**: ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوة ويُسمّى اقترانيًّا وجعليًّا. **والثاني**: ما يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ويُسمّى استثنائيًّا وشرطيًّا.

إنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرًا
ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاقْتِرَانِي
وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَٱخْتَصَّ بِالْحَمْلِيَّةِ

أي إن القياس عند المناطقة هو المركب من قضايا يستلزم لذاته قول آخر، والاقتراني منه ما كان مشتملاً على النتيجة أو نقيضها بالقوة نحو العالم متغير، وكل متغير حادث وهو خاص بالقضايا الحملية فلهذا سُمِيَ حمليًّا ومستلزمًا حال من ضمير صوِّرَا وقولاً معمولاً للحال.

فَإنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
فَإنَّ لاَزِمَ الْمُقَدِّمَاتِ[1] بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ

---

(١) قوله: (فإن لازم المقدمات... الخ) تعليل لمضمون البيتين قبله، وقوله: بحسب المقدمات آت. أي آت بطبقها ووفقها من حيث اطراد الصدق كان لازمها كذلك وإن لم تكن مطردة الصدق كان لازمها، كذلك وبتقرير كلام المصنّف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها، وليس كذلك بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات كما في قولك: كل إنسان جماد وكل جماد ناطق فإن لازمها وهو كل إنسان ناطق صادق، ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من اطرادها صدقًا اطراده صدقًا ومن عدم اطرادها صدقًا عدم اطراده صدقًا، وهذا لا ينافي أنه قد يصدق اتفاقًا في المثال المذكور فليتأمل.اهـ. باجوري.

أي إذا أردت أن تعلم كيفية تركيب القياس فركب مقدماته على ما يجب من اندراج الصغرى تحت الكبرى كما سيأتي من دلالتها على النتيجة، وتأمّل تلك المقدمات هل هي صحيحة أم لا لئلاّ يفسد القياس فإن اللازم بحسب ملزومه. واعلم أنه لا بد أن يشتمل على مقدمتين صغرى وكبرى، والصغرى مندرجة في الكبرى أي داخلة فيها، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى
وَذَاتَ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكبَر كبَرَاهُمَا
وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

أي لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى، وإلا لم يحصل اللزوم إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس، ثم اعلم أن الصغرى هي المشتملة على موضوع النتيجة المسمّى بالحد الأصغر، والكبرى هي المشتملة على محمولها المُسمّى بالحد الأكبر والطرف المكرر المشترك بينهما يسمّى الحد الأوسط وهو الجامع بينهما، والحد الأصغر مندرج في الأكبر وعند الإنتاج يلغى الحد الأوسط ويبقى الأصغر والأكبر، هذا مضمون الأبيات لقولنا:

وما من المقدمات البيت

ما موصولة مبتدأة وخبرها فيجب وصغراهما خبر مبتدأ محذوف وتنوين أصغر وأكبر للضرورة والله الموفّق.

فصل في الأشكال

الــشَّــكْــلُ عِــنْــدَ هَــؤُلاَءِ الــنَّــاسِ
يُــطْــلَــقُ عَــنْ قَــضِــيَّــتَــي قِــيَــاسِ
مِــنْ غَــيْــرِ أَنْ تُــعْــتَــبَــرَ الأَسْــوَارُ
إذْ ذَاكَ بِــالــضَّــرْبِ لَــهُ يُــشَــارُ

يعني أن المناطقة اصطلحوا على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار شكلاً، ومع اعتبارها ضربًا أي نوعًا من أنواع الشكل. وقوله: عند هؤلاء الناس البيت. الناس بدل أو نعت أو عطف بيان على الوجوه في المحلى بأل بعد اسم الإشارة، وعن بمعنى على وقولنا إذ ذاك البيت أي في وقت اعتبار الأسوار أي يُشار لمجموع القضيتين بالضرب فيُسمى ضربًا. ثم اعلم أن الأشكال أربعة باعتبار الأوسط وبعضها أقوى من بعض بيّنتها بقولي:

وَلِــلْــمُــقَــدِّمَــات أَشْــكَــالٌ فَــقَــطْ
أَرْبَــعَــةٌ بِــحَــسَــبِ الْــحَــدِّ الْــوَسَــطْ
حَــمْــلٌ بِــصُــغْــرَى وَضْــعُــهُ بِــكُــبْــرَى
يُــدْعَــى بِــشَــكْــلٍ أَوَّلٍ وَيُــدْرَى
وَحَــمْــلُــهُ فِــي الْــكُــلِّ ثَــانِــيًــا عُــرِفْ
وَوَضْــعُــهُ فِــي الْــكُــلِّ ثَــالِــثًــا أُلِــفْ
وَرَابِــعُ الأَشْــكَــالِ عَــكْــسُ الأَوَّلِ
وَهِــي عَــلَــى الــتَّــرتِــيْــبِ فِــي الــتَــكَــمُّــل

يعني أن الأشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام، لأنه إما أن يكون موضوعًا في الكبرى محمولاً في الصغرى كالإنسان حيوان والحيوان حادث فهو الشكل الأول المُسمى بالنظم الكامل لأنه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة. وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان فهو الشكل

الثاني القريب من الأول لأنه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع. وإما أن يكون موضوعًا فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع. وإما أن يكون موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى وهو عكس الأول، كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع وهو أضعفها لبعده عن الأول لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب البيت وأربعة نعت لأشكال وقدم فقط للضرورة.

فَحَيْثُ عَنْ هذَا النِّظَام يُعْدَلُ
فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ
فَشَرْطُهُ الإيجَابُ فِي صُغْرَاهُ
وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ
وَالثَّانِي أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ
كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ
وَالثَّالِثُ الإيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا
وَأنْ تُرَى كُلِّيَّةً أحْدَاهُمَا
وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخِسَّتَيْنِ
إلاَّ بِصُورَةٍ(١) فَفِيهَا تَسْتَبَيْن
صُغْرَاهُمَا(٢) مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ
كُبْرَاهُمَا سَالبَةٌ كُلِّيَّهْ

(١) قوله: (إلا بصورة) أي في صورة وقوله: ففيها تستبين أي ففي تلك الصورة يظهر جمع الخستين، فالسين والتاء زائدتان وفي تستبين مع الخستين إسناد الحذو بالواو بعد الذال وهو اختلاف حركة ما قبل الروي بفتح وغيره وهو جائز للمولَّدين كما نصّ عليه شيخ الإسلام زكريا في شرح الخزرجية، وقد تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن في الرجز آخر الشطر الأول وآخر الشطر الثاني كما هنا، وقد مرّ ما فيه فتنبّه.

(٢) قوله: (وصغراهما... الخ) هذا بيان للصورة المستثناة وقد تقدم التمثيل لها فلا تغفل.اهـ. باجوري.

أي إذا عدل عن هذه الأشكال وعن هذا الترتيب فذلك فاسد، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ ثم ذكر شرط إنتاج كل شكل واستغنى عن ذكر ضروبه بذكر شروطه لاستلزامه لتلك، والضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه وها نحن نذكر ضروب كل شكل، أعني المنتجة منها ليبدو لك ما كان حاصلاً بالقوة حاصلاً بالفعل، فشرط إنتاج الشكل الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروبه المنتجة إذن أربعة:

الأول: موجبتان كليتان ككل (ج ب) وكل (ب ا) ينتج كل (ج ا).

الضرب الثاني: كليتان الصغرى موجبة ككل (ج ب) ولا شيء من (ب ا) ينتج لا شيء من (ج ا).

الضرب الثالث: موجبتان والصغرى جزئيّة كبعض (ج ب) وكل (ب ا) ينتج بعض (ج ا).

الضرب الرابع: الصغرى موجبة جزئيّة والكبرى سالبة كلية كبعض (ج ب) ولا شيء من (ب ا) ينتج ليس بعض (ج ا).

وإنما كانت نتيجة الضرب الأول كل، والثاني لا شيء، والثالث بعض، والرابع ليس بعض. لأن النتيجة تتبع أخسّ المقدمتين كما سيأتي.

وشرط إنتاج الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب مع كلية الكبرى فضروبه المنتجة أيضًا أربع:

الضرب الأول: كليتان صغراهما موجبة ككل (ج ب) ولا شيء من (ا ب).

الضرب الثاني: كليتان وصغراهما سالبة كلا شيء من (ج ب) وكل (ا ب) فالنتيجة في هذين الضربين كلية سالبة وهي لا شيء من (ج ا).

الضرب الثالث: صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كلية كبعض (ج ب) ولا شيء من (ا ب).

الضرب الرابع: صغرى سالبة جزئيّة وكبرى موجبة كلية كليس بعض (ج ب) وكل (ا ب).

فالنتيجة في هذين الأخيرين سالبة جزئيّة وهي ليس بعض (ج ب).

وشرط إنتاج الشكل الثالث إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين فضروبه المنتجة إذن ستة:

الضرب الأول: كليتان موجبتان ككل (ب ج) وكل (ب ا).

الضرب الثاني: موجبتان صغراهما جزئيّة كبعض (ب ا) وكل (ب ا).

الضرب الثالث: موجبتان صغراهما كلية ككل (ب ج) وبعض (ب ا) فالنتيجة في هذه الثلاثة موجبة جزئيّة وهي بعض (ج ا).

الضرب الرابع: كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شيء من (ب ا).

الضرب الخامس: موجبة جزئيّة صغرى وسالبة كلية كبرى كبعض (ب ج) ولا شيء من (ب ا).

الضرب السادس: موجبة كلية صغرى وسالبة جزئيّة كبرى ككل (ب ج) وليس بعض (ج ا).

والنتيجة في هذه الثلاثة الأخيرة سالبة جزئيّة وهي ليس بعض (ج ا).

وشرط إنتاج الشكل الرابع عدم اجتماع الخستين فيه ولو في مقدمة واحدة إلا في صورة واحدة من ضروبه، وهي أن تكون الصغرى موجبة جزئيّة فيجب فيها حينئذٍ أن تكون الكبرى سالبة كلية إذ لو جعلناها موجبة جزئيّة لم ينتج لعدم دلالة المقدمتين على النتيجة فضروب الرابع المنتجة إذن خمسة:

الضرب الأول: كليتان موجبتان ككل (ب ج) وكل (ا ب).

الضرب الثاني: موجبتان صغراهما كلية ككل (ب ج) وبعض (ا ب) والنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئيّة وهي بعض (ج ا).

الضرب الثالث: كليتان صغراهما سالبة نحو لا شيء من (ب ج) وكل (ا ب) والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من (ج ا).

الضرب الرابع: كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شيء من (ا ب).

الضرب الخامس: صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كلية كبعض (ب ج) ولا شيء من (ا ب).

ونتيجة هذين الضربين سالبة جزئيّة وهي ليس بعض (ج ا).

تنبيهان: **الأول**: هذه الحروف المذكورة قد اشتهر اصطلاح المناطقة على التعبير بها طلبًا للاختصار فمعنى كل (ج ب) مثلًا كل إنسان حيوان.

الثاني: زعم بعضهم أن الأشكال ثلاثة وأن الرابع هو الأول منها بعينه قدمت فيه الكبرى لموافقته له في الصورة وليس كذلك إذ الأشكال لا تتغير باعتبار موضوع النتيجة ومحمولها ولا يتغير ذلك إلا بتغير النتيجة، ولو كان هو الأول لاتحدت نتائجها ونتائج هذا عكس الأول لأن المطلوب في قولنا كل (ج ب) وكل (ج ا) بعض (ا ب) ولو جعلناه من الأول لنتج كل (ا ب)، وقولنا: والثاني أن يختلفا البيت حذفت الياء من لفظ الثاني للوزن وذلك جائز حتى نثرًا كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرّعد: الآية ٩]، والثاني مبتدأ وأن صلتها مبتدأ ثانٍ وله شرط خبره وقولنا إلا في صورة البيت أي شرط الرابع انتفاءًا اجتماع الخستين أي السلب والجزئية إلا في صورة، ففيها تستبين الخستان أي تظهر فيها لزومًا وقولنا صغراهما موجبة البيت أي وتلك الصورة أن تكون صغراهما كذا. . . الخ والله الموفّق للصواب.

فَمُنْتِجٌ لأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ
كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَةْ

وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا
وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ
تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ هٰكَذَا زُكِنْ

وَهٰـذِهِ الأَشْـكَـالُ[١] بِـالْـحَـمْـلِـي[٢] مـا
مُـخْـتَـصَّـةٌ وَلَـيْـسَ بِـالـشَّـرْطِـيِّ
وَالْـحَـذْفُ فِـي بَـعْـضِ الْـمُـقَـدِّمَـاتِ
أَوِ الـنَّـتِـيـجَـةُ لِـعِـلْـمٍ آتِ

يعني أن ضروب الشكل الأول المنتجة أربعة كما تقدم، والضروب المنتجة للثاني أربعة أيضًا، وهذا معنى قولنا كالثاني أي كعدد ضروب الثاني فهو على حذف مضافين، ثم قال ثالث فستة أي ثم الشكل الثالث ضروبه المنتجة ستة فثم للترتيب الذكري، ثم قال ورابع البيت أي والشكل الرابع منتج خمسة ضروب فرابع مبتدأ نكرة والمسوغ التفصيل، وقوله: وغير ما ذكرته. . . الخ أي هذا الذي ذكرته من ضروب الأشكال إنما هو المنتج وإلا فضروب كل شكل منتجها وعقيمها ستة عشر لأن كل مقدمة لا بد أن تكون مسوّرة بأحد الأسوار الأربعة ثم تتعاقب الأسوار فيقع بعضها في محل الآخر أربع تعاقبات وأربعة في أربعة بستة عشر لكن ما فصلناه منها منتج وغيره عقيم، وليس هذا المختصر محلاً لاستيفاء عقيمها، وأيضًا فهذا المختصر وضعناه في معظم أوقات العجلة والضيق وذلك في وسط الشتاء سنة ٩٤١، وقد وضع أهل هذا الفن لتفصيل المنتج من العقيم جداول فلتطالع في محلها وغرضنا الاختصار. وقولنا: وتتبع النتيجة الأخس البيت هو السلبية والجزئيّة وزكن أي علم.

ثم اعلم أن الأشكال مختصّة بالقياس الحملي وإليه أشار بقوله: وهذه الأشكال البيت، ثم اعلم أنه يجوز حذف بعض المقدمات للعلم بها وهكذا

(١) قوله: (وهذه الأشكال. . . الخ) الباء داخلة على المقصورة عليه، فالمعنى أن الأشكال الأربعة المذكورة مقصورة على الحمل ولا تتعداه إلى الشرطي، وهذه طريقة للمصنّف، والراجح أنها لا تختص بالحملي بل تكون في الشرطي أيضًا لأن جعلي الحد الوسط تاليًا في الصغرى مقدمًا في الكبرى يُسمّى شكلاً أول وجعله تاليًا فيهما يُسمّى شكلاً ثالثًا وجعله مقدمًا في الصغرى تاليًا، وفي الكبرى يُسمّى شكلاً رابعًا فمثال الأول أن تقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ألبتة إذا كان النهار موجودًا، فالليل حاصل وعلى هذا فالقياس.

(٢) قوله: (بالحملي) أي بالقياس الحملي ويحتمل أن المراد كما أشار إليه الشيخ الملوي بالقضية الحملية، وعليه فتذكر المصنّف لتأويل القضية القول.اهـ. باجوري.

النتيجة وإليه الإشارة بقولنا: والحذف البيت، والحذف مبتدأ وخبره آتٍ فمثال حذف الصغرى هذا يحدّ لأن كل زانٍ يحدّ، ومثال حذف الكبرى هذا يحد لأنّه زانٍ، ومثال حذف النتيجة هذا زانٍ وكل زانٍ يحد وهذا رمان وكل رمان يحبس القيء.

وَتَـنْـتَـهِـي إِلَـى ضَـرُورَةٍ لِـمَـا مِنْ دَوْرٍ لَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

يعني أن المقدمات لا بد أن تنتهي إلى ضرورة قاطعة للدور والتسلسل اللازمين لذلك وهما مستحيلان، والدور توقف كل واحد من الشيئين على الآخر، والتسلسل توقف الشيء على أشياء غير متناهية، واللام في قولنا: لم للتعليل ومن لبيان الجنس وهو مصدوق ما.

فصل في الاستثنائيّ

هذا هو القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الشرطي المُسمى بالاستثنائيّ وهو قسمان أيضًا متصل ومنفصل. فالمتصل هو الذي يحكم فيه بلزوم قضية أُخرى أو لا لزومها وهو الذي يكون فيه حرف شرط نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وتُسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية، والأخرى استثنائية ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالي كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس.

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلاَ ٱمْتِرَاءِ
وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدُّهَا بِالْفِعْلِ لاَ بِالْقُوَّةِ

أي من القياس قسم يُسمى بالقياس الاستثنائيّ وهو المعروف بالشرطيّ لكونه مركبًا من قضايا شرطية وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل نحو لو كان النهار موجودًا لكانت الشمس طالعة، ولو لم يكن النهار موجودًا لما كانت الشمس طالعة، والنتيجة في الأخير ونقيضها في الأول مذكوران بالفعل، وقولنا: بالقوة احترازًا من الاقتراني وقد تقدم، وقولنا: ومنه معطوف على منه المتقدم.

ثم اعلم أن المتصل إما أن يستثنى عين مقدمه أو نقيضه أو نقيض التالي أو عينه فاستثناء عين مقدمه ينتج عين تاليه نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود واستثناء نقيض تاليه يستلزم نقيض مقدمه نحو لو كان فيهما آلهة الآية، وأما عكس هاتين الصورتين وهما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فلا يلزم فيها إنتاج لاحتمال أن يكون التالي أعمّ من مقدمه إذ يلزم من ثبوت الأخص ثبوت الأعم، ومن نفي الأعم نفي الأخص بخلاف العكس، فإذا قلت: مهما كان هذا إنسانًا فهو حيوان فلا يلزم منه لكنه

حيوان فهو إنسان فليس بحيوان لما تقدم وإلى هذا أشرنا بقولنا:

فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلاَ يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

يعني إن كان الشرطي متصلاً أنتج وضع مقدمه أي ثبوته وضع تاليه، وقولنا: وضع ذاك إشارة إلى المقدم بدليل ذكر التالي، ورفع تاليه ينتج رفع مقدمه بخلاف العكس فلا لزم فيهما إنتاج، وتقدمت الأمثلة. وقولنا: لما انجلى إشارة إلى الفرق بينهما وهو التعليل المذكور قبل، فاللام للتعليل وحيث لم يكن التالي أعمّ بل تساويا لزم من ثبوت هذا ثبوت هذا والعكس وإنما كان كذلك لخصوص المادة لا لخصوص صورة الدليل.

تنبيه: حيث يستثنى عين المقدم فأكثر ما يستعمل في الشرطية بلفظ إن فإنها موضوعة لتعليق الوجود بالوجود حيث يستثنى نقيض التالي، فأكثر ما يؤتى بلو فإنها وضعت لتعليق العدم بالعدم وهذا يُسمى قياس الخلف. وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ثم اعلم أن القياس المنفصل ما كان مؤلّفًا من قضايا منفصلة وهي المتعاندة وهي ثلاثة أقسام: مانع الجمع والرفع وهو الحقيقي، ومانع جمع ومانع رفع فإن كان حقيقيًا وهو مانع الجمع والرفع نحو العدد إما زوج أو فرد أنتج وضع كل من طرفيه رفع الآخر لامتناع الجمع والعكس لامتناع الخلو، وإن كان مانع جمع أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر لامتناع الجمع بخلاف العكس لإمكان الخلو، وإن كان مانع الخلو فعكسه أي ينتج رفع أحدهما وضع الآخر لامتناع الخلو لا العكس لإمكان الجمع وإليه أشرنا بقولنا:

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً[(١)] فَوَضْعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا

---

(١) قوله: (وإن يكن منفصلاً... الخ) أي بأن كانت شرطية منفصلة، وقد تقدم أنها إما أن تكون مانعة الجمع والخلوّ معًا، وهذا هو القسم الأخص. وإما أن تكون مانعة الجمع فقط. وإما أن تكون مانعة الخلوّ فقط، ولذلك كان القياس المنفصل ثلاثة أقسام: **الأول**: مانعهما وهو الأخصّ وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعتهما. **والثاني**: مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط، وهو والثالث مانع الخلوّ=

وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

أي وإن يكن القياس الشرطي منفصلاً فوضع كل من طرفيه ينتج رفع الآخر والعكس إن كان حقيقيًّا هذا معنى قوله، وذاك في الأخص وإن يكن مانع جمع فوضع كل يوجب رفع الآخر دون عكس أي لا يوجب رفع كل وضع الآخر لجواز الخلو، وإن كان مانع رفع فهو عكس مانع الجمع كما تقدم، وقوله: فبوضع... الخ إن يكن ورفع نائب فاعل زكن ومانع رفع خبر كان مقدم فهو عكس جواب إذا.

= وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلوّ فقط. وقد بيّن المصنّف كيفية إنتاج كل من هذه الأقسام على الترتيب المذكور فذكر للأول أربع نتائج ولكل من الثاني والثالث نتيجتين كما سيأتي بيانه. اهـ. باجوري.

لواحق القياس

لما فرغ من القياس أي المفرد شرع فيما يلحق به فمن ذلك القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى إلى هلمّ جرا، وسُمِيَ مركبًا لكونه من حجج متعددة نحو قولك كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ط) فكل (ج ط) وهو قسمان: متصل النتائج وهو ما تذكر فيه النتائج ومنفصلها وهو ما لم تذكر نتائجها.

وَمِــنْــهُ مَــا يَــدْعُــونَــهُ مُــرَكَّــبَــا
لِــكَــوْنِــهِ مِــنْ حُــجَــجٍ قَــدْ رُكِّــبَــا
فَــرَكِّــبَــنْــهُ إِنْ تُــرِدْ أَنْ تَــعْــلَــمَــهْ
وَٱقْــلِــبْ نَــتِــيــجَــةً بِــهِ مُــقَــدِّمَــهْ
يَــلْــزَمُ مِــنْ تَــرْكِــيــبِــهَــا بِــأُخْــرَى
نَــتِــيــجَــةٌ إِلَــى هَــلُــمَّ جَــرَّا
مُــتَّــصِــلُ الــنَّــتَــائِــجِ الَّــذِي حَــوَى
يَــكُــونُ أَوْ مَــفْــصُــولُــهَــا كُــلٌّ سَــوَا

أي ومن القياس قسمًا يُسمى بالقياس المركب سُمِيَ بذلك لتركبه من حجج متعددة ومنه خبر ما تقدّم، وما موصولة مبتدأ واللام للتعليل وإن شرطية شرطها ترد وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم قبله عليه وهو قولنا: فركبته، هذا مذهب جمهور البصريين ومذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد من البصريين أنه إذا تقدم هو الجواب نفسه، والأول أصح وقوله: واقلب البيت نتيجة مفعول أول لاقلب، والثاني مقدمه ويلزم نعتها ومتصل خبر يكون وحوى أي اشتمل عليها والله الموفّق للصواب.

وَإِنْ بِــجُــزْئِــيٍّ عَــلَــى كُــلِّــيٍّ ٱسْــتُــدِلْ
فَــذَا بِــالاسْــتِــقْــرَاءِ عِــنْــدَهُــمْ عُــقِــلْ

وَعَكْسُهُ يُدْعَى[(١)] الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِي
وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ[(٢)] فَحَقِّقِ
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلْ[(٣)]
لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ
وَلاَ يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ
قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

نبّه في هذه الأبيات على نوعين مما يلحق بالقياس: وهما الاستقراء، والتمثيل، فالاستقراء هو الحكم على كليّ لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا: كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم العموم كهذا المثال لخروج التمساح من الحيوان وعكس الاستقراء هو الاستدلال بالكليّ على الجزء المقيّد للقطع وهو القياس المنطقيّ المراد من هذا الفن وقد تقدم ذكره. والتمثيليّ إثبات حكم في جزئيّ لوجوده في جزئيّ لمعنى مشترك بينهما وهو ضعيف أيضًا لأن الدليل إذا قام في المستدلّ عليه أغنى عن النظر في جزئيّ غيره، لكن يصلح لتطييب النفس وتحصيل الاعتقاد وإلى هذا كله أشرنا بقولنا: وإن بجزئي.. الخ أي وإن استدلّ بجزئي على كليّ فهو المعروف عندهم بالاستقراء، وقوله: وحيث البيت

(١) قوله: (وعكسه يدعى... الخ) أي ومقيّد عكسه يدعى... الخ كما أشار له الشيخ الملوي في كبيره، وذلك لأن عكس ما ذكر هو الاستدلال بالكليّ على الجزئي وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقي وإنما المسمى نفس المقدمتين المستدلّ بهما فلا بد من تقدير المضاف المذكور في كلام المصنّف.

(٢) قوله: (وهو الذي قدمته) في قوله إن القياس من قضايا صورًا... الخ.

(٣) قوله: (وحيث جزئي على جزئي حمل) بإسكان الياء الثانية للوزن، وقوله: لجامع أي بين المشبّه والمشبّه به وذلك كما في قولك: النبيذ حرام كالخمر بجامع الإسكار وأركانه أربعة مشبّه ويُسمّى حدًّا أسفل ومشبّه به ويُسمّى أصلاً وحكم ويُسمّى حدًّا أكبر وجامع ويُسمّى حدًّا أوسط كذا يؤخذ من شرح الملوي الصغير، وفي شرحه الكبير أن هذا اصطلاح المناطقة لكنه لم يذكر أن المشبّه يُسمّى أصلاً في اصطلاحهم فليراجع.اهـ. باجوري.

أي وإن حمل جزئيّ على جزئيّ لعلّة جامعة بينهما فهو التمثيل وهو الاستقراء لا يصلحان إلا لبحث الفقهاء ولا يفيدان إلا الظن وإلى هذا أشرنا بقولنا: ولا يفيد القطع البيت والله الموفّق للصواب.

أقسام الحجة

ذكر في هذا الفصل تقسيم الحجة باعتبار مادّتها فإن الحجة قسمان: نقلية وعقلية؛ والحجة العقلية خمسة أقسام: برهانية، وجدلية، وخطابية، وشعرية، وسفسطائية، وتُسمّى المغالطة وإلى هذا أشار بقوله:

وَحُـجَّـةٌ نُـقْـلِـيَّـةٌ عَـقْـلِـيَّـهْ   أَقْسَامُ هٰذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

خِطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ   وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

فالخطابة ما تألّف من مقدمات مقبولة وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيهم الصدق وليس بنبيّ أو لصفة جميلة كزيادة علم أو زهد أو من مقدمات مظنونة نحو هذا يدور في الليل بالسلاح، كل مَن يدور في الليل بالسلاح فهو لص فهذا لص، والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه. والشعر ما تألّف من مقدمات متخيّلة لترغيب السامع في شيء أو تنفيره عنه نحو الخمر ياقوتة سيّالة والعسل مرة مهوعة والغرض من الشعر تأثر النفس. والجدل ما تألّف مِنْ مقدمات مشهورة وهي ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامّة أو بسبب رقّة أو حمية نحو هذا ظلم، وكل ظلم قبيح فهذا قبيح وهذا كاشف عورته، وكل كاشف عورته مذموم فهذا مذموم، والغرض من الجدل إما إقناع قاصر عن البرهان أو إلزام الخصم ودفعه. والسفسطة ما تألّف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به وتُسمى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال أو شبيهة بالمقدمات المشهورة وتُسمى مشاغبة كقولنا في شخص يخبط في البحث هذا يكلم العلماء لألفاظ العلم، وكل مَن كان كذلك فهو عالم فهذا عالم أو من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذه أربعة من أقسام الحجة. والخامس البرهان وهو المفيد للعلم اليقيني كما تقدم وإليه أشرنا بقولنا:

أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ   مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ

مِـنْ أَوَّلِـيَّـاتٍ مُـشَـاهِـدَاتِ　　مُـجَـرَّبَـاتٍ مُـتَـوَاتِـرَاتِ
وَحَـدْسِـيَّـاتٍ وَمَـحْـسُـوسَـاتِ　　فَـتِـلْـكَ جُـمْـلَـةُ الْـيَـقِـينِـيَّـاتِ

أي أجل الحجج الخمس البرهان. وهو ما تركب من مقدمات يقينية ثم ذكر أن اليقينيات ستة:

أولها: الأوليات وتُسمّى البديهيات وهو ما يحرم به العقل بمجرد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزأيه.

ثانيها: المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه.

ثالثها: التجريبات، هو ما يحصل من العادات كقولنا: الرمان يحبس القيء، والنانخاه تهضم الشبع، التبخير ببذر البصل يبطل سوس الأضراس وقد يعمّ كعلم العامّة أن الخمر مسكر، وقد يخصّ كعلم الطبيب بإسهال المسهلات.

رابعها: المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواترًا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمَن لم يرهما.

خامسها: الحدسيات وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس.

سادسها: المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة فهذه جملة اليقينيات التي يتألف البرهان منها، فقوله: من أوليات من لبيان الجنس وهو اليقين، ثم اعلم أن المتكلمين اختلفوا في الربط بين الدليل والنتيجة على أربعة أقوال أشرنا إليها بقولنا:

وَفِـي دِلاَلَـةِ الْـمُـقَـدِّمَـاتِ　　عَـلَـى الـنَّـتِـيـجَـةِ خِـلاَفٌ آتِ
عَـقْـلِـيٌّ[1] أَوْ عَـادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّـدُ　　أَوْ وَاجِـبٌ وَالأَوَّلُ الْـمُـؤَيَّـدُ

(١) قوله: (عقلي) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلي، والمراد عقلي بلا تولّد ولا تعليل ليغاير قول المعتزلة بالتولّد فإنه يستلزم أنه عقلي وإن كانوا يدّعون أنه عادي وذلك لأنهم أخذوا قولهم بالتولّد في هذه المسألة وفي غيرها من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية وهو أنها تؤثر في مسبباتها بطبعها على وجه اللزوم=

الأول مذهب إمام الحرمين وهو صحيح فلا يمكن تخلفه، وإليه أشرت بقولي، **والأول**: المؤيّد أي المقوّي. **والثاني**: مذهب الأشعري، قال: عادي يمكن تخلفه والقولان للقاضي أيضًا، **والثالث**: المعتزلة، قالوا بالتولّد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في وجود النتيجة بواسطة تأثرها بالنظر، **والرابع**: للحكماء، وإنما ذكرت هذا الخلاف تتميمًا للفائدة.

= العقلي عند وجود الشرط وانتفاء المانع غاية الأمر أنهم تستروا بتغير العبارة وليغاير قول الفلاسفة فإنهم لا ينكرون أنه عقلي، واعترض هذا القول بأنه يلزم عليه أنه لا يمكن تخلّف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك، وأجيب بأن عدم خلق اللازم مع خلق الملزوم محال فلا تتعلق به القدرة وحينئذٍ فلا ينافي أنه فعل القادر المختار، وهكذا يقال في كل متلازمين عقلاً كالجوهر والعرض ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات.اهـ. باجوري.

خاتمة

خاتمة الشيء ما يختم به ولما كان هذا الفصل آخر الموضوع قلت فيه خاتمة؛ ولما كان الخطأ كثيرًا ما يعرض للبراهين لاختلال شرط من شروطها أو حكم من أحكامها جعل للتنبيه على ذلك فصل يخصه.

واعلم أن الخطأ قسمان: تارة يكون بخطأ مادّته وتارة يكون بخطأ صورته، والأول إما من جهة اللفظ أو المعنى، أما اللفظ فكالاشتراك نحو هذا عين وكاستعمال المتباينة كالمترادفة نحو السيف والصارم فيغفل الذهن عما به الافتراق فيجري اللفظين مجرى واحد فيظنّ أن الوسط متحد، وأما المعنى فكالتباس الصادقة بالكاذبة أيضًا فيجرى اللفظين مجرى واحد فيظن أن الوسط متحد، وأما المعنى فكالتباس الصادقة بالكاذبة أيضًا وذلك نحو الحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته نحو هو لون، واللون سواد فهذا سواد وهذا سيّال أصفر، والسيّال الأصفر مرة فهذا مرة ويُسمّى مثله إيهام العكس لأنه لما رأى كل مرة سيّالاً أصفر ظنّ أن كل سيّال أصفر مرة، ومنه الحكم على المطلق بحكم المقيّد بحال أو وقت نحو هذه رقبة وكل رقبة مؤمنة، وفي الأعشى هذا مبصر والمبصر مبصر بالليل ومنه إجراء غير القطعيّ كالوهميات وغيرها مما ليس قطعيًا مجرى القطعيّ ونحو جعل العرضيّ كالذاتي نحو هذا إنسان وإنسان كاتب، ونحو جعل النتيجة إحدى مقدمتي البرهان بتغييرها ويُسمّى مصادرة عن المطلوب كهذا نقلة وكل نقلة حركة. فهذا حركة والقسم الثاني من قسمي الخطأ ما يكون خطؤه في صورته وذلك كالخروج عن الأشكال الأربعة بأن لا يكون على تأليفها لا فعلاً ولا قوّة وكانتفاء شرط من شروط الإنتاج كما تقدم وإلى هذا أشرنا بقولنا:

وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا ... فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا

فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا ... تَبَايُنِ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

وَفِي الْمَعَانِي لالْتِبَاسِ الْكَاذِبَهْ ... بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَم الْمُخَاطَبَهْ

كَمِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِي كَالذَّاتِي أَوْ نَـاتِـجٍ إِحْـدَى الْـمُـقَـدِّمَـاتِ
وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ وَجَعْلُكَ الْقَطْعِي غَيْرَ الْقَطْعِي
وَالثَّانِي كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكُ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

قد تقدم جميع ذلك مستوفى، وقوله: كجعل ذا على لغة القصر في الأسماء الستة ومأخذًا تمييز لمثل واللام في للجنس بمعنى على، وقوله: كالقطعي غير القطعي فيه فصل مُضاف شبيه بالفعل بمعمول المجرور وهو واقع نظمًا ونثرًا، أما نثرًا فقوله عليه السلام: هل أنتم تاركو لي صاحبي وأما نظمًا فكقول الشاعر:

لأنت تعتاد في الهيجا مصابرة يصلّي بها كل مَن عاداك نيرانا

والضمير في قولنا من إكماله يعود إلى القسم الثاني وهو الخطأ في الصورة والسلام. وهذا آخر ما قصدنا جمعه من أُمّهات المسائل المنطقية. فالحمد لله على ما أنعم وألهم وعلى إكمال هذا الموضوع على الهيئة المرضية نسأله سبحانه وتعالىٰ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا في نيل الثواب الجسيم. ومن الأعمال التي لا تنقطع بالاضطجاع تحت التراب، وأن يجعله من الأعمال التي تكون سببًا في صرف العذاب ومناقشة الحساب، إنه رؤوف رحيم توّاب، وهو الموفّق للصواب وعنده حسن المآب.

هٰذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحمُودِ

أُمهات المنطق أصول مسائله ومهماته، وأُم الشيء أصله ولذلك قيل لمكة: أُم القرى لأنها أُم الأرض كلها ومنها نشأت، وكان هذا الفن محمودًا لأنه يصون الفكر عن الخطأ، ويميّز صحيح العلم النظريّ من سقيمه ولا جرم أن ما كان بهذه الصفة في غاية ما يكون من الشرف والمحمدة والله الموفّق للصواب.

قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَق مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

هذا البيت لوالدنا سيّدي الصغير ابن محمد رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنّة مثواه ومن عذاب النار صانه ووقاه، أخبرني بأنه قال في منامه بعد أن

أخبرته بهذا الموضوع فأمرني بإدخاله فيه فأدخلته رجاء بركته طالبًا من الله حصول الملكة متوسلاً إليه بخير مَن على سبيل الهدى سلكه.

نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرْ   لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرْ
الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمٰنِ   الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ   وَتَكْشِفُ الْغِطَا عَنِ الْقُلُوبِ
وَأَنْ يُثِيبَنَا[١] بِجنَّةِ الْعُلَى   فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلا[٢]

المفتقر بالتاء أبلغ من الفقير لدلالة التاء على الطلب والأخضري نعت لعبد، وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر في ألسنة الناس وليس كذلك، بل المتواتر عن أعالي أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس السلمي الذي قال منشدًا:

أتجعل نهبي ونهب العبيـ   ـد بين عيينه والأقرع
فما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون أمري منهما   ومن تخفض اليوم لا ترفع
لقد كنت في الحرب ذا أدرع   فلم أعط شيئًا ولم أمنع

وقولنا: وتكشف الغطا البيت أي تزيل حجب رين الذنوب، المحدقة بأنوار القلوب، الحائلة بين القلب وبين علّام الغيوب، فكم من قلب بذلك محجوب، فانحصر في سجن الدائرة الجسمانية لعزوبه وجهله بالدائرة الروحانية، والحقوق النورانية، والفتوحات الربانية، فصار مملوكًا للشهوات النفسانية، فسلك المسالك الشيطانية، فبقي مغمرًا في ظلمات جهله، مكبلًا في

(١) قوله: (وأن يثيبنا) قد عرفت أنه معطوف على قول مغفرة تحيط... الخ وقوله: بجنة العلى أي جنة الدرجات العلى، فالعلى صفة لموصوف محذوف كما قاله بعض المحققين وهو أولى من قول بعضهم إنه من إضافة الموصوف للصفة، ولا يخفى أن العلا جمع عليا بضم العين مع القصر بمعنى العلياء بفتح العين مع المد.

(٢) قوله: (فإنه أكرم من تفضلا) علّة لقوله المرتجي... الخ وهذا يقتضي أن لغيره تعالىٰ تفضلاً وكرمًا وهو كذلك بحسب الظاهر، وأما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكرم إلا له تعالىٰ فكلام المصنّف بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم.

سجن هواه وقبيح فعله، محجوبًا عن لطائف عقله، إلا مَن وفّقه الله وغفر له. وتاب عليه بجوده وفضله، نسأله سبحانه وتعالىٰ وهو خير مسؤول، وخير مأمول أن يزيل عنا بفضله ظلمات بصائرنا. التي عاقتنا عن إصلاح بواطننا، وشغلتنا بظواهرنا، وأن يقذف في قلوبنا نورًا يهدينا به عند تراكم ظلمات الهوى إلى صراط مستقيم، إنه غفور رحيم.

وَكُنْ أَخِي(١) لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحَا ... وَكُنْ لإِصْلاَحِ الْفَسَادِ نَاصِحَا
وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيهَةً فَلاَ تُبَدِّلِ
إذَا قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا ... لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي ... الْعُذْرُ حَقًّا وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي
وَلِبُنَيَّ إحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
لاَ سِيَّمَا(٢) فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ ... ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ
وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ ... تَأْلِيفُ هٰذَا الرَّجْزِ الْمُنَظَّمِ
مِنْ سَنَةِ إحْدَى وَأَرْبَعِينَ ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ الْمِئِينَ

---

(١) قوله: (وكن أخي) أي في الإسلام وقوله: للمبتدىء مسامحًا أي من الزلل الذي قد يظهر في هذا التأليف وقد تقدم أن المبتدىء هو الآخذ في صغار القلم ولا يخفى ما في ذلك وما بعده من تواضع نفسه مبتدئًا ولم يأمن من وقوع الزلل في تأليفه.اهـ. باجوري.

(٢) قوله: (لا سيّما... الخ) اعلم أن هذا التركيب يستعمل ليفيد أولوية ما بعده مما قبله في الحكم لكن تارة يذكر بعد اسم نحو جاءني القوم لا سيّما زيد والمعنى حينئذٍ لا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذين جاءوني بل هو الأخص منهم بالمجيء إلى وتارة يذكر بعده جار ومجرور مثلاً نحو أحب زيدًا لا سيّما على الفرس والمعنى حينئذٍ خصوصًا على الفرس، أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصًا على الفرس فلا سيّما بمعنى خصوصًا في محل نصب على أنه فعول مطلق لفعل مقدّر، والواو الداخلة عليها في بعض المواضع على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية، أفاده الرضى ملخصًا وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنّف فإنه لم يذكر بعد لا سيّما اسمًا بل جارًّا ومجرورًا فهي نظير أحب زيدًا لا سيّما على الفرش فالمعنى خصوصًا في عاشر القرون... الخ.اهـ. باجوري.

لا شك أن مسامحة المبتدىء والاعتذار له مما ينبغي لكل عاقل وذلك لقصور همته وعدم كمال عقله وتوغله في العلم وأنا أذنت لكل مَن رأى هذا الموضوع فوجد فيه خللاً أن يصلحه إن كان أهلاً لذلك بعد أن يتأمل وإلا فقد قيل: كم من مزيف قولاً صحيحًا، وآفته من الفهم السقيم.

فاعذرني يا أخي وانظره بعين الرضا، وإنما ذكرت هذا تنبيهًا على شياطين الطلبة الذين يمرّضون الصحيح ويصححون السقيم، وما ذاك إلا لعدم إنصافهم وقلّة تقواهم وعدم مراقبتهم للجليل الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، ويعلم خائنة الأعين والمؤمن يلتمس العذر لأخيه، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «حسب المؤمن من الشر أن يحقّر أخاه المسلم»، ويقال: مَن ضاق صدره اتسع لسانه والحق لا يعرف بالرجال والمؤمن يقبل الحق ولو من الرعاة فضلاً عن غيرهم، وإذا كان العذر من حق المبتدىء في الزمان المتقدم فكيف في هذا الزمان الصعب الذي انقرض فيه أكابر العلماء، ولم يبق فيه إلا حثالة الحثالة وغلبت العجمة على قلوب الأنام حتى كاد العلم ينقرض بانقراض أهله، فإن قلت إذا كان الأمر كما ذكرت فلم تجاسرت وتجارأت على شيء لا تقدر عليه، قلت: حملني على ذلك تفاؤلي ورجائي من الله عزّ وجلّ حصول المأمول من الفنون.

قوله: عاشر القرون يعني من سني الهجرة وفي القرن أحد عشر قولًا، قيل: لكل عقدة من العشرة إلى الثمانين فتلك ثمانية أقوال، وقيل: مائة وإيّاه أعني، وقيل: مائة وعشرة، وقيل: من عشرة إلى مائة وعشرين، وعاشر القرون هو قرننا هذا الذي ظهرت فيه الفتن، واشتد فيه البأس، وقوي فيه النحس، واشتد فيه طغيان الكافرين، وانتشر فيه ظلم الظالمين، وكثرت فيه شرار الخلائق، ولم يبق إلا آثار الطرائق، والناس فيه ساهون مهطعون لحطام الدنيا، معرضون عن الدرجات العليا، مسابقون فيه إلى هواهم ليوقعهم في أهوى المهاوي وأسوأ المساوي، وليس لهم تفكر في هادم اللذات، ولا تأهب فيما بعد الممات كأنهم في الدنيا مخلدون، وهم للفناء مشاهدون، يخدم الواحد منهم طول عمره على منفعة ساعة، ويضيع منفعة الأبد فما أشنعها من إضاعة، فلو استيقظ هذا النائم ونظر بعين قلبه وفكّر في مآل أمره لسارع للطاعة واشتغل

بالسنّة والجماعة، لكن كثر ذنبه وقسا قلبه وظهر عيبه فخذله ربه فلم تنفع فيه موعظة ولا صار من أهل اليقظة، إن كان قبل هذا الزمان عبدة الأوثان فأهل هذا الزمان عبدة الشيطان شاع الشر وانتشر لقرب هجوم الآيات الكبر، اللهم وفّقنا لما تحبه وترضاه ولا تجعلنا ممن اتخذ إلهه هواه، واحشرنا في زمرة أوليائك وجملة أصفيائك يوم لا يستغنى إلا بك، يوم لا ملجأ منك إلا إليك يوم لا خير إلا لديك، وأعنّا على هذا الزمان الصعب الذي كسفت فيه شموس الحق وشاع فيه ظلام الباطل بين الخلق، وسدّ الأفق دخان الهوى وانتشر في الأقاليم واستوى فلا حرص ولا حزن إلا على الدنيا ترى الواحد إذا ضيع من الدنيا مثقال حبة تأسف عليه وتحيّر وتكدر قلبه وتغير، ويضيع من خير الآخرة ما لا نسبة للدنيا بحذافيرها منه فلا خطر له ذلك ببال، وما ذلك إلا من علامة الخذلان والضلال، ومن علامات الخسران والنكال، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم؛ زماننا هذا هو الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ولا من القرآن إلا رسمه، اللهم وفّقنا لاتباع السنّة ياذا الفضل والمنّة، وأسعدنا بلقائك بلا محنة وصلّى الله وسلّم وبارك على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه.

ثُمَّ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ سَرْمَدًا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
وآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاةِ السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ في الدُّجَى

قد تقدم في الخطبة الكلام على ما يتعلق بالصلاة عليه ﷺ، وقولنا: ما قطعت البيت ما مصدريّة ظرفيّة، ولفظ أبرج جمع قلّة والمراد الكثرة لأنها اثنا عشر برجًا، في كل برج ثلاثون درجة تقطع الشمس كل يوم درجة وتقطع الفلك في سنة ويكون طول الملوين وقصرهما بحسب الميل الشمالي والجنوبي لاتساع القوس وضيقه في الآفاق المائلة التي لها عرض. وأما القمر فيقيم في كل برج ليلتين وثلثا ويقطع الفلك في شهر، فسبحان مكوّن الأكوان.

تمّ بحمد الله وكفى، والصلاة والسلام على مولانا محمد المصطفى ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا محمد إمام المتقين، وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين.

أما بعد، فقد تمّ بحمده تعالىٰ طبع هذين الكتابين اللذين هما في بابهما ضياء به القارىء يستبين أولهما إيضاح المبهم من معاني السلم للعلاّمة المحقق والفهامة المدقق الشيخ أحمد الدمنهوري، وثانيهما شرح العلاّمة الفاضل والأستاذ الكامل الشيخ عبد الرحمٰن الأخضري على سلمه المذكور أعظم الله للجميع الأجور.

فهرس المحتويات

إيضاح المبهم من معاني السلم

شرح العلاّمة الأخضري على سلمه
في علم المنطق